

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس 2009 – 2019

مهند ماهر محمد علي حرز الله

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1441هـ – 2019م

الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس 2009-2019

إعداد:

مهند ماهر محمد علي حرزالله

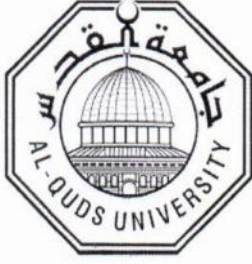
بكالوريوس صحافة وإعلام من الجامعة الإسلامية-فلسطين

المشرف الرئيس: د. خالد شعبان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات
الإسرائيلية - معهد الدراسات الإقليمية - جامعة القدس

غزة - فلسطين

1441 هـ - 2019 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج مسار الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس 2009 - 2019

اسم الطالب: مهند ماهر محمد علي حرز الله

الرقم الجامعي: 21612938

المشرف: د. خالد شعبان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/08/21 من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسماءهم وتواقيعهم:

..... التوقيع:	د. خالد شعبان	١. رئيس لجنة المناقشة
..... التوقيع:	أ. د. وليد المدلل	٢. ممتحناً داخلياً
..... التوقيع:	د. هشام أبو هاشم	٣. ممتحناً خارجياً

القدس - فلسطين

1441هـ - 2019م

الإهداء

إلى والدي العزيزين، اللذين سهر الليالي وأتعبا راحتهما من أجلي... واللذين لم يبخلا بالدعاء لي في كل صلاة، حفظهما الله من كل سوء، وأدخلهما جنة الفردوس.

زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء، الذين ساندوني في حياتي.

إلى روح أخي الشهيد "محمد" الذي كان مثلاً لي، والذي ارتقى شهيداً دفاعاً عن شرف وكرامة هذه الأرض.

إلى زملائي في العمل، الذين ساندوني، وساعدوني كثيراً...

إلى أولئك الجنود المجهولين في مدينة القدس، المرابطين والمرابطات في الأقصى، المقدسيين الصامدين في وجه بطش الاحتلال وجبروته، الأسرى، الشهداء، الجرحى، العلماء...

لهؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث، عسى أن يكون شمعة إلى جانب النور الذي يضيء الأفق بجهاد المقدسيين ونضالهم، انتظاراً ليوم الفتح والتحرير، بعون الله العزيز الحكيم...

مهند ماهر محمد علي حرز الله

إقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

مهند ماهر محمد علي حرز الله

التاريخ: 2019/08/21

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة، 152]

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً، فهو سبحانه وتعالى صاحب الفضل والمنة، وإليه يرجع الأمر كله، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على دربه إلى يوم الدين، أما بعد:

فامثالاً لقول الله تعالى: ﴿لِنَشْكُرْكُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ "سورة إبراهيم، 7"، فإنني بداية أشكر الله الكريم المنان، الذي أمدني برعايته وتوفيجه لإتمام هذه الرسالة، وانطلاقاً من قول الرسول ﷺ: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، فإنني أتوجه بالشكر والعرفان:

للدكتور الفاضل/ **خالد شعبان** لتكريمه بالإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمه لي من توجيه وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمته الدور البارز في إخراج هذه الرسالة إلى النور. كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الدراسات العليا في جامعة القدس على جهودهم الطيبة، ومتابعتهم الحثيثة للدراسات والأبحاث، والشكر موصول إلى إدارة البرنامج في غزة والقدس في جامعة القدس.

وشكري موصول إلى الأستاذ إبراهيم الشامي الذي دقق هذه الرسالة.

ووفاءً وتقديراً للذين لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، يطيب لي أن أقدم شكري وامتناني لكل من عاون وساهم في إخراج هذا العمل المتواضع منذ أن كان فكرة، حتى رأى النور واقعاً وحقيقة، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

وأخيراً فما كان في هذه الرسالة من صواب فهو من توفيق من الله، وما كان بها من خطأ فهو مني.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت هو نعم المولى ونعم النصير.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس كأحد أساليب المقاومة الشعبية التي يستخدمها الفلسطينيون في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، وتشبثهم بأرضهم، إضافةً للكشف عن دور وتأثير هذه الحركات الاحتجاجية في وقف أو الحد من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة وسكانها.

وتكمن أهمية الدراسة في الكشف عن أسلوب الحركات الاحتجاجية كأحد أساليب المقاومة الشعبية، والتي لا تقل أهميةً عن غيرها من الأساليب، وقدرة المقاومة الشعبية على تحقيق انتصارات ميدانية عاجلة، وأجلة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، من خلال توظيف أحداث ووقائع الماضي لإثرائه، وتعزيز ما يُطرح من خلاله من قضايا ذات علاقة.

قسمت الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار النظري وخطة الدراسة وأبرز الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تناول مفهوم الحركات الاحتجاجية وخصائصها وأدواتها وأهم النظريات المفسرة للحركات الاحتجاجية، فيما تناول الفصل الثالث مكانة القدس في السياسة الإسرائيلية والانتهاكات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس وسكانها في المناحي السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، أما الفصل الرابع فقد تناول نشأة الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس بعد انتفاضة الأقصى وأهم الأدوات والأساليب التي استخدمتها والتحديات التي تواجهها الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس، وأخيراً تناول الفصل الخامس أبرز الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس ذات الطابع السياسي والديني والاجتماعي ودورها في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية سواءً بوقفها أو الحد منها أو على الأقل إظهار عدم الاستسلام لدى المقدسيين.

وأكدت الدراسة تعرض مدينة القدس لانتهاكات إسرائيلية مستمرة، تستهدفها بالتهويد، وتهجير مواطنيها الأصليين (الفلسطينيين)، وتستخدم في ذلك كل الوسائل والسبل المتاحة، من تشديد اقتصادي، وتقييد الحركة والتنقل، ومصادرة وابتلاع الأراضي، والاستيطان التهودي، وجدار الفصل، ومحاولة تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وغيره من هذه الوسائل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها: أن الحركات الاحتجاجية المقدسية استطاعت تحقيق انتصارات ميدانية ووقف بعض الانتهاكات والمخططات الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى ومدينة القدس، مثل هبة باب الأسباط (البوابات الإلكترونية)، والخان الأحمر، وهبة باب الرحمة، وقد عمل المقدسيون على مراكمة انتصاراتهم، والاستمرار في تطوير أساليب الحركات الاحتجاجية. ولكن في حالات أخرى لم تحقق الحركات الاحتجاجية انتصارات ميدانية ونتائج ملموسة سوى تضامن شعبي محلي على مستوى محدود، وأحياناً مشاركة متضامنين أجانب بأعداد قليلة جداً، ولم تستطع أن توقف الانتهاكات الإسرائيلية، مثل المسيرات ضد جدار الفصل في بعض القرى حيث صادرت السلطات الإسرائيلية أراضي الفلسطينيين لتوسيع مستوطناتها.

وفي المقابل فإن الحركات الاحتجاجية في القدس كأحد أساليب المقاومة الشعبية، تواجه عدداً من التحديات والمعوقات، من أبرزها: الانقسام الفلسطيني، عدم توفر استراتيجية متماسكة، غياب الإنجازات الملموسة في العديد من الحالات، غياب التنسيق بين شبكات الناشطين المتنافسة فيما بينها، غياب التنسيق بين فصائل العمل الوطني، مؤسسات السلطة الرسمية والمؤسسات المقدسية، وغير ذلك من التحديات.

وقد أوصت الدراسة قيادات العمل الوطني الفلسطيني في القدس وكافة الأراضي الفلسطينية بضرورة التوافق على استراتيجية عمل وطني متماسكة تعمل على تعزيز الحركات الاحتجاجية والمقاومة الشعبية، وتعزيز صمود المقدسيين في مدينتهم في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.

The Protest Movements in Jerusalem 2009-2019

Prepared by: Mohannad Maher Mohammad Hirzallah

Supervisor: Dr. Khaled Shaaban

Abstract:

The study aimed to identify the protest movements in Jerusalem as one of the popular resistance methods used by the Palestinians in their resistance to the Israeli occupation, and their clinging to their land, in addition to exploring the role and impact of these protest movements in stopping or minimizing and reducing Israeli violations towards the Holy City and its residents.

The importance of the study lies in revealing the method of protest movements as one of the methods of popular resistance, which is not less important than other methods, and the ability of the popular resistance to achieve urgent and future field victories in the face of the Israeli occupation.

The study relied on the historical approach, the descriptive and analytical approach, and the method of systems analysis, by employing events and facts of the past to enrich it, and promoting related issues through it.

The study was divided into an introduction and five chapters, the first chapter dealt with the theoretical framework and study plan and the most prominent previous studies, while the second chapter dealt with the concept of protest movements, their characteristics and tools and the most important theories explaining the protest movements, while the third chapter dealt with the status of Jerusalem in Israeli policy and Israeli violations towards Jerusalem and its residents in the political, civil, economic, social and religious aspects, and The fourth chapter dealt with the emergence of protest movements Jerusalem after Al-Aqsa Intifada, the most important tools and methods used and the challenges faced by the protest movements in Jerusalem, and finally the fifth chapter dealt with the most prominent protest movements in Jerusalem with the political, religious and social character and its role in the face of Israeli violations, whether to stop it or reduce or at least not to show the surrender of the Jerusalemites.

The study confirmed that Jerusalem is subject to continuous Israeli violations, targeting it to Judaize and displace its original citizens (Palestinians), and uses

all available means, from economic tightening, restricting movement and movement, confiscation and swallowing lands, Judaization settlement, and the separation wall, and trying to divide the Aqsa Mosque timely spatially, and other such means.

The study concluded a set of results, the most prominent of which are: that the Jerusalem protest movements were able to achieve field victories and stop some violations and Israeli plans towards the Al-Aqsa Mosque and Jerusalem city, such as the donation of Al-Aspat gate (electronic gates), Al-Khan al-Ahmar, and Al-Rahma gate's protestation, and the Jerusalemites worked to accumulate their victories, and the continued methods' development of protest movements. But in other cases, the protest movements did not achieve field victories and tangible results except local popular solidarity on a limited level, and sometimes the participation of foreign solidarity in very few numbers, and it was unable to stop Israeli violations, such as marches against the separation wall in some villages where the Israeli authorities confiscated Palestinian lands to expand its settlements.

In contrast, the protest movements in Jerusalem, as one of the methods of popular resistance, face a number of challenges and obstacles, most notably: the Palestinian schism, the lack of a coherent strategy, the absence of tangible achievements in many cases, the absence of coordination between the networks of activists competing with each other, the absence of coordination between factions National action, official authority institutions and Jerusalemite institutions, and other challenges.

The study recommended that the leaders of the Palestinian national action in Jerusalem and all the Palestinian territories need to agree on a coherent national action strategy that works to strengthen protest movements and popular resistance, and to enhance the resilience of Jerusalemites in their city in the face of continuing Israeli violations.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

- 1.1. مقدمة.
- 1.2. مشكلة الدراسة.
- 1.3. أهمية الدراسة.
- 1.4. أهداف الدراسة.
- 1.5. أسئلة الدراسة.
- 1.6. فرضيات الدراسة.
- 1.7. حدود الدراسة.
- 1.8. طريقة الدراسة والنظريات المطبقة.
- 1.9. الدراسات السابقة.
- 1.10. خطة الدراسة (الهيكلية).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

يرزح الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يزيد عن واحدٍ وسبعين عاماً، فيما تعتبر مدينة القدس بؤرة هذا الصراع، ومنذ احتلال مدينة القدس بشكل كامل عام 1967 هدف الاحتلال لبسط سيطرته المطلقة على المدينة المقدسة، وتهجير سكانها وتهويد معالمها ومقدساتها، واستخدام في سبيل ذلك أعتى وسائل القمع والإرهاب، والتي تنوعت بين الاستيطان وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، والتهجير، وسحب الهويات، وفرض الضرائب الباهظة، وإغلاق المؤسسات، وبناء جدار الفصل العنصري، ومحاربة التعليم وفرض سياسات التجهيل، ومحاولة إغراق المقدسيين بالمخدرات، ونشر الثقافة اليهودية، وعلى رأس كل هذه الانتهاكات السابقة، ينتهك الاحتلال المقدسات، ويحاول تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، علاوة على دعوات المستوطنين المتكررة لبناء "الهيكل".

وقد استخدم المقدسيون في مقاومتهم للاحتلال كافة أشكال وأساليب المقاومة الشعبية والمسلحة، مثل: المظاهرات والمسيرات والاعتصامات وإقامة الخيام ورفع الرايات وإصدار البيانات

ورشق جنود العدو بالحجارة وعمليات الطعن والعمليات الفدائية والاشتباك مع جنود الاحتلال على الحواجز وفي نقاط التماس، ...، وغيرها من أساليب المقاومة.

ولكن مقاومة المقدسيين للاحتلال افتقدت للرؤية الواضحة، والتنسيق والتوحد مع الكل الفلسطيني، ولعل ذلك يرجع لعزل الاحتلال لمدينة القدس بعد اتفاق أوسلو عام 1993، ورفض أي وجود لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية، وإبقائها تحت سيطرته، إضافةً لأحداث الانقسام الفلسطيني عام 2007، وغياب الوحدة الفلسطينية، وغياب البرنامج الوطني الموحد، الأمر الذي فرض على المقدسيين أن يكون ثباتهم وصمودهم هو عمود انتصارهم في هذه المعركة.

وقد تنوعت واختلقت أساليب المقدسيين بين المقاومة الشعبية المسلحة، بحسب الظروف السياسي الراهن، والظروف المحيطة، وواقع المدينة المقدسة، وقد تميزت الفترة الأولى (2000-2004) من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بانطلاق انتفاضة الأقصى، مما دفع المقدسيين للاتجاه نحو المقاومة المسلحة، فيما تراجعت في هذه الفترة المقاومة الشعبية.

لكن وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس "أبو مازن" رئيساً جديداً للسلطة الفلسطينية عام 2005 غير هذا المسار، حيث تبني الرئيس محمود عباس المسار السياسي، والتقدم في عملية السلام، فخفضت أحداث انتفاضة الأقصى، وتراجعت المقاومة المسلحة في الضفة الغربية بشكل نسبي، في المقابل تعنتت "إسرائيل" في شروطها لعملية السلام، ورفضت منح الفلسطينيين أي انجاز، وازدادت وتيرة الاستيطان، وارتفعت حدة الانتهاكات الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة وسكانها، مما دفع المقدسيين لتعزيز المقاومة الشعبية، وفي مقدمتها الحركات الاحتجاجية ضد نظام الاستبداد والهيمنة.

وقد ركزت هذه الدراسة على سياسات وإجراءات الاحتلال ضد المقدسيين ومدينة القدس، وبروز الحركات الاحتجاجية المنظمة في المدينة، ومن أهمها: (قرية باب الشمس، المرابطات في الأقصى، البوابات الإلكترونية، الخان الأحمر، ...).

1.2 مشكلة الدراسة:

أثرت الانتهاكات الإسرائيلية التهودية على المقدسيين ومدينة القدس، حيث سعت "إسرائيل" إلى تفرغ المدينة من سكانها الأصليين، وتغيير واقع المدينة لصالحه من خلال السياسات والإجراءات التي

مارستها حكومة نتتياهو خلال فترة الدراسة (2009-2019) لتهويد المدينة المقدسة، وتغيير طابعها العربي (الإسلامي والمسيحي) وعزلها عن جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن باقي الأراضي الفلسطينية.

غير أن المقدسيين واجهوا هذه السياسات والانتهاكات بتشكيلهم لحركات احتجاجية سياسية ومطلبية، في محاولة التصدي لتهويد مدينة القدس، ومن هنا تطرح الدراسة تساؤلاً رئيساً على النحو التالي:

ما دور وأدوات الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس في مواجهة السياسات الإسرائيلية؟

1.3 أهمية الدراسة:

1. تتناول موضوعاً يتمثل بـ دور وأدوات الحركات الاحتجاجية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس، وهو ما من شأنه أن يساهم في وقف أو الحد من تلك الانتهاكات، ولفت أنظار القيادات الفلسطينية والعربية ودول الإقليم للخطر الذي تتعرض له المدينة.
2. تكشف الدراسة عن خطورة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة حيث ذكرت الدراسة عدداً من الإحصائيات والأرقام والتي تدلل على أن "إسرائيل" تنتهج سياسة مستمرة بغض النظر عن الوضع السياسي وتغير الحكومات إلا أنها تهدف لتفريغ المدينة من سكانها الأصليين، وتهويدها ووضع الفلسطينية والعرب ودول المنطقة تحت أمر واقع، وهو الأكترية اليهودية في المدينة.
3. تعتبر مدخلاً للدارسين والباحثين لتحليل دور وأثر الحركات الاحتجاجية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية تجاه المقدسيين، ولفت أنظارهم لأحد أساليب المقاومة الشعبية المهمة.
4. تلفت الدراسة نظر القائمين على الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس وباقي أرجاء المدن الفلسطينية إلى أبرز الحركات التي نجحت في تحقيق أهدافها، وأبرز الأدوات الفعالة التي تم استخدامها، إضافة إلى أهم التحديات والمعوقات التي يمكن تواجدهم.
5. تساعد صانع القرار الفلسطيني في تصويب الخيارات، وتقوية عناصر القوة ومراكمتها، وتقليل عناصر الضعف وتجنبها.
6. إثراء المكتبة الفلسطينية والعربية في موضوع حيوي له تأثير على مصير الشعب الفلسطيني بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

1.4 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس كأسلوب من أساليب المقدسيين في مواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاههم وتجاه مدينة القدس، وينتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. الوقوف على أبرز الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس ضد الاحتلال الإسرائيلي.
2. التعرف على أبرز السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس وسكانها الأصليين.
3. التعرف على أدوات وأساليب الحركات الاحتجاجية للمقدسيين ضد السياسات والانتهاكات الإسرائيلية تجاههم وتجاه مدينة القدس.
4. الكشف عن مدى تأثير حركات الاحتجاج التي قام بها المقدسيون في وقف أو الحد من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه المدينة وتجاه سكانها.

1.5 أسئلة الدراسة:

يكمّن التساؤل الرئيس للدراسة في السؤال التالي: ما دور وأدوات الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس في مواجهة السياسات الإسرائيلية؟ وينتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

1. ما أبرز الانتهاكات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، وتجاه سكانها الفلسطينيين الأصليين؟
2. ما أبرز حركات الاحتجاج التي قام بها المقدسيون ضد السياسات والإجراءات الإسرائيلية منذ عام 2009، وحتى نهاية عام 2019؟
3. ما أبرز أسباب ظهور الحركات الاحتجاجية في القدس؟
4. هل أثرت حركات الاحتجاج التي قام بها المقدسيون في وقف أو الحد من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه المدينة وتجاه سكانها؟
5. ما الأدوات التي استخدمتها الحركات الاحتجاجية ضد السياسات الإسرائيلية؟

1.6 فرضيات الدراسة:

تتمحور فرضية الدراسة حول:

1. تنوع أساليب المقدسيين الشعبية والمنظمة في مواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال أريك الصورة التي يحاول رسمها أمام الرأي العام العالمي.
2. التيه السياسي الذي تعيشه الحالة/ القضية الفلسطينية (حالة التخبط والتيه السياسي الذي ينتاب القوى الفلسطينية) دفع المقدسيين لاستحداث أساليب جديدة لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية والتهويد المستمر بحق المدينة المقدسة.
3. عززت الحركات الاحتجاجية حالة الاصطفاف الداخلي للمقدسيين، وزادت التضامن الشعبي والعالمي معهم، وحدّت من استهداف الاحتلال لشخصيات محددة بالمقارنة مع المقاومة المسلحة.

1.7 حدود الدراسة:

لقد تم تحديد الدراسة في إطار محددين رئيسيين، هما:

الحد المكاني: اعتمد الباحث على دراسة الحركات الاحتجاجية داخل مدينة القدس.

الحد الزمني: تبحث الدراسة في واقع الحركات الاحتجاجية، منذ عام 2009 (خلال فترة حكم نتنياهو)، وحتى نهاية شهر أغسطس من العام 2019 (حيث أنهى الباحث دراسته).

1.8 منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على **المنهج التاريخي** من خلال توظيف أحداث ووقائع الماضي لإثرائه وتعزيز ما يطرح من خلاله من قضايا ذات علاقة، حتى يمكن ربط الماضي بالحاضر، كما أنه يساعد في جمع المعلومات عن أبرز محطات الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس.

بالإضافة إلى **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال البحث عن أسباب الحركات الاحتجاجية، ومن ثم وصف حال المقدسيين في مواجهة السياسات الإسرائيلية.

كذلك **منهج تحليل النظم** حسب تعريف ايستون للاستقرار حيث يربط بين الاستقرار السياسي ودرجة التغير الاجتماعي وحدته في المجتمع، إذ يرى أن الاستقرار عادة ما يرتبط بنوع التغير البطيء الذي

لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الاستقرار في أي مجتمع.

المصادر العربية: اعتمد الباحث كثيراً على المراجع العربية كونها اللغة الأم للباحث، وكون الموضوع متعلق بالمقدسيتين، والتي تعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية لهم، كما توفرت عدد من الدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة والإحصائيات باللغة العربية، وكون معظم المراجع التي سيرجع إليها الباحث باللغة العربية.

وقد تعددت المدارس الفكرية والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية (الاحتجاجية) ومن هذه المدارس والنظريات:

منهج تحليل النظم: يرى ديفيد ايستون في اعتبار الحركات الاحتجاجية أحد أهم مدخلات البيئة الداخلية المؤثرة في النظام السياسي، وأهم القوى المؤثرة في درجة استجابة النظام من داخل عملية صنع القرار ومخرجاتها من قرارات أو قوانين أو تعليمات الأمر الذي يترتب عليه ردود فعل إيجابية أو سلبية تؤثر في الأمن والاستقرار السياسي، حيث قام الباحث بدراسة البيئة الداخلية للحركات الاحتجاجية كما سيقوم بدراسة السياسات التي اتخذتها "إسرائيل" ضد المقدسيين ومدينة القدس وتحليل الأدوات التي استخدمتها الحركات الاحتجاجية في تحقيق أهدافها.

1.9 الدراسات السابقة:

1. دراسة أبو سير (2018) بعنوان: السياسات الإسرائيلية وأثرها على إشكالية الهوية في القدس.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير السياسات الإسرائيلية على الهوية الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس، وركزت الدراسة على الهوية الوطنية الفلسطينية وتبلورها وعلاقتها بالصراع مع المحتل، وذلك بسرد تاريخي بسيط، لكنها أعطت الاهتمام لما بعد هزيمة حزيران 1967، واستكمال احتلال باقي الأراضي الفلسطينية ومن ضمنها القدس الشرقية.

وخلصت الدراسة إلى أن الأحداث المتلاحقة في مدينة القدس نتيجة السياسات الإسرائيلية بحقها، منح لأبناء المدينة ذاتهم النضج الواضح لفهم المشروع الإسرائيلي وأعطاهم القدرة في الحفاظ على الهوية والتصدي لأي محاولة تسعى "إسرائيل" لفرضها على المدينة كواقع، وتعتبر انتفاضة القدس وهبة نصره

الأقصى من المقدسين رفضاً لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإعلان القدس عاصمة لدولة "إسرائيل"، ويعني أيضاً أن تغيرات كثيرة سوف تطال الواقع الحياتي لأبناء القدس، الذين يقفون صفاً واحداً دفاعاً عن القدس وهويتها الوطنية، وهوية أبنائها الفلسطينيين الراضين للانتهاكات الإسرائيلية بكافة أشكالها، وأنهم فلسطينيين لن يلبسوا ثوب غير ثوب الهوية الوطنية الفلسطينية.

2. دراسة أبو عرفة (2015) بعنوان: المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015.

تهدف الدراسة إلى البحث في مقاومة الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، خلال الفترة 1987-2015، واستعراض التسلسل التاريخي للهبات والانتفاضات، دون الوقوف بشكل تفصيلي أو جزئي على الأحداث والجزئيات.

وخلصت الدراسة إلى أن المقاومة في المدينة تطور أداؤها تبعاً للمستجدات الأمنية الإسرائيلية، كما أنها تنتقل عبر الأجيال -بين مد وجزر- دون توقف، وأن استعداد المقدسين للتضحية وشعورهم العميق بالانتماء للمدينة ومقدساتها هما الدافعان الكامنان وراء صمودهم وثباتهم. أما عن السبب الأول وراء شعور المقدسين بالإحباط هو انعدام الإرادة السياسية لدى المسؤولين الفلسطينيين والعرب في تقديم الدعم والمساندة الحقيقية للمدينة وسكانها.

3. دراسة البنا (2015) بعنوان: الممارسات الإسرائيلية تجاه حقوق الفلسطينيين في مدينة القدس (2000-2013).

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الممارسات الإسرائيلية تجاه الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في مدينة القدس في الفترة ما بين 2000-2013، وتحليل هذه الممارسات في ضوء اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة لبيان مدى انتهاكها للقانون الدولي والإنساني.

وخلصت الدراسة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بممارسات تنتهك فيها حقوق الفلسطينيين في مدينة القدس من خلال سياسة التضييق والتشديد على حقوقهم في الحياة والحرية والإقامة والتملك والتعليم والصحة والعمل، وذلك بهدف تهجير المقدسيين من القدس، وإفراغ المدينة من سكانها الأصليين، بغية تهويدها بالكامل، وتبين الدراسة أن جميع تلك الممارسات منافية لما جاء به القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة.

4. دراسة العويصي (2013) بعنوان: المقاومة اللا عنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ/أوسلو - بلعين ونعلين نموذجاً.

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل الذاتية والموضوعية التي دفعت إلى تبني خيار المقاومة اللا عنفية بعد إعلان مبادئ أوسلو، وتحليل مواقف القوى الفلسطينية الفصائلية والشعبية مع خيار المقاومة اللا عنفية، والاطلاع على تجربة بلعين ونعلين في المقاومة اللا عنفية في الضفة الغربية ضد جدار الفصل العنصري.

وخلصت الدراسة إلى أن تجربة بلعين ونعلين في المقاومة اللا عنفية حققت اختراقاً كبيراً ضد المشروع الصهيوني وجدار الفصل العنصري، وعززت فرص إمكانية التوافق الفلسطيني نحو صياغة استراتيجية لعمل المقاومة اللا عنفية، مع التأكيد على أن فكرة المقاومة اللا عنفية ما زالت لم ترتق للمستوى المأمول وسط صخب شعار الكفاح المسلح.

5. دراسة عناب والبلوي (2013) بعنوان: الترحيل والإبعاد القسري - أدواته وأساليبه في السياسة الحكومية الإسرائيلية تجاه المقدسيين.

تهدف الدراسة إلى دراسة السياسات والأدوات التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان مدينة القدس منذ احتلالها عام 1967 على مختلف الأصعدة، ومعرفة مدى انسجامها أو مخالفتها للقانون الدولي الإنساني.

وخلصت الدراسة إلى أن ما تقوم به إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين في القدس يهدف إلى تفرغ المدينة من الكتلة البشرية العربية، وتحويلها إلى أقلية في محيط يهودي كبير، إضافة إلى خضوع مدينة القدس وسكانها إلى قوانين وإجراءات خاصة واستثنائية ومتنوعة في السياسة الإسرائيلية، ومخالفة تلك الإجراءات والقوانين للقانون الدولي.

6. دراسة موسى (2013) بعنوان: المقاومة اللا عنفية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي - قطاع غزة نموذجاً 1987-2012.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على وسائل مقاومة للاحتلال الإسرائيلي قادرة على إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات، ومحاولة الوصول إلى سبل وأدوات لا عنفية جديدة ومبتكرة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والمساهمة في تعزيز ثقافة اللا عنف في المجتمع الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى أن الانقسام الفلسطيني، ونسبة الفقر المرتفعة في قطاع غزة يشكلان أهم العناصر السلبية أمام تعزيز وتطوير المقاومة اللا عنفية، كما أن إعادة الانتشار الثانية للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة قد قلّصت من جبهات المواجهة أمام الفلسطينيين، وحدثت من وسائل المقاومة اللا عنفية في مواجهة الاحتلال، ولكنها وفرت أرضية مناسبة لبناء قاعدة مقاومة لا عنفية فعالة بوسائل ذات أهداف استراتيجية طويلة الأمد.

7. دراسة نزال (2010) بعنوان: النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً.

تهدف الدراسة إلى البحث في الأسباب التي جعلت مكونات حركات المقاومة الفلسطينية -الوطنية والإسلامية- تتحى عن خيار المقاومة السلمية، وعدم جعله خيار استراتيجي للمقاومة والنضال ضد الاحتلال والوجود الإسرائيلي في فلسطين، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، والدخول في مفاوضات مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وخلصت الدراسة إلى أن النماذج التي برزت في السنوات الأخيرة في مقاومة جدار التوسع والتمييز العنصري في بلعين والمعصرة وجيوس وغيرها، وما أعلنته الحكومة من برامج تنمية ومشاريع بنية تحتية وإسكان في المناطق المعروفة (بمناطق ج)، والمهددة بالمصادرة والاستيطان يمثل شعاع أمل في توجه الجهات الرسمية والشعبية لتبني هذا الخيار من المقاومة، خاصة بعد فشل المفاوضات وتعنت حكومة الاحتلال في وقف الاستيطان وهدم بيوت الفلسطينيين.

- التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ومقاومة الفلسطينيين للاحتلال وسياساته.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة كل من أبو سير، والبناء، وعناب، في تناولهم للسياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس وسكانها الأصليين وما يعانونه في حياتهم اليومية من ممارسات واعتداءات تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، وسأستفيد من هذه الدراسات في تبيان هذه السياسات والإجراءات على سكان مدينة القدس.

كما تتشابه هذه الدراسة مع دراسة كل من العويصي، وموسى، ونزال، في تناولهم للمقاومة الشعبية للفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي بوسائل مختلفة ومتنوعة، وقدرتهم على تطوير هذه الوسائل باستمرار، حيث سأستفيد منها في دراستي في تبيان أحد أساليب المقاومة الشعبية، وهو الحركات الاحتجاجية ضد سياسات الاحتلال وإجراءاته.

وقد توافقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، واختلفت في جوانب أخرى، لعل من أبرزها أنها تسلط الضوء على أحد أساليب المقاومة الشعبية وهو الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس فقط، حيث تعتبر القدس بؤرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويسبق الاحتلال الإسرائيلي الزمن في محاولة تهويد المدينة، وجعلها عاصمته الأبدية، وتبين هذه الدراسة دور الحركات الاحتجاجية في القدس في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية إضافة لأدواتها وأساليبها، والتي نجحت في بعض المحاولات في جعله يتراجع عن بعض سياساته وإجراءاته، كما تغطي هذه الدراسة فترة زمنية لم تتناولها الدراسات دراسات أكاديمية سابقة.

1.10 معوقات الدراسة:

حاول الباحث أن يجمع الصورة حول الانتهاكات والسياسات الإسرائيلية ضد مدينة القدس والمقدسيين، وقد واجه صعوبات في ذكر الأرقام والإحصائيات الدقيقة حول المدينة المقدسة؛ وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الفلسطينية والدولية في توثيق انتهاكات الإسرائيلية، إضافة إلى محاولة "إسرائيل" طمس الحقائق وتهويد المدينة بعيداً عن الإعلام. كما أن هذه البيانات تتواجد حصراً بشكلها الدقيق لدى مؤسسات الاحتلال ذات العلاقة، وتتخفظ هذه المؤسسات في الكشف عنها إلا بالكم والأسلوب الذين يحققان سياساتها.

الفصل الثاني: الحركات الاحتجاجية مفهومها، خصائصها، أدواتها

- 3.1 المبحث الأول: مفهوم الحركات الاجتماعية.
- 3.2 المبحث الثاني: خصائص الحركات الاجتماعية.
- 3.3 المبحث الثالث: أنماط وأنواع الحركات الاجتماعية.
- 3.4 المبحث الرابع: أدوات الحركات الاجتماعية.
- 3.5 المبحث الخامس: النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية.

الفصل الثاني

الحركات الاجتماعية (الاحتجاجية) مفهومها وخصائصها وأدواتها

تعتبر الحركات الاجتماعية من أبرز الظواهر المرتبطة بالحراك السياسي في العالم، وقد انشغل الكثير من علماء الاجتماع والسياسة في دراسة الحركات الاجتماعية، ووضع تعريف محدد لها، وقد اختلفت التعريفات بحسب الباحث، أو غرض دراسته.

كما تعتبر الحركات الاحتجاجية وسيلة تعبيرية مجتمعية تنطوي ضمن الإطار العام للحركات الاجتماعية، وتهدف إلى إحداث تغييرات في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم في الدولة، فهي تنتج عن مؤسسات المجتمع وتنظيماته المدنية أو السياسية، لتجد لنفسها الوسائل التعبيرية المناسبة، وهذا لبلوغ أهدافها، فهي تسعى لتحقيق نتائج مجتمعية، والعمل على تطوير النظام الاجتماعي للصالح العام. (فريدة، 2013)

وفي هذا الفصل سنبين أبرز التعريفات لمفهوم الحركات الاجتماعية، والحركات الاحتجاجية، وأنماطها، وخصائصها، وأدواتها، والنظريات المفسرة لها.

2.1 مفهوم الحركات الاجتماعية:

تعتبر الحركات الاجتماعية كغيرها من مفردات علم الاجتماع ذات دلالات متعددة، وقد اختلف العلماء في وضع تعريف محدد لها، حيث تنوعت وتعددت تعريفاتها وفقاً للباحث، أو الغرض من الدراسة، وسنتناول في هذا المبحث أبرز هذه التعريفات، وتحديد ما هو مشترك وما هو مختلف من العناصر المتنوعة المحددة للحركات الاجتماعية، وفيما يلي أبرز هذه التعريفات:

تُعرف الحركات الاجتماعية في موسوعة علم الاجتماع على أنها "جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر في المجتمع. وتختلف هذه الحركات عن السلوك الجمعي في كونها هادفة ومنظمة في حين أن السلوك الجمعي يكون ارتجالياً وغير محدد الهدف، وللحركات الاجتماعية أهداف خاصة وتنظيمات رسمية ودرجة ما من الاستمرارية والعمل خارج القنوات السياسية المعتادة والقدرة على تعبئة الجمهور حول مشروع محدد للتغيير، وتُصنف أهدافها بأنها قد تكون أهداف محدودة أو واسعة وقد تكون ثورية أو إصلاحية". (مارشال، 2000). مما يتضح من التعريف السابق أن الحركات الاجتماعية لها القدرة على تعبئة الجمهور وفق أهداف خاصة قد تكون محدودة أو واسعة، وقد تكون ثورية أو إصلاحية، وهي منظمة في تنظيمات رسمية، وتتوفر بها درجة من الاستمرارية.

وقد حدد كل من تيرنر وكيليان الحركة الاجتماعية على أنها "فعل جمعي فعال، لها القدرة على دفع عملية التغير الاجتماعي إلى مراحل تطورية متقدمة، أو مقاومتها وعدم مساعدتها بالوصول إلى مراحل تطورية متقدمة". (العمر، 2010)، وهنا اشترك تعريف تيرنر وكيليان مع تعريف مارشال بأن الحركات الاجتماعية فعل جماعي وليس فردي، ويهدف للتغيير أو مقاومة تغيير جانب معين في المجتمع.

ونجد أن الفكر الماركسي ينظر للحركات الاجتماعية أنها ذلك "التحرك الجماهيري الذي ينشأ نتيجة للصراع الطبقي، وصراع المصالح المادية (الاقتصادية، الاجتماعية)، والتي تهدف إلى التغير في الأوضاع القديمة". (صوراية، 2016)، كما يرى لينين أنه لا بد من أن يكون للحركة طليعة مؤمنة بهذا التغيير، كما يرى أصحاب الفكر الماركسي أن الحركة الاجتماعية هي ذلك الفعل الجماهيري نتيجة لظروف قاسية، والذي ينبغي الحكم عليه من خلال الأوضاع التي أنشأت تلك الحركة.

ومن ناحية أخرى نجد أنه وفقاً للتحليل الليبرالي تعرّف الحركة الاجتماعية بأنها "سلسلة من الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف محدد. كما عرفت الموسوعة

البريطانية بأنها سلسلة متعاقبة من الجهود التي يقوم بها عدد كبير من الأفراد يهدفون إلى إحداث التغيير الاجتماعي، وهي جهد جماعي ضعيف تنظيمياً، ولكنه يتسم بالإصرار على دعم هدف جماعي غايته إما تحقيق أو منع ما في بنية المجتمع ونظام القيم السائد". (إبراهيم، 2012)

إذن ووفقاً للفكر الماركسي نجد أن من أسباب نشأة الحركات الاجتماعية التفاوت الطبقي والاستغلال، إضافة لوجوب وجود يجب مؤمنين بفكرة تغيير الأوضاع القديمة، أما في الفكر الليبرالي فيعرفها على أنها سلسلة أفعال وجهود عدد من الأشخاص لتحقيق هدف محدد. فيما وصفتها الموسوعة البريطانية بأنها سلسلة متعاقبة من الجهود، ولكنها جهد جماعي ضعيف تنظيمياً، لكنه يتسم بالإصرار على تحقيق هدف جماعي محدد.

فيما يرى تشارلز تلي أن الحركات الاجتماعية هي "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة، وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد". (تلي، 2005)، ويشترك تعريف تلي مع الموسوعة البريطانية في أن ضرورة استدامة وتعاقب الجهود في الحركات الاجتماعية، إلا أن تلي أشار لتفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يمثلون قاعدة شعبية بشكل غير رسمي، ويدعمون مطالبهم بمظاهرات عامة.

ويشير بلومر إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك "الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين، فالحركات الاجتماعية في نظره مشروعات جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد". (العطري، 2008).

كما تعبر الحركة الاجتماعية حسب معن خليل العمر عن: "محاولة جمعية تحاول تعديل أو تبديل أو تغيير النظام الاجتماعي القائم، تبدأ هذه المحاولات في المطالبة بتصحيح بعض المشاكل القائمة في المجتمع من أجل إرساء أنماط جديدة في مجريات الحياة الاجتماعية". (العمر، 2010)، ونرى من تعريف معن خليل العمر أن الحركات الاجتماعية هي محاولة جمعية، وهدفها تصحيح بعض المشاكل القائمة، ويشترك مع تعريف بلومر في الهدف وهو تغيير في النظام الاجتماعي، كما أنها تعكس إرادة جماعية لجماعة من الناس.

كما يشير البعض إلى أن "الحركة الاجتماعية تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير". (درويش ن.، 2004)، فوجود خطاب يستهدف تغيير المجتمع -كما يظهر من خلال التعريف- هو أمر مهم لتعبئة الجماهير، ومخاطبة النظام السياسي القائم، وتشكيل جبهة تحدي له، كما يجب أن تتمتع الحركة الاجتماعية بمقدار من القوة الجماهيرية، وأن تكون مؤثرة وقادرة على إحداث التغيير.

ومن خلال ما سبق نرى أن الحركة الاجتماعية تفترض درجة معينة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، وهذا ما يلح عليه غوي روشي مبرزاً أنها تنظيم مهيكّل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة، وهذا ما يقود إلى الاعتراف مرة أخرى بحساسية عنصر القضية الموجبة والمولدة للحركة الاجتماعية، فكل حركة تعمل من أجل قضية معينة، وتحتج أساساً من أجلها، ومنه يمكن الانتهاء إلى أن الحركة الاجتماعية لا تكتسب مبنائها ومعناها بعيداً عن الحد الأدنى من التنظيم ووضوح الأهداف وشرط القضية، وقبل ذلك وجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير تتحقق حولها درجة الإجماع. (العطري، 2008).

إن وجود قضية هامة -وفقاً للتعريف السابق- هو أمر ضروري ومهم، لأن أي حركة اجتماعية لها قضية تعمل من أجلها، إضافة لتوفر التنظيم ووضوح الهدف، ووجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير يتحقق حولها الإجماع.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة للحركات الاجتماعية، نجد أن هناك عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحركة الاجتماعية حتى تستحق هذا المسمى، وهي: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محرّكة، وسائل تعبئة. وقد أشار ربيع وهبة أن الحركات الاجتماعية هي "تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة".

والعناصر نفسها نجدها في التعريف التالي "يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي، باعتباره قياماً بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما أو للوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير، وهي تشمل أيضاً مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكاراً مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. (الشوبكي، وآخرون، 2014)

الحركة الاحتجاجية:

تعتبر الحركة الاحتجاجية صورة من صور الحركة الاجتماعية الجديدة، وهناك عدد من الركائز التي يستند إليها مفهوم الحركة الاحتجاجية، وهي: (مكرم، 2013)

- خلل في بناء القيم الثقافية والأوضاع الاجتماعية والنظام السياسي.
 - توافر الوعي بعدم الرضا عن الأوضاع القائمة.
 - أن يستهدف هذا الجهد إحداث التغيير الاجتماعي.
 - توافر الحد الأدنى من القدرة على إحداث التغيير.
 - حدوث مجموعة من الأفعال المتصلة والمستمرة لجماعة معينة من الناس.
 - توافر حد أدنى من التنظيم لتعبئة جهد الحركة إلى نشاط ملموس لتحقيق الأهداف المنشودة.
 - إيمان الأعضاء بأن الانتماء للحركة يحقق لهم الاستقرار النفسي والمكانة الاجتماعية المفقودة.
- فثقافة الاحتجاج حسب التعريف تتكون من مجموعة من الضغوط والمآسي الاجتماعية، مما يؤدي إلى شيوخ حالة من الإحباط، وضياح الحقوق، وعدم إشباع حاجات الفرد الأساسية، فتمثل حركات الاحتجاج طريقة مهمة لهذه الجماعات للتعبير عن غضبهم، وعدم رضاهم عن الوضع القائم، إضافة لقدرتهم على كسر حاجز الخوف، والأطر المألوفة في المجتمع، وإيمانهم بأن انتمائهم لهذه الحركة يمثل لهم الاستقرار النفسي.

وهناك من يُعرّف الحركة الاحتجاجية بأنها: "فعل اعتراض تُقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة وملحة الوجود، فهي بهذا متدرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظومة التنظيم الاجتماعي"، وهي بهذا المعني عامة، ومتعددة الأشكال، ومتنوعة الأساليب.

فهي كفعل اعتراض أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية أو السياسية في مواجهة السلطة، وقد تأخذ نموذجاً ناعماً أو حازماً في استخدام القوة واحترام القانون والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيف، وما يُميزها كفعل اعتراض هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، سواءً بالفعل العنفي، أو العمل الشرعي، إما بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام، أو غير ذلك من الممارسات". (الشوبكي، وآخرون، 2014).

ويتضح مما سبق أن الحركة الاحتجاجية في مواجهتها للسلطة يمكن أن تتسم بالعنف وتتمرد على القانون وتستخدم القوة، أو قد تكون ناعمة وتتسم بالعمل السلمي وتحترم القانون، إلا أنها تعمل على كسر الروتين العام، وتستخدم في ذلك أساليب مختلفة.

كما يمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها عبارة عن "تنظيم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية، ويهدف إلى تحقيق أهداف محددة سواء بالطرق السلمية أو اللا سلمية وتمثل مجموعة منظمة تعبير عن حالة من الغضب العام التي تسود في المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالباً ما تكون هذه الفئات مهمشة داخل المجتمع ولا يسمعها أحد، مما يجعلها تعبر عن هذا الغضب بطرق سلمية، من خلال الإضرابات والاعتصامات والتجمهر، أو طرق لا سلمية عنيفة مثل: الحرق، أو قطع الطرق، من أجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها". (داود، 2013)

وتعتمد الحركات الاحتجاجية في آليات تواصلها بشكل كبير على أدوات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وتوظيف الإعلام البديل مثل رسائل المحمول، والبريد الإلكتروني، والمدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي كوسائل للتعبير، وذلك كآليات رئيسية للتعبئة والتشديد والتنظيم، (داود، 2013). ووفقاً لذلك تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي ميدان التشديد والتعبئة، إضافة لإمكانية تنظيم جماهير الحركات الاحتجاجية من خلالها، كما أنها سهلت كثيراً في التواصل، والتفاعل المستمر، وإمكانية المناورة لهذه الجماهير في نضالها من أجل قضاياها.

وعلى الرغم من الحضور القوي الذي أصبحت تسجله الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية، إلا أنه يصعب إيجاد مفهوم دقيق ومحدد لها، وهذا الأمر يرجع بالأساس إلى تنوع أشكال وأنماط هذه الحركات واختلاف أدوارها وأهدافها، وتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية المفسرة لأدائها. (صوراية، 2016)، لذا سنعتمد في هذه الدراسة على التعريف التالي كتعريف إجرائي للدراسة:

التعريف الإجرائي للحركة الاحتجاجية:

تعرف الحركة الاحتجاجية بأنها: "مجموعة الجهود المنظمة التي تقوم بها مجموعة من الفلسطينيين تربطهم عدة خصائص مشتركة، ويهدفون من خلالها إلى تغيير أوضاعهم القائمة أو من أجل وقف الانتهاكات الإسرائيلية أو الحد منها، ويستخدمون في هذه الحركات فعل الاحتجاج والاعتراض على سياسات الاحتلال الإسرائيلي القائمة".

2.2 معايير الحركات الاجتماعية:

تباينت الاتجاهات في تحديد أنماط وأصناف الحركات الاجتماعية نتيجة لاختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضعت فيه تلك الاتجاهات، وقد أشار العديد من الباحثين المهتمين بالحركات الاجتماعية إلى أنه لا يوجد تصنيف مثالي واحد لهذه الحركات، بل هناك العديد من التصنيفات التي تتفاوت من حيث الدقة والشمول، ومن هذه التصنيفات: (ياسر، 2015)

1. المعيار القيمي: وبناءً على هذا المعيار صُنفت الحركات الاجتماعية إلى:

- حركات معيارية: ويقصد بها تلك الحركات التي تنشأ التغيير في الإجراءات والقواعد الخاصة بقيم المجتمع، ولكنها لا تتحدى القيم نفسها، ومثال على ذلك حركات الإصلاح الاجتماعية.
- حركات قيمية: وهي تلك الحركات التي تنشأ تغيير القيم ذاتها، وتعتبر حركات الإصلاح الديني من الأمثلة على ذلك.

ومما يؤخذ على هذا التصنيف أنه يتسم بالتداخل الكبير في توصيفه لأنواع الحركات الاجتماعية.

2. معيار الاختلاف في البناء والأهداف: وبناءً على هذا المعيار تُصنف الحركات الاجتماعية إلى:

- حركات عامة: تنشأ من حدوث تحول ثقافي كبير في المجتمع وتتسم بالغموض والعمومية في الأهداف، كما تقتصر للتنظيم والتناسق في جهودها.

- حركات خاصة: تنشأ من ظروف اجتماعية وثقافية محددة ولها تنظيم ومعايير وأهداف محددة.

3. معيار المجال الذي تتوجه إليه أهداف تلك الحركات الاجتماعية: ويركز هذا المعيار على الفواعل

التي سيحدث فيها التغيير سواءً أكانت المؤسسة الاجتماعية أو المجتمع أو الأفراد أنفسهم، وبناءً

على هذا المعيار تُصنف الحركات الاجتماعية أربعة أنواع:

- حركات الخلاص: وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع، وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشأ التحويل الكلي في القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، مثل الحركات التبشيرية.

- حركات طرح البديل: وهي حركات تنشأ التغيير بين الأفراد كسابقتهما، إلا أنها تختلف عنها في أن هدفها إحداث تغيير جزئي محدود، لا شامل في القيم والمعتقدات.

- حركات إصلاحية: ومثل هذا النوع من الحركات يسعى إلى تغيير المجتمع في نطاق محدود يتعلق بهدف ما أو مجموعة أهداف.

- الحركات التحولية: وهي تلك الحركات التي تسعى إلى التغيير الشامل والكلي للمجتمع في جميع قطاعاته، ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقتها في طبيعة الأهداف، التي لا تقتصر على هدف محدد، وإنما تتسم بالشمولية.

4. معيار السمات العامة للحركات الاجتماعية: وبناءً على هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

- حركات دينية.
 - حركات سياسية (تهدف مثلاً إلى ديمقراطية النظام السياسي).
 - حركات اقتصادية (تهدف مثلاً إلى تغيير السياسات الاقتصادية).
 - حركات اجتماعية (كتلك التي تدعو للحياة الاجتماعية الكريمة والكرامة والمساواة).
5. معيار المكون الاجتماعي: وبناءً على هذا المعيار تُقسم الحركات الاجتماعية إلى عدة أنواع بحسب المكون الاجتماعي لها ومنها: حركات عمالية، طلابية، فلاحية، نسائية، ثقافية. ويقوم هذا المعيار على التمييز بين الفئات الاجتماعية الداخلة في تلك الحركات، والتي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة. (ياسر، 2015)

وبالنظر لهذه المعايير التي استخدمت كأساس في تصنيف الحركات الاجتماعية، يمكننا الملاحظة أن جلّ هذه التصنيفات تأتي بما يجعل الحركات الاجتماعية قائمة في طبيعة عملها على مفهوم الصراع، وهو: "كل تعارض بين الأفراد والجماعات من حيث القيم والمصالح"، فالصراع بُعد من أبعاد الحركة الاجتماعية في شكلها الاحتجاجي القائم أصلاً على الرفض ونشد التغيير. (العطري، 2008)

2.3 خصائص الحركات الاجتماعية:

يؤسس آلان تورين¹ الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- مبدأ الهوية: ويقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية، ...)، وبمقابلها أيضاً يجب تحديد هوية الخصم.

¹ آلان تورين يعتبر من أبرز علماء الاجتماعي المعاصرين، وهو فرنسي الأصل، أسس مركز دراسات علم الاجتماع في جامعة تشيلي، واشتغل على تطوير مفهوم مجتمع ما بعد الصناعي واهتم بدراسة الحركات الاجتماعية، وكتب الكثير من الكتب في هذا المجال. (المستاري، 2013)

• **مبدأ التعارض:** يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحاً وموضوعياً، مثال: الحركة العمالية ضد تنظيم العمل من أجل الاستقلال العمالي.

• **مبدأ الكلية:** ويقصد آلان تورين هنا بأن الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية لا أقلية وفردية من أجل النجاح في التأثير في الرأي العام من أجل الحصول على الحقوق والمطالب.

وحسب ما سبق يتضح أن الحركات الاجتماعية التقليدية حسب آلان تورين تتكون من ثلاث عناصر رئيسية، وهي:

- الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.
 - المنافسة والصراع.
 - الرؤية المشتركة في تقاسمها الحركة مع منافسيها. (صوراية، 2016)
- وبناءً على ما سبق فإن الدفاع عن الهوية يعتبر ميزة مهمة للحركات الاجتماعية، كما تتسم بالرؤية المشتركة لعناصر الحركة مع المنافسين.

فيما نجد أن خصائص الحركة الاجتماعية حسب التعريف الإجرائي لـ "بول ويلكنسون":

- العمل الجماعي: الحركة هي عمل جماعي تلقائي يستهدف التغيير.
- التنظيم: لا بد أن تحظى الحركة بحد أدنى من التنظيم، ابتداءً من مستوى محدود وضيق جزئي وغير رسمي ومؤسسي.
- إضافة لخصائص أخرى: الوعي والرموز والمقولات الفكرية، وتحقيق المشاركة الفعالة من الأعضاء والأتباع. (إبراهيم، 2012)

يعتبر العمل الجماعي الذي يتمتع بنوع من التنظيم، من أهم الخصائص التي أشارت لها العديد من التعريفات، والتي ذكرها ويلكنسون في التعريف السابق، كما يجب أن تتمتع بالوعي والقدرة على المشاركة الفعالة للجماهير.

أما تشارلز تلي فيرى أن الحركات الاجتماعية تقوم على تألف ثلاثة عناصر أساسية هي:

- الحملة: مجهود عام مستدام ومنظم يملئ مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

- ذخيرة الحركة الاجتماعية: عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبية، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية.
- مؤهلات التحرك: تمثيل المشاركين في الحركة الاجتماعية لجملة من الصفات العامة الموحدة، هي: الجدية، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية. (تلي، 2005)

فيما يرى صالح ياسر أن الحركات الاجتماعية تتميز بعدد من الخصائص هي:

- التغيير الاجتماعي.
- بناء فكري متميز.
- بناء تنظيمي ضعيف، يقود أعضائها خارج الأطر المؤسسية والحزبية التقليدية.
- وجود تضامن داخلي قوي ما بين قادة وأعضاء الحركة، إضافة لولائهم تجاه الأهداف التي تسعى إليها الحركة.
- وحدة الأهداف التي تسعى إليها ووضوحها. (ياسر، 2015)

أما هند إبراهيم فترى أن الحركات الاجتماعية تتمتع بعدد من الخصائص هي:

- الارتباط بالتغيير الاجتماعي: وهو أهم خصائص الحركات الاجتماعية، التي تسعى من خلال أهدافها لإحداث تغيير منشود، أو السعي لإحداث تغيير معين.
- بناء فكري متميز: يتمثل في الرؤية والأيدولوجيا، والبرنامج الذي تسعى الحركة من خلالهم لتحقيق أهدافها بتوحيد جهود كافة الأعضاء.
- بناء تنظيمي ضعيف: وذلك بسبب التكوين السريع والطارئ لها، والتغييرات والتحولات التي تطرأ على مستوى القيادة في الحركة، وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها الحركة.
- الاستمرارية، وسرعة الانتشار والتغلغل الثقافي: تعتبر الحركة الاجتماعية سريعة الانتشار، وتتغلغل ثقافياً بين قطاعات عريضة من المجتمع، لأنها تظهر عادة استجابة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تمس قطاع كبير من الناس.
- عدم الاستقرار والتذبذب والتطور من وقت لآخر: حيث تمر بأربع مراحل وهي: المرحلة الأولية وما تحققه من الإثارة والتعبية والاضطرابات الجماهيرية، المرحلة الثانية هي: مرحلة الجماهيرية،

واتساع نطاق الإثارة في المجتمع، والمرحلة الثالثة هي: المرحلة الشكلية لصياغة القضايا والأهداف، وتوصف بالمرحلة التأسيسية التي تتبلور فيها الأيديولوجية، المرحلة الرابعة هي: مرحلة المؤسسة، وتلقى فيها الحركة قبولاً مجتمعياً وتكتسب الشرعية، وتتحول إلى نظام مؤسسي، يضعف فيها حماسة أعضائها. (إبراهيم، 2012)

ويشترك كل من صالح ياسر وهند إبراهيم في تعريفهم لخصائص الحركة الاجتماعية، بأنها بناء فكري متميز يعمل وفق أهداف واضحة، ولكنه بناء تنظيمي ضعيف، كما يقود أعضائه خارج الأطر الرسمية، وأضافت هند إبراهيم بأن الحركات الاجتماعية لها القدرة على تعبئة وإثارة الجماهير وتتغلغل تلقائياً بين قطاعات واسعة من المجتمع بسرعة وفي وقت قصير، إلا أنها متذبذبة وغير مستقرة.

وحسب الباحث خالد فياد نجد أنه ذكر عدداً من الخصائص للحركات الاجتماعية، وهي:

- مستوى للتنظيم: فينبغي أن يتوفر للحركة الاجتماعية قادة يمكن تمييزهم عن القواعد، وأيضاً آليات لتعبئة الموارد المادية والرمزية. وهي تختلف عن الهبة أو التمرد العفوي الذي يفقد إلى أي درجة من الوعي والتنظيم.
- مرونة الاستمرارية: تمر الحركات الاجتماعية بدورات تزدهر أنشطتها في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تخبو وتسكن.
- التركيز على القضايا الاجتماعية: إن مطالب الحركات الاجتماعية تتعلق في المقام الأول بقضايا اجتماعية، رغم ما قد يكون لها من انعكاسات سياسية غير مباشرة.
- الاختلاف عن الأحزاب: تتميز الحركة الاجتماعية عن الأحزاب السياسية في أن الحركات الاجتماعية تسعى للتأثير في صنع القرار، أو برفع مطالب لدى الدولة، إلا أنها لا تسعى إلى الاستحواذ على السلطة السياسية ولا مراكمتها ولا تعمل من خلال آليات العمل السياسي المباشر، كما هو شأن الأحزاب.
- عدم اشتراط وجود برنامج عمل: لا يشترط في الحركة تحديد برنامج عمل يعكس تصوراً لسياسة منهجية للحكم، ورغم هذا ينبغي أن تتوفر على وعي بذاتها داخل محيطها وتحديد لهويتها. وهي تسعى إلى إنجاز تغيير في إطار هذا الوعي، وهي تشارك في تهيئة مناخ مختلف سياسياً واجتماعياً وثقافياً، كما أنها تثير الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية المتشابكة.

وما تثيره من قضايا قد يغمس في الفضاءات العامة ويكون له تأثير سياسي واضح، ويمكن أن تقتصر على النطاق المحلي الذي وجدت فيه، وليس بالضرورة أن يكون لها بُعد وطني.

- عدم اشتراط الشعبوية أو النخبوية: تعتبر الحركة الشعبية أحد تجليات الحركات الاجتماعية، ولكنها ليست التجلي الوحيد لها، فهناك ضرورة لفهم حركات النخب حيثما وجدت وتلمس اتجاهاتها نحو الفئات الشعبية المختلفة. (فياد، 2011)

ونجد أن خالد فياد قد أضاف على الخصائص السابقة مرونة الحركات الاجتماعية، واختلافها عن الأحزاب في أنها لا تسعى للحكم، والسيطرة على السلطة، ولكنها تهدف للتأثير على قرارات السلطة السياسية لخدمة قضاياها المجتمعية، كما لا تشترط أن تكون شعبية أو نخبوية.

أسباب الاحتجاجات: (الأحمري، 2012)

- المظالم الحاضرة في الوعي: فالمظالم دائماً موجودة في المجتمع البشري، ولكن القضية نسبية بين مظالم جائرة جداً تخرج الإنسان عن طور الكرامة الإنسانية إلى أن تنهي وجوده وكرامته، وبين جور يحتمله الإنسان على صعوبات متفاوتة، كما ترتبط المظالم بثقافة المجتمع تجاهها، ووعيه بالمظالم هو الذي يساعد في تحويل الأفكار والتوجهات إلى حركة في الشارع.
- تجريم السلطة للشكوى: وهو أن تمنع السلطة المجتمع من التعبير عن مشكلاته، فالشكوى تنفيس، وبعض الأنظمة تسمح بشيء من الشكوى ومن النقد لامتناس المظالم، ومن أغلق طريق الشكوى يدفع المجتمع للانفجار.
- تجريم المعارضة: يصير المستبد أن يجعل المعارضة جريمة، وتطاردها السلطة، وتتهمها بما ليس فيها.
- غياب الاحترام: يزرع المال والسلطة فيمن يملكهما مرضاً نفسياً وخلقياً قلّ من ينتبه إليه ممن غرق فيه، والمستبد يتوهم الكمال في نفسه، ويتعامل باستعلاء مع الآخرين.
- القهر العام: حاجة المجتمع إلى الاحترام أساسية جداً، وبالتالي شعور المجتمعات المقهورة بحالة الاحتلال والاستعمار جزء أساسي منها قضية الشعور بالنقص والمهانة، والمجتمع الذي تستطيع الأيديولوجيا التعبير عن قهره بثقافة مضادة عامة ينتقم جماعياً من قاهريه.

- الاغتراب السياسي: الإصرار في على عزل المجتمع عن السياسة حتى لا يشارك في مصيره، ولا تدبير حياته السياسية، فيصبح المجتمع لا مشاركة له في السياسة، وغريب في بلده، ورأيه غريب في كل شيء.
- الحرمان المادي: ويقابله السرقة، فتجد حالة الجوع والفقر المنتشر، ومع ذلك تجد المستبد يمتص المجتمع، ويمارس القهر.
- البلاغة في الاحتجاج: فوجود الثقافة الواسعة لمبررات الاحتجاج مهمة، كذلك تنوعها شعراً ونثراً ونصوصاً، فذلك يعد مادة أساسية للاحتجاج ونجاحه.
- دخول الحكومة المستبدة في العنف في مواجهة المحتجين السلميين، مما يزيد قناعة المحتجين بضرورة استمرارهم.
- الحماية الإعلامية: كانت وسائل الاحتجاج قديماً مقصورة على الوسائل البسيطة، ولكن التقدم التكنولوجي، ووسائل الإعلام الحديثة، وبرز دور وسائل التواصل الاجتماعي، أعطى زخماً كبيراً لحركات الاحتجاج.

2.4 أدوات الحركات الاجتماعية:

تتنوع الأساليب والآليات التي تستخدمها الحركات الاجتماعية، ومنها:

- إقامة شبكة من التحالفات.
- استخدام التكتيكات النضالية من قبيل المظاهرات والاحتجاجات والأعمال الرمزية.
- استخدام سبل التأثير والضغط السياسي لتحقيق مطالبها.
- وقد تتعدى الحركة الأساليب السلمية إلى الوسائل العنيفة، كما قد تلجأ إلى الوسائل السلبية كالانسحاب. (ياسر، 2015)

وقد ذكر الحبيب زين الدين أساليب الحركات الاحتجاجية، ما يلي: (زين الدين، 2017)

- وقفات الشموع.
- تنظيم الرحلات.
- تنظيم المؤتمرات والحملات الإعلامية.
- المسير باتجاه العاصمة.

- وضع الكمادات على الأفواه، والخروج إلى الشارع بلا ملابس.
- حمل بعض المحتجين بعض أواني الطبخ (الطناجر)، فوق رؤوسهم، أو الطرق عليها احتجاجاً على تدني القدرة الشرائية.
- تأسيس تنسيقيات محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار.
- التهديد بالانتحار حرقاً.
- المسيرات.
- الوقفات والاعتصامات.
- التجمع والتجمهر.
- الإضراب.

أما جين شارب فقد ذكر حوالي 198 أسلوباً في الاحتجاج والإقناع باستخدام اللا عنف (شارب، 2003)، ومنها:

1. تصريحات رسمية (خطابات عامة، رسائل معارضة، بيانات، عرائض، ...).
2. مخاطبة الجماهير العريضة (شعارات، لافتات وملصقات، نشرات، صحف ودوريات، ...).
3. احتجاجات جماعية (محاكمات وانتخابات صورية "هزلية"، جماعات ضاغطة، اعتصامات، ...).
4. أعمال رمزية (رفع الأعلام، الصلاة والعبادة، التعري تعبير عن الاحتجاج، إتلاف ممتلكات خاصة، إيماءات بذئية، ...).
5. ممارسة الضغط على الأفراد (ملازمة المسؤولين، توبيخ المسؤولين، الاعتكاف، ...).
6. المواكب (مسيرات، استعراض، قافلة سيارات، ...).
7. التجمعات الشعبية (تجمع من أجل الاحتجاج أو التأييد، لقاءات احتجاجية، ندوات، ...).
8. انسحاب وتتصل (الخروج من مكان معين، الصمت، رفض التشريفات، ...).

أساليب اللا تعاون الاجتماعي:

9. نبذ الأشخاص (المقاطعة الاجتماعية، الحرمان، التحريم، ...).
10. اللا تعاون مع الأحداث الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات (تعليق الأنشطة الاجتماعية والرياضية، مقاطعة الشؤون الاجتماعية، إضرابات الطلاب، العصيان الاجتماعي، الانسحاب من المؤسسات الاجتماعية).

11. الانسحاب من النظام الاجتماعي (البقاء في المنزل، هروب العمال، الاختفاء الجماعي، الهجرات الاحتجاجية).

أساليب اللا تعاون الاقتصادي (المقاطعة، الإضراب):

12. أعمال يقوم بها المستهلكين (مقاطعة المستهلكين، عدم استهلاك المنتجات العامة، الامتناع عن دفع الأجور، مقاطعة المستهلكين الدولية، ...).

13. أعمال يقوم العمال والمنتجون (مقاطعة عمالية، مقاطعة المنتجين).

14. أعمال يقوم بها أصحاب الأملاك والمدراء (مقاطعة التجار، إضراب عام للتجار، إغلاق المؤسسات، ...).

15. أعمال يقوم بها أصحاب المصادر المالية (سحب الودائع البنكية، الامتناع عن دفع الرسوم والمستحقات والضرائب، الامتناع عن دفع الديون والفوائد، الامتناع عن دفع المداخل الحكومية).

16. الإضرابات الرمزية (الإضراب الاحتجاجي، المغادرة الفورية).

17. الإضرابات الزراعية (إضراب الفلاحين، إضراب المهنيين، رفض العمل الإلزامي، إضراب المعتقلين، ...).

18. الإضرابات الجزئية والمزدوجة (الإضراب التصاعدي، إضراب الصدمة، الإضراب التباطؤي، الإضراب المحدود، الإضراب العام، ...).

أساليب اللا تعاون السياسي:

19. امتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة (مقاطعة الهيئات التشريعية، والانتخابات، والوظائف والمراكز الحكومية، الانسحاب من المؤسسات الحكومية، رفض حل المؤسسات القائمة).

20. بدائل الجمهور للطاعة (العصيان الجماهيري، العصيان المقنع، رفض تفريق الحشود، الاعتصام، رفض التجنيد الإجباري والإبعاد، الاختباء والهروب، ...).

أساليب التدخل اللا عنيف:

21. التدخل النفسي (الإضراب عن الطعام، التحرش باستخدام اللا عنف، ...).

22. التدخل الجسدي (الاعتصام، الاقتحام، الطواف، الحاجز اللا عنيف، الاحتلال اللا عنيف، الاعتراض اللا عنيف، ...).

23. التدخل الاجتماعي (المماثلة، إرهاب التسهيلات، المقاطعة الكلامية، مؤسسات اجتماعية بديلة، ...).

24. التدخل الاقتصادي (تحدي الحصار، حجز الموجودات "الأصول"، إغراق الأسواق بالسلع، أسواق بديلة، أنظمة مواصلات بديلة، استيلاء على الأراضي باستخدام اللا عنف، ...).

25. التدخل السياسي (إرهاب الأنظمة الإدارية، الرغبة في السجن، العصيان المدني للقوانين، ...).

لقد قام جين شارب بجدد 198 أسلوباً احتجاجياً تم استخدامها في أعمال النضال بلا عنف عبر التاريخ، إلا أن عدداً كبيراً من المشاركين في الحركات الاحتجاجية لا يكاد يستطيع جرد أكثر من 10 أشكال احتجاجية (العطري، 2008)، ونجد أن أشكال الاحتجاج المعروفة، والتي يمارسها قطاع كبير من الناس في الغالب، هي (المسيرة، الاعتصام والوقفة، الإضراب العام، والإضراب عن الطعام، والخطابات، والبيانات، وغيره)، ولكن هذا لا ينفي أن بقية الأشكال قد اندثرت، ولكنها تمارس بشكل أقل، بحسب خصوصية تلك الحركات الاحتجاجية، وأهدافها، ومكوناتها المجتمعية، وغيره ذلك من الأسباب المختلفة.

2.5 النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية:

تعددت النظريات والاتجاهات التي فسرت صعود الحركات الاجتماعية، إلا أن هذه الدراسة ستعتمد على أساس تفسيري ينبثق من عدة مفاهيم مرتبطة بنظريات الحركات الاجتماعية؛ ومن أبرز الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية ما يلي:

1. **نظرية تعبئة الموارد:** تعتبر هذه النظرية من أبرز الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية، وقد تطورت هذه النظرية في الستينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، وذلك مع تنامي الحركات النسائية، وحركات السود، والمدافعين عن البيئة، وهي تبحث في طبيعة نشوء الحركات الاجتماعية، وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية التي تتوفر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي. (صوراية، 2016) وتقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن الموارد الاقتصادية والسياسية والتنظيمية هي الأساس في تشكل الحركات الاجتماعية، وتحديد طرق عملها، وأهم هذه الموارد هي قدرة الحركة الاجتماعية على خلق قنوات الاتصال بين مكوناتها، وذلك باعتبار أن السمة الأساسية لها سعيها للتأثير السياسي عبر عملية تنظيمية تجيب

على السؤال الرئيسي الذي تقف أمامه الحركة، وهو: كيف يمكن للناس في الحركة/التنظيم، حشد الموارد وتوجيهها بشكل فاعل؟ وضمن إطار هذه النظرية يمكن القول بأنه على الرغم من أن نشوء الحركات الاجتماعية ينبع من الواقع الاجتماعي والسياسي الذي ينطوي على مصادر الاحتجاج؛ إلا أن وجود هذه المصادر هو شرط غير كافٍ رغم ضرورته-لتشكل حركة اجتماعية. فعليتي التحشيد وتعبئة الموارد سعياً للتغيير هما الأساس التنظيمي لتحويل الاحتجاج إلى حركة اجتماعية سياسية مؤثرة. (أيوب، 2013)

2. **سياسات الاعتراض (الاحتجاج):** تُعرّف سياسات الاحتجاج بأنها "مطالب لمجموعات اجتماعية منظمة تستخدم أشكال الفعل الجماعي لتحقيق مطالبها استناداً إلى تحالفات تستغل بنية الفرص السياسية المتاحة أمامها. وسياسات الاحتجاج تقوم على عدة عناصر ومركبات رئيسية هي: الاحتجاج: أي الاعتراض على السلطة المتفذة، الأداء: أي الفعل الجماعي المنظم، والسياسة: أي أن المطالب هي من طبيعة سياسية وتقوم بها عناصر ذات هويات سياسية تدخل في صراع سياسي مع منظومة السيطرة السياسية مصدر الاحتجاج".

وإن مفهوم سياسات الاحتجاج يمكننا من فهم الآليات التي تتبلور على إثرها الحركة الاجتماعية، حيث يساعدنا في تحديد عوامل التحشيد للمجموعات التي أصبحت فاعلاً سياسياً في إطار الحركة، وذلك عبر الاطلاع على كيفية عمل هذه المجموعات في بناء أشكالها التنظيمية، وبلورة شخصيتها السياسية بالعلاقة مع غيرها من البنى السياسية القائمة، وتحديد مقدار الاعتراف أو الشرعية التي ستحظى بها الحركة من خارجها، وأخيراً تحديد مدى قدرة الحركة على تكوين هوية سياسية جمعية لها من خلال تنسيق مكوناتها. (أيوب، 2013)

3. **نظرية الحرمان النسبي:** وتفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية ونشأتها استناداً إلى شعور الأفراد بالحرمان من جراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع، أو ضمن المقارنات بين أحوالهم في الماضي والحاضر، أو ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا أفضل حال، وبالسخط والإحباط إن كانوا أسوأ حالاً ومنه يتحول السلوك إلى حركات اجتماعية. (صوراية، 2016)

4. **نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة:** تطورت هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي عرفت السنين والسبعينات، تنظر هذه النظرية للحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والبيروقراطية المفرطة، ويعتبر أصحاب هذه

النظرية أن الحركة الاجتماعية الجديدة هي "نتيجة ظهور تناقضات اجتماعية جديدة، والمتمثلة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو الدافع من وراء انتقال هذه المقاربة من المصالح الطبقة إلى المصالح غير الطبقة المتعلقة بالمصالح الإنسانية العالمية، وهي تهتم في الغالب بتطوير الهوية الجماعية، والمراهنة على الفئات الوسطى بدلاً من الطبقة العاملة". وما يميز هذه النظرية هو ابتعادها عن إطار الطبقة، ويشكل المكون الثقافي فيها جوهر العمل والنشاط، حيث يركز على الهويات والقيم التي تبتعد عن تلك الأبعاد المادية والاقتصادية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية التقليدية.

ويمكننا القول أن تكوين الحركات الاجتماعية لا يتأسس بالضرورة على إطار أيديولوجي واحد يجمع بين أفراد تلك الحركة، وإنما الأهم هو المزج بين القضايا الاجتماعية العامة والخاصة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الهدف العام والمتمثلة في محاولة تلخيص حالة الاغتراب الذي يعيشونها. (صوراية، 2016)

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول أن الإطار المفاهيمي للحركات الاحتجاجية يضم العديد من التعريفات، والاختلاف بين التعريفات أمر طبيعي في كافة مفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية، ولكن على الرغم من تلك الاختلافات إلا أن هناك اتفاق على أن الحركات الاحتجاجية تختلف عن التنظيمات السياسية المختلفة كالأحزاب وجماعات المصالح.

والحركات الاحتجاجية تمر بمجموعة من المراحل المختلفة، وخلال تلك المراحل تظهر الحركات الاحتجاجية وتلعب دوراً في الحياة السياسية، والأسباب التي تؤدي إلى ظهور تلك الحركات متنوعة؛ حيث أن هناك أسباب داخلية سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وأخرى خارجية.

والحركات الاحتجاجية تتعدد أنواعها وفقاً للمنظور الذي يتم من خلاله تصنيف تلك الحركات الاحتجاجية، ولكن بشكل عام هناك اتفاق حول مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تمارسها كافة الحركات الاحتجاجية والتي من أهمها زيادة الوعي السياسي. (عبد الهادي، 2017)

وبناءً عليه فقد تعددت النظريات التي تفسر الحركات الاحتجاجية ونشأتها فهناك نظرية تعبئة الموارد، ونظرية سياسات الاعتراض (الاحتجاج)، ونظرية الحرمان النسبي، ونظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، وغيرها الكثير من النظريات، ولكن بشكل عام يمكن القول بأن كل نظرية من النظريات سعت في تفسير أمر ما في ظاهرة الحركات الاحتجاجية، وسعت للتعرف على أسباب نشأة تلك الحركات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

خاتمة:

ويرى الباحث أن تنوع تعريفات الحركات الاجتماعية وفقاً للغرض من الدراسة، أو حسب هدف الباحث، إلا أن معظم التعريفات توافرت على عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحركة الاجتماعية حتى تستحق هذا المسمى، وهي: جهود منظمة، ومجموعة من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير، ومكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة.

كما تتعدد تعريفات الحركة الاحتجاجية، إلا أنه يجمع الكثير منها استخدام الاحتجاج للتعبير عن عدم الرضا عن حالة معينة في المجتمع.

كما تمتلك الحركات الاجتماعية عدداً من الخصائص، منها: العمل الجماعي، والتنظيم، والسعي للتغيير أو إيقاف تغيير، ... إلخ.

ويمكن القول إن ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام، ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين أدائه، وأحياناً إلى تجديد نخبته، أما في الثانية فإنها تركز، وربما تعمق أزماته لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين بشكل سياسي، ولو لجانب من مطالبهم الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فيستجيب لجانب، ويرفض جوانب بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي. (الشوبكي، وآخرون،

(2014)

الفصل الثالث: الانتهاكات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس وسكانها الأصليين

- 3.1 المبحث الأول: القدس في السياسة الإسرائيلية.
- 3.2 المبحث الثاني: الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي السياسية والمدنية.
- 3.3 المبحث الثالث: الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الاقتصادية والاجتماعية.
- 3.4 المبحث الرابع: الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الدينية.

الفصل الثالث

الانتهاكات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس وسكانها الأصليين

لم تتوقف "إسرائيل" منذ قيامها وحتى اللحظة الراهنة عن سياساتها الهادفة إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها، فمنذ اندلاع حرب عام 1948، بادرت العصابات اليهودية إلى طرد أكبر قدر من الفلسطينيين من أراضيهم وقراهم، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، وارتكبت العديد من المجازر لتحقيق هدفها، ومارست عمليات تطهير عرقي ممنهجة ومنظمة.

استمرت إسرائيل بهذه السياسة بوتائر مختلفة، وفي هذا السياق حظيت مدينة القدس بأولوية خاصة في هذه السياسة، فمنذ احتلال المدينة في حرب حزيران عام 1967، وحتى اليوم استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإمكانيات والجهود اللازمة لإرغام سكان المدينة على تركها، واتخذت العديد من الإجراءات على مستويات متعددة (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، المدنية، الدينية، ...)، لتحقيق هذا الغرض.

تتعدد الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية ضد مدينة القدس، وسكانها الأصليين "المقدسيين" في شتى مناحي الحياة، وانتهكت بذلك أبسط الحقوق البشرية التي كفلتها جميع القوانين البشرية والسماوية، ويواجه المقدسيون وضعاً معيشياً صعباً للغاية، فتبلغ نسبة الفقر ما يزيد عن 72%، كما تبلغ نسبة

البطالة 11.3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، وتفرض السلطات الإسرائيلية ضرائب مختلفة وباهظة، ولا يتمتع المقدسي بحق المواطنة الكاملة في وطنه، بل يُعطى بطاقة هوية مؤقتة، تعطيه حق مقيم دائم، ما يعني أنه ليس مواطناً كاملاً، وكثيراً ما تعمل السلطات الإسرائيلية على سحب هذه البطاقة، فيحرم المقدسي من العيش في مدينته الأصلية القدس، ويتم طرده منها.

3.1 القدس في السياسة الإسرائيلية:

"إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً فيها لدى اليهود، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون" (صالح، 2011)، بهذه الكلمات القصيرة لخص ثيودور هيرتزل زعيم الصهيونية السياسات الإسرائيلية المنظمة تجاه مدينة القدس منذ احتلالها عام 1948، والتي ظهرت بوضوح أكثر بعد احتلال شرقي المدينة عام 1967 على أيدي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ولقد هدفت السياسة الإسرائيلية إلى السيطرة على أكبر جزء من الأرض، وأقل عدد من السكان الفلسطينيين، فالجزء الذي تم احتلاله من القدس عام 1948، تم تدميره كاملاً من ناحية البنية التحتية، والمناطق المبنية، والسكان في أغليبتهم هجروا نتيجة الحرب، حيث استقر جزء منهم في الشطر الشرقي من مدينة القدس، وتوزع الباقون على المحافظات الفلسطينية الأخرى أو في البلدان العربية، وفُدر عدد السكان الفلسطينيين آنذاك 98 ألف نسمة، كما تقدر الأملاك بما يعادل 272 ألف دونم تقريباً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

وفي عام 1967 وبعد احتلال باقي مدينة القدس (الجزء الشرقي)، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً إدارياً يقضي بضم "القدس الشرقية" (حوالي سبعة كيلو مترات)، وعشرات الكيلو مترات الأخرى إلى الجزء الغربي من المدينة، تلاه حل مجلس الأمانة الفلسطيني، وتوزيع الهوية الإسرائيلية على سكان "القدس الشرقية"، وألغت القوانين الأردنية، وأغلقت المحاكم الشرعية، والبنوك العربية، وفرضت مناهج التعليم الإسرائيلية، وغيرها لإقصاء أي دور للسلطة العربية، وإخضاع الأرض والسكان لكافة أشكال السلطة الإسرائيلية، وفصل القدس عن بقية أجزاء الضفة والوسط الفلسطيني، وخلق حالة من التواصل بين القدس مع بقية المدن في "إسرائيل" تم توسيع حدود ما يسمى "بلدية القدس" من أراضي الضفة الغربية بحوالي ضعفي ما كانت عليه قبل عام 1967، إلى جانب التدمير الكامل

للتجمعات الفلسطينية، والتي تشكل عائقاً أمام التواصل المذكور. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

لقد استغلت الأيديولوجية الصهيونية الأهمية الدينية لمدينة القدس وحولتها إلى اهتمام سياسي حديث؛ إذ أدى احتلال شرقي القدس عام 1967، ولاسيما البلدة القديمة، إلى تصاعد المشاعر القومية تجاه المدينة، ومع ذلك كان معظم الإسرائيليين متوافقين على الحفاظ على الوضع الراهن الجديد الذي أصبح فيه الأردن يتمتع بسلطة دينية في المكان، وخصوصاً بعد اتفاق وادي عربة 1994 والذي نص على احترام "إسرائيل" للسيادة الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 2018). وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، انتقل الاهتمام بجعل القدس موحدة تحت السيادة والسيطرة الإسرائيلية بشقيها الغربي والشرقي إلى أن أصبح هدفاً قومياً بدرجة أولى؛ وتم حشد كافة طاقات المجتمع خلفه، ومع فشل محادثات كامب ديفيد عام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى، عزز اليمين الإسرائيلي جدول أعماله في تهويد مدينة القدس والسيطرة عليها. (جرابعة و بن شطريت، 2017)

سعت "إسرائيل" لترسيخ هدف مركزي وثابت في أذهان عامة المستوطنين أن القدس هي العاصمة الأبدية لها، وعملت من خلال سلسلة من الخطوات التي تعكس مدى جدية هذه السياسة من خلال تغيير طابع وهوية المدينة الإسلامي والمسيحي المعاش. (أبو سير، 2018)

وقد مارست إسرائيل سياسة تهويدية بحق المدينة، طالت كافة المناحي المختلفة فيها، وذلك لتغيير طابع المدينة الفلسطيني.

أهداف "إسرائيل" في القدس:

- أ. عزل وفصل القدس عن بقية أراضي الضفة الغربية، وإقامة "القدس الكبرى".
- ب. تهجير وتفريغ القدس من المقدسيين، وترحيلهم إلى الضفة الغربية، أو أي مكان آخر.
- ت. حشر المقدسيين في أحياء صغيرة محاطة بالمستوطنات والجدران والشوارع -في حال عدم تمكن "إسرائيل" من تهجيرهم-، وبهذا تكون الأحياء الفلسطينية غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاجتماعي والاقتصادي.

ث. خلق أمر واقع وحقائق على الأرض بهدف إيجاد أغلبية يهودية في "القدس الشرقية"، مثل إقامة مستوطنات ومناطق صناعية وسياحية يهودية، ودعم هجرة اليهود إلى المدينة وضواحيها.

ج. المحافظة على سيادة "إسرائيل" على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، نظراً لما تدعيه من حقوقها في المسجد الأقصى، وفي غيره من الأماكن، ومنع الوصول إليها. (الهندي، 2006)

يتضح مما سبق السياسة الإسرائيلية العنصرية وتركيزها على القدس ووضعها في قلب الصراع لتحقيق رؤيتها في أن تكون مدينة القدس الكبرى عاصمة لها وفق شروطها (أغلبية يهودية ساحقة، عزل الضفة الغربية عن بعضها البعض، عزل مدينة القدس عن بقية أجزاء الضفة والمجتمع الفلسطيني)، وقد وضعت لذلك سياسات مختلفة، ومارست إجراءات على مختلف مجالات الحياة، وفيما يلي سنوضح نظرة حول مدينة القدس، وأبرز الانتهاكات الإسرائيلية ضدها.

3.1.1 نظرة حول مدينة القدس:

بلغ عدد سكان القدس حسب التقرير الإحصائي الفلسطيني نهاية عام 2018 حوالي 447 ألف نسمة، وهم يعيشون في منطقتين، الأولى J1 ويعيش فيها 281 ألف نسمة، و J2 ويعيش فيها 166 ألف نسمة (الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي، 2019)، وقد كان معدل النمو السكاني في محافظة القدس 1.9 في عام 2012 وارتفع في عام 2017 ليصل إلى 2.2، كما كانت تبلغ نسبة الأمية 6.1 في عام 2012، وانخفضت لتصل إلى 2.3 في عام 2017. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). ويمتاز المجتمع الفلسطيني في محافظة القدس بأنه مجتمع فتي، حيث أن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في محافظة القدس في العام 2013 بلغت 35.2%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 60 سنة فأكثر 6.7%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

في المقابل يعيش في المستوطنات المقامة على أراضي محافظة القدس 306,529 مستوطناً في حوالي 26 مستوطنة حسب الإحصاءات الفلسطينية نهاية عام 2017، وتضم "القدس الكبرى"¹ حوالي 37 مستوطنة يعيش فيها حوالي 387,305 مستوطناً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، أما في تقرير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في شهر أغسطس 2019 فإن عدد الفلسطينيين في مدينة القدس يبلغ حوالي 360 ألف نسمة. (صحيفة الشرق الأوسط، 2019)

3.2 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي السياسية والمدنية:

نصت القوانين الدولية على عدم إخضاع أحد للتعذيب أو للعقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المس بالكرامة، ومفهوم التعذيب يشمل كافة صوره البدنية والنفسية والمعنوية، وجرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم، ويأتي التعذيب بالدرجة الثانية بعد القتل انتهاكاً لحق الحياة. (كنعان، 2010)

ومن أهم المبادئ المشتركة بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان هو:

لا يمكن لدولة ما أن توقف مؤقتاً أو تسقط حقوقاً أساسية معينة يجب أن تحترم في جميع الظروف، وتشتمل على الحق في الحياة، وحظر التعذيب والعقوبة أو المعاملة اللاإنسانية، وتحريم الرق أو الاستعباد، ومبدأ المساواة وعدم رجعية القانون وحق حرية الفكر والوجدان والدين. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2010)

أي أن لكل فرد الحق في احترام حياته وكرامته الجسدية والمعنوية وكل ما لا يمكن فصله عن شخصيته فحق الحياة هو أثنى حق للإنسان، ومن الحفاظ على حق الحياة عند الخضوع للتعذيب، أو العقوبة أو المعاملة القاسية واللا إنسانية أو المهينة، والحق بالاعتراف بالشخصية القانونية، وعدم إصدار أحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة مشككة أمام محكمة تشكيلة قانونياً. (البصيصي، 2017)

¹ تضم مستوطنات القدس الكبرى 37 مستوطنة على النحو التالي: (25 مستوطنة في القدس، 8 مستوطنات في بيت لحم، مستوطنتين في الخليل، مستوطنة واحدة في رام الله والبيرة، مستوطنة واحدة في أريحا والأغوار).

3.2.1 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي السياسية:

- **جدار الفصل:** يطوق الجدار المدينة المقدسة، وسلسلة المستوطنات حولها تكمل عزل القدس عن الضفة الغربية، ويدخل الجدار القرى والأحياء، ويفصل بين العائلات، ويقطع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ويصعب حركة التنقل، ويحول مناطق إلى غيتوات تعتبرها "إسرائيل" غير تابعة للقدس. (شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية)
كما يتعين على المواطنين الفلسطينيين الذين تقع منازلهم وأراضيهم الزراعية في المنطقة المعزولة، والمواطنين الذين يعزلهم الجدار عن عائلاتهم وعن المؤسسات التعليمية والصحية المرور عبر سلسلة من البوابات كي يجتازوا جدار الفصل، أو جدار الضم والتوسع، ومن الآثار التي خلفها الجدار ما يلي: (مؤسسة الحق، 2009)
 - تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، وتقليص مساحات الأراضي المتوفرة للفلسطينيين.
 - ضم القدس الشرقية إلى "إسرائيل".
 - سلب الأراضي والممتلكات من خلال الاستيلاء عليها وضمها.
 - تغيير التوزيع الديمغرافي بصورة قسرية.
 - منع المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم، مما يتسبب في الحد من الإمكانات الاقتصادية المتاحة لهم.
 - فرض القيود على إمكانية وصول المواطنين للمؤسسات التعليمية.
 - فرض القيود على إمكانية وصول المواطنين إلى مراكز الرعاية الأولية.
 - عزل المواطنين بسبب تقويض الروابط الاجتماعية القائمة بين العائلات الفلسطينية وتفتيت النسيج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- **ضم القدس وترسيم حدود المدينة، ومشروع القدس الكبرى:** نفذت إسرائيل العديد من الاستراتيجيات الرامية لفصل "القدس الشرقية" عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العقدين الأخيرين، من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات المشددة لخلق وقائع جديدة على الأرض، كلها في سياق الهدف الاستراتيجي لتهويد القدس. (عرفة، 2017)
- **الاستيطان:** قامت "إسرائيل" ببناء المستوطنات غير القانونية داخل حدود مدينة القدس الموسعة وبمحاذاتها بشكل غير قانوني، وتشكل هذه المستوطنات في الوقت الحالي حلقة تحيط بالجزء المحتل من المدينة وتعزله عن بقية الضفة الغربية بشكل كامل. وقد بلغ عدد

المستوطنين في مدينة القدس في عام 2009 حوالي 192 ألف مستوطن تقريباً، ووصل في نهاية عام 2015 إلى حوالي 214 ألف مستوطن، بينما بلغ عدد المستوطنات في نفس العام حوالي 16 مستوطنة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، كما امتازت فترة حكومات بنيامين نتنياهو في الفترة 2009-2018 بأنها أكثر الحكومات تشجيعاً للاستيطان، وفي كل عام يتم طرح آلاف العطاءات لبناء الوحدات الاستيطانية، ما يتبع ذلك من مصادرة أراضي المقدسيين، وتهجيرهم، والتضييق عليهم، ومن أبرز آثار الاستيطان في القدس على المقدسيين، ما يلي:

- حدّ الحزام الاستيطاني المحيط بالمدينة من التوسع العمراني للتجمعات السكنية الفلسطينية في المدينة ومحيطها، مما شكّل خطراً على هجرة آلاف المقدسيين إلى خارج المدينة؛ بسبب الزيادة الديمغرافية للمقدسيين.
- صادرت "إسرائيل" آلاف الدونمات لإقامة الحزام الاستيطاني حول القدس وداخلها.
- يعتدي المستوطنون على المقدسيين بشكل دائم، ويستخدموا السلاح في بعض الحالات، وكثيراً ما تتم الاعتداءات تحت حماية الجيش والشرطة الإسرائيلية، مما يبقي المقدسيين في حالة خوف دائم.
- فصل أحياء عديد من مدينة القدس عن بعضها البعض، بسبب انتشار المستوطنات وسلب الأراضي. (جعفر، 2013)

- **فرض الإغلاق على المدينة:** حظرت "إسرائيل" منذ عام 1993 دخول الفلسطينيين من غير المقدسيين إلى المدينة إلا بموجب تصاريح إسرائيلية، والتي نادراً ما تمنحها سلطات الاحتلال، ويتمثل أحد الآثار المباشرة التي تخلفها سياسة الإغلاق التي تفرضها "إسرائيل" على القدس المحتلة في منع أربع ملايين من المواطنين الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) من الوصول إلى أماكنهم المقدسة وكنائسهم ومساجدهم الواقعة في هذه المدينة، وغالباً ما يتم حرمانهم من تلقي الخدمات الطبية التي لا تتوفر سوى في مدينة القدس. (دائرة شؤون المفاوضات، 2015)

3.2.2 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي المدنية:

- **الاعتداء على حق الحياة (القتل):** تعتدي "إسرائيل على أبسط الحقوق التي كفلتها كافة الأعراف والمواثيق الدولية، والشرائع السماوية، ومن أبرزها الحق في الحياة، وقد أزهدت أرواح الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني، وفيما يلي أعداد الشهداء من أبناء مدينة القدس خلال الفترة من عام 2008، وحتى نهاية عام 2018:

جدول رقم 3.1 يوضح أعداد الشهداء المقدسيين، 2018-2008

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الشهداء	2	1	0	3	1	1	15	24	24	20	7

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) (مركز معلومات وادي حلوة، 2018)

- **إسقاط حق الإقامة (مصادرة الهويات الزرقاء):** أقدمت سلطات الاحتلال على تحويل بطاقات الهوية الخاصة بالمقدسيين إلى "هويات مؤقتة"، أي تنتهي صلاحيتها بعد عدد من السنوات، وتصبح بحاجة إلى تجديد، وتشير البيانات إلى أن "إسرائيل صادرت منذ عام 1967، وحتى نهاية شهر أغسطس من العام 2017 حوالي 14,643 بطاقة، كما أن سحب الهوية من رب الأسرة، يعني بشكل تلقائي سحب هوية الأفراد المسجلين ضمن هويته، وهو ما يعني أن عدد الأفراد الذين تم سحب هوياتهم أعلى من هذا الرقم بكثير، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) وقد استخدمت "إسرائيل" هذا الأمر ضمن محاولتها لتفريغ مدينة القدس من الفلسطينيين المقدسيين.

جدول رقم 3.2 يوضح أعداد بطاقات الهوية المقدسية المصادرة، 2018-1967

العام	1967- *2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد البطاقات المصادرة	8498	4577	720	191	101	116	106	107	84	95	35	13

* هذه الأرقام لا تشمل النصف الثاني من عام 2001 إضافة لعام 2002 بسبب عدم توفر البيانات. (بتسليم،

(2019)

• **مصادرة الأراضي وتقييد البناء:** تبذل "إسرائيل" جهوداً كبيرة لمنع التطوير والبناء المخصّص للسكّان الفلسطينيين، مقابل البناء واسع النطاق وتوظيف الأموال الطائلة في الأحياء المخصّصة لليهود فقط وفي كتل الاستيطان التي تشكّل "القدس الكبرى". في إطار هذه السياسة صادرت إسرائيل منذ العام 1967 ثلث الأراضي التي ضمّتها إلى القدس-24,500 دونم، معظمها أراضي بملكيّة فلسطينية خاصّة. وقد بنت "إسرائيل" على هذه الأراضي 11 حيّاً مخصّصة للسكّان اليهود فقط -وهذه الأحياء لا تختلف مكانتها عن مكانة المستوطنات في بقية مناطق الضفة الغربية.

كما تفرض "إسرائيل" ضرائب باهظة على ما تعتبره مخالفات في البناء، أو بناء من غير رخصة، وفي عام 2009 جمعت بلدية القدس ما قيمته 17,710,00 شيكل كغرامات على البناء الفلسطيني، هذا مع الأخذ بالاعتبار بأنه يوجد الآلاف من المقدسيين مفروض عليهم غرامات، وغير قادرين على دفعها بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعانونها. (مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2015)

كما تستخدم إسرائيل وسيلة أخرى لتقليص مساحات الأراضي المخصّصة للسكّان الفلسطينيين من خلال إعلان بعضها "حدائق وطنية في شرق المدينة" بهدف كبح البناء والتطوير بشكل شبه مطلق إذ لا يمكن البناء في هذه الحدائق. وتوجد اليوم في "القدس الشرقية" أربع حدائق صودق عليها داخل المسطح البلدي للمدينة وتشمل أراضي بملكية فلسطينية خاصّة، ومناطق عمرانيّة تابعة لأحياء أو لقرى فلسطينية، أو أنّها تتاخم مناطقها العمرانيّة. وتخطّط بلدية القدس إقامة حدائق أخرى في شرق المدينة. (بتسيلم، 2019)

تخصيص أراضي للحدائق بهذه النسبة غير العاديّة في "القدس الشرقية" وحقيقة أنّ بعضها أقيم في مناطق لا تحوي كنوزاً أثرية أو كنوزاً طبيعية ذات أهميّة تدلّ على أنّ الغاية من هذا الأمر ليست بالضرورة السعي إلى الحفاظ على الكنوز الطبيعية أو التاريخية أو المنظر؛ بل إنّ الغاية الأساسيّة من إقامة هذه الحدائق تحقيق أهداف سياسية وإنشاء تواصل جغرافي بين مساحات خالية من السكّان الفلسطينيين - بدءاً من البلدة القديمة وصولاً إلى المستوطنات المخطّط إقامتها في منطقة E1، وفي موازاة ذلك زيادة الوجود اليهودي في شرق المدينة.

وتمتّع بلدية القدس عن إعداد خرائط بناء مدينة تفصيلية للأحياء الفلسطينية علماً أنّه فقط بوجود مثل هذه الخرائط يمكن إصدار تراخيص البناء. هذا الوضع يُنشئ نقصاً حاداً في

المباني السكنية والمباني العامة كالمدارس والعيادات الصحية، ومرافق البنى التحتية كالشوارع والأرصفة وشبكات المياه ومجاري الصرف الصحي، ... إلخ، وفي المراكز التجارية والترفيهية، ولذا يضطر السكان المقدسيين إلى العيش بكثافة خانقة في الأحياء القائمة. (بتسليم، 2019)

- **هدم البيوت والمنشآت وسحب وإعطاء تراخيص البناء:** نظراً للقيود العنصرية الإسرائيلية المفروضة على استخدام الأراضي، تسمح إسرائيل للفلسطينيين أن يبنوا ويعيشوا على 13% فقط من مساحة القدس الشرقية المحتلة. وأما باقي المواطنين المقدسيين الذين لا يمتلكون خيارات أخرى فيضطرون للبناء إما دون الحصول على ترخيص أو أثناء فترة انتظارهم صدور التصريح التي قد تمتد لسنوات عديدة، وهذا يعرضهم للإخلاء القسري أو لهدم بيوتهم من طرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ومنذ عام 1967 هدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية أكثر من 3,700 منزلاً في شرقي مدينة القدس المحتلة. كما يشكل الفلسطينيون المقدسيون أكثر من 40% من سكان مدينة القدس ومع ذلك تخصص بلدية الاحتلال في القدس ما نسبته 10% فقط من موازنة المدينة لتوفير الخدمات لهم. (دائرة شؤون المفاوضات، 2015)، ويوضح الجدول التالي أعداد منازل المقدسيين التي هدمت، سواء تلك المهدومة من قبل السلطات الإسرائيلية، أو التي صدر بحقها أوامر هدم واضطر أصحابها لهدمها.

جدول رقم 3.3 يوضح أعداد منازل المقدسيين التي تم هدمها، 2008-2019

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
عدد المنازل المهدمة	79	46	23	23	28	72	52	45	92	61	59	140
أعداد من فقدوا منازلهم	340	256	181	114	107	301	163	104	322	155	155	238
أعداد القاصرين الذين فقدوا منازلهم	188	145	91	56	52	176	75	65	171	85	63	127
منشآت ومبانٍ غير سكنية	**	**	**	**	27	28	54	38	51	49	70	76

* ملاحظة/ أعداد المنازل المهدمة حتى 2019/10/24، (بتسليم، 2019). ** لا تتوفر بيانات

• **الهدم الجماعي:** مارست السلطات الإسرائيلية الهدم والتجهير للمقدسيين بشكل فردي وجماعي، حيث يتم أحياناً إصدار أوامر هدم لبيوت بعينها "مثلاً بيت واحد في الحي"، وفي أحيان أخرى يتم هدم عشرات البيوت دفعة واحدة "مثلاً حدث في وادي الحمص"، وذلك بغية تهجير المقدسيين من مكان معين، وإفراغه بشكل كامل من أي تواجد فلسطيني، لكن الهدم الجماعي ليس بالأمر السهل، وغالباً ما يواجه بحركة احتجاج شعبي واسعة، وذلك كما حدث في الخان الأحمر 2018، ووادي الحمص 2019، حيث لم يتم هدم الخان الأحمر حتى الآن، فيما نجحت السلطات الإسرائيلية بهدم حوالي 70 شقة سكنية في وادي الحمص، حيث غافلت المقدسيين، وحاصرت المنطقة بعد منتصف الليل، وعملت على تقطيع أوصالها، إضافة لوعورة المنطقة، مما صعب وصول أعداد كبيرة من المقدسيين إليها باكراً، كما عززت السلطات الإسرائيلية المنطقة بآلاف الجنود المدججين بالسلاح، مما سمح لها بالنجاح في هدم عشرات الشقق السكنية. (عبد القادر، 2019)

• **الاعتقال التعسفي والإداري والإقامة الجبرية:** لا يزال المقدسيون عرضة لحملات اعتقال واسعة تكررت على مدار الأعوام السابقة، حيث شملت حالات اعتقال لأطفال يُحتجزون في الحبس الانفرادي عدة أيام، ومن ثم يحاكمون في جلسات استماع سرية لا يسمح فيها بحضور محامين للدفاع عنهم أو عائلاتهم، كما شملت عمليات الاعتقال طلاب في مدارسهم أو في أثناء عودتهم للمنزل، إضافة للاعتقال الإداري الذي يسمح باعتقال المقدسيين من دون تهمة، والإقامة الجبرية، وخصوصاً للقاصرين، والذي يحرم المقدسيين من التمتع بحياة طبيعية مثل غيرهم من المواطنين. (مؤسسة القدس الدولية، 2014)، وفيما يلي إحصائية لحالات الاعتقال من قبل السلطات الإسرائيلية بحق المقدسيين.¹

جدول رقم 3.4 يوضح أعداد المعتقلين المقدسيين 2008-2018

المؤشر	2012*	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المعتقلين الإجمالي	350	1450	2250	2297	2029	2466	1736
عدد القاصرين من المعتقلين	-	450	700	860	754	720	461

*تشمل البيانات النصف الثاني فقط من عام 2012. (مؤسسة القدس الدولية، 2019) (مركز معلومات وادي حلوة، 2018)

¹ هذه الأرقام يتم إحصاؤها بصعوبة، بسبب تضيق السلطات الإسرائيلية في الحصول على أي بيانات أو معلومات تخص مدينة القدس وسكانها.

• **تقييد حرية الحركة والتنقل:** تُشكل العوائق والعراقيل المادية التي يوجد لها جدار الفصل أوضح معلم من معالم القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية المواطنين الفلسطينيين في الحركة، ولا سيما عند محاولتهم الوصول إلى المنطقة المغلقة. ويعزز هذه العوائق والعراقيل نظامي التصاريح وبطاقات الهوية اللذين يتحكمان في حركة المواطنين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تنقلهم بين القدس الشرقية، وبقية مناطق الضفة الغربية. (مؤسسة الحق، 2009، صفحة 17)

• **اعتداءات المستوطنين:** شكلت اعتداءات المستوطنين أحد أبرز هواجس الخوف لدى المقدسيين، فأفقدتهم الشعور بالأمان والاستقرار، ومن أبرز الجهات التي تعتدي على المقدسيين عصابة "تدفع الثمن" اليهودية، والجمعيات الاستيطانية، وغيرها، فقد نفذت آلاف الاعتداءات ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى الاعتداء على المقدسيين في منازلهم، وأثناء عملهم أو سيرهم في شوارع القدس، وكانت من أشنع جرائمهم جريمة خطف وقتل وحرق الطفل محمد أبو خضير في عام 2014، إضافة لقتل آخرين، ومن أبرز اعتداءات المستوطنين، ما يلي: (مركز معلومات وادي حلوة، 2018)

- الاعتداء على المقابر الإسلامية والمسيحية وتكسير الشواهد والقبور.
- الاعتداء على المقدسيين بآلات حادة، وإصابتهم، وجرحهم.
- خطف أو قتل المقدسيين.
- خط شعارات عنصرية على جدران الكنائس والمقابر والسيارات.
- حرق الممتلكات من المنازل والسيارات وغيرها، وخط شعارات عنصرية عليها.
- الاستيلاء على شقق سكنية أو محلات تجارية، وطرد أصحابها منها.

3.3 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية:

3.3.1 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد أحد العوامل الرئيسية في واقع الحياة، وقد عملت "إسرائيل" على إضعاف الاقتصاد في مدينة القدس وذلك بغية تهجير المقدسيين وعزل المدينة مادياً وسياسياً واقتصادياً عن بقية الأراضي الفلسطينية، فحاجز الفصل إلى جانب غيره من العقبات، يعوق حركة الدخول إلى القدس، والخروج منها، ويعزلها عن بقية أنحاء الضفة التي هي عمقها الطبيعي، وبقيد الوصول

إلى أسواقها وخدماتها الصحية من قبل الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في الجانب الآخر من الجدار، ونتيجة لذلك يجد اقتصاد القدس الشرقية" نفسه في عالم منفصل تماماً عن كلا الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، الذين يرتبط بهما، فهو غير مدمج في أي منهما. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الأونكتاد، 2013).

كما أصدرت السلطات الإسرائيلية عدة قرارات لتحسين مستوى المعيشة في القدس باعتبارها "عاصمة إسرائيل"، فقد تمت المصادقة على خطة خماسية تكمل خطة ماروم¹، وتم تطبيقها منذ عام 2016 وحتى عام 2021 بميزانية 850 مليون شيكل، وتركز الخطة على أربعة مجالات للنهوض بالنمو الاقتصادي في القدس (السياحة، الصناعات المتطورة، الكفاءات العلمية والمهنية، رفاهية الحياة في القدس)، ولكن التركيز ليس على القدس الشرقية، ولا على الأحياء الفلسطينية. (عرفة، 2017)

• **عزل القدس والهيمنة على أسواقها التجارية:** تسبب جدار الفصل في تعجيل فصل سكان الضفة الغربية عن القدس وأسواقها، إضافة إلى عزل المقدسيين عن مركز المدينة، فقد قيد الجدار قدرة ما يزيد عن 100 ألف فلسطيني مقدسي يعيشون في الجانب الآخر من الجدار من الوصول إلى القدس وأسواقها، كما تزامن تطور مراكز تجارية جديدة في رام الله وبيت لحم والخليل وغيرها، التي جذبت سكان القدس، فحاملو الهوية المقدسية الذين يعيشون في الرام أصبحوا يتجهون نحو أسواق رام الله شمالاً، بينما يذهب سكان أبو ديس أو العيزرية من حاملي الهوية المقدسية إلى بيت لحم أو الخليل جنوباً.

ووفق تقرير لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (2012)، انخفضت نسبة الفلسطينيين الذين أصبحوا يعيشون خلف الجدار، ويتسوقون في البلدة القديمة من 18% إلى 4%، كما وحدت العراقل الإسرائيلية التي يفرضها نظام التصاريح من سفر عمال الضفة إلى "إسرائيل" أو المصلين المسلمين من أهل الضفة أيام الجمعة إلى الأسواق التجارية في القدس التي كانت تجذبهم كثيراً. (عرفة، 2016) وهكذا حُرمت الأسواق المقدسية في "القدس الشرقية" من القدرة الشرائية لجزء كبير من المجتمع الفلسطيني الذي كانت تعتمد عليه إلى حد كبير.

¹ خطة ماروم هي خطة حكومية تسعى إلى ترويج القدس كمدينة عالمية ورائدة في التجارة ونوعية الحياة، وتتفادها سلطة تطوير القدس وهي هيئة تخطيط رئيسية لبلدية القدس.

- **منع دخول البضاعة الفلسطينية للقدس:** تقوم "إسرائيل" ضمن سياسة التضيق على الاقتصاد المقدسي بمنع دخول أية منتجات فلسطينية تنتج في الضفة الغربية، مما يهدد الاستثمار الفلسطيني داخل المدينة، فالإقتصاد المقدسي يعتمد على التجارة التي تعد أحد الروافد الهامة والرئيسية في نمو الإقتصاد والعمالة، حيث يوجد أكثر من 51 عائقاً أمام حركة التنقل الإقتصادي من وإلى القدس، منها: الحواجز العسكرية، الطرق الالتفافية، نقاط التفتيش، وغيرها. وبالتالي فقد الإقتصاد المقدسي قدرة الوصول إلى مكونات نجاحه الاستهلاكية والإنتاجية. (جعفر، 2013)
- **ضعف القدرة الشرائية للمستهلك المقدسي:** نتج عن السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية من ضم وعزل، تردي حاد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين المقدسيين، (عرفة، 2016)، فبلغ معدل الفقر 72% في الربع الأول من عام 2019، مقارنة بـ 66% عام 2006، كما يعيش 81% من الأطفال الفلسطينيين في "القدس الشرقية" تحت خط الفقر، وذلك حسب الإحصائيات الإسرائيلية، (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2019). كما كان معدل البطالة مرتفعاً حيث وصل إلى 11.3% في عام 2018، ما أثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلك المقدسي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).
- **القيود الإسرائيلية على القطاع السياحي المقدسي:** ارتبط الركود الإقتصادي في البلدة القديمة في القدس بشكل كبير بضعف القطاع السياحي المقدسي، فهو يشكل ما نسبته 40% من إقتصاد مدينة القدس، (جويلس و أبو السعود، 2010)، والذي تسببت به الحملات الإسرائيلية التي أدت إلى خنق السياحة الفلسطينية، وتشجيع السياح إلى التوجه للمناطق اليهودية، وتسبب ذلك في تراجع السياح الذين يشكلون مكون أساسي في القاعدة الاستهلاكية للبلدة القديمة. ومن أبرز العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمام تنمية القطاع السياحي الفلسطيني: عزل "القدس الشرقية" عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً بعد بناء الجدار؛ نقص الأراضي التي يمكن للفلسطينيين البناء عليها والتكلفة العالية الناتجة عن ذلك؛ ضعف البنية التحتية المادية، ارتفاع الضرائب، القيود الإسرائيلية المفروضة على إصدار تصاريح لبناء فنادق أو تحويل المباني إلى فنادق، صعوبة إجراءات الترخيص للشركات السياحية الفلسطينية، عزز في الاستثمار الفلسطيني والعربي في القطاع السياحي، المنافسة الشديدة مع القطاع السياحي الإسرائيلي الذي يتمتع بدعم كبير من الحكومة الإسرائيلية. (عرفة، 2016)

جميع هذه القيود الإسرائيلية سمحت لإسرائيل بالهيمنة على القطاع السياحي في القدس، مضعفة بذلك القطاع السياحي الفلسطيني، وكنتيجة طبيعية لذلك انخفض عدد الفنادق العاملة في "القدس الشرقية"، وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

جدول رقم 3.5 يوضح المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في محافظة القدس، 2009-2017

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الفنادق	34	29	28	30	28	24	21	24	20
عدد النزلاء	219,751	263,732	184,469	188,191	188,752	177,602	120,068	99,372	-
عدد ليالي المبيت	505,939	524,093	432,636	407,321	366,124	458,701	384,976	326,232	-

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

- **وضع قطاع الزراعة في القدس:** تعاني أراضي القدس الزراعية من سياسة مصادرة الأراضي الزراعية تحت ذرائع مختلفة، منها: أنها أراضٍ حكومية، أو أملاك غائبين، أو أرض خضراء، وذلك لتقييم عليها مستوطنات لليهود ومرافق أخرى. وتقدر نسبة أراضي القدس الشرقية التي استولت عليها "إسرائيل" بـ 86%، مقسمة إلى ما يلي: مصادرة 43% من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية لبناء المستوطنات الإسرائيلية، و 40% كمناطق خضراء حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها، وتجميد 3% من مجموع مساحة الأراضي، ويعتبر قطاع الزراعة هو الأقل إنتاجية وأقل عمالة في القدس. (مركز التجارة الفلسطينية - بالتريد، 2010)
- **العبء الضريبي الثقيل:** فرضت "إسرائيل" ضرائب باهظة على التجار، مما أجبرهم على رفع أسعار بضائعهم، وبالتالي فقدان أي ميزة تنافسية مقارنة مع التجار اليهود، وهناك ستة أنواع من الضرائب على التجار دفعها، وهي:

1. ضريبة الأرنونا: تدفع سنوياً بناءً على مساحة المتجر.
2. ضريبة القيمة المضافة والتي تمثل 17% من قيمة المبيعات.
3. ضريبة الدخل.
4. ضريبة العمال.

5. ضريبة التأمين الوطني.

6. ضريبة تراخيص (تدفع سنوياً وتعادل 500-5000 شيكل).

ويعتبر النظام الضريبي المفروض على المقدسيين مجحفاً بحقهم حيث يُطالب منهم دفع نفس معدلات ضرائب الأرنا كالأسرائيليين الذين تزيد رواتبهم عن رواتب الفلسطينيين بست أو ثماني أضعاف. إضافة لذلك هناك تفاوت في الخدمات المقدمة للأحياء الفلسطينية واليهودية، ففي حين يتم تخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير البنية التحتية في الأحياء اليهودية، وتعاني "القدس الشرقية" من بنية تحتية ونظام صرف صحي ضعيفين جداً.

ويعتبر التشديد في دفع الضرائب من أهم الوسائل التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لتهجير المقدسيين، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية وخنق الأسواق التجارية في القدس، وكلما تأخر التاجر في دفع ضريبته زاد ما عليه دفعه، ونتيجة لذلك تراكمت الديون على أصحاب المحلات التجارية. (عرفة، 2016). كل هذه العوامل تسببت بكساد تجاري في البلدة القديمة، فوصل معدل البطالة عام 2016 إلى 15.4%، كما تسبب الركود التجاري بإغلاق العديد من المحلات وعدم قدرتها على تغطية مصاريفها.

● **تفشي ظاهرة الفقر:** تُشير المعطيات في ديسمبر 2018 أن حوالي 72% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، و81% من الأطفال المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر. (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2019)، كما تمارس السلطات الإسرائيلية سياسة إفقار بحق المقدسيين، حيث في عام 2012 بلغت نسبة أرباب الأسر المقدسيين المدينون لبلدية القدس حوالي 75%، والتي فعلت على مدى السنوات الماضية ملاحقتها للمقدسيين لتسديد الغرامات والضرائب، وبانت تستنزفهم بتفسيطها بفوائد عالية. (مؤسسة القدس الدولية، 2013)

● **تفشي ظاهرة البطالة:** يدخل سوق العمل سنوياً في مدينة القدس الشرقية ما يقارب تسعة آلاف عامل جديد، 15% منهم تقريباً خريجي جامعات، والباقي ممن يتسربون من المدارس، أو ممن وصلوا إلى نهاية المرحلة الثانوية، ويتوزع هؤلاء بين سوق العمل الإسرائيلي، وبين سوق العمل الفلسطيني في القدس ومناطق السلطة الفلسطينية (القطاعين العام والخاص) (انظر جدول رقم 3.7)، ولكن لا يتم استيعاب كل هذا العدد، وبذلك ترتفع نسبة البطالة، وتختلف بين عام وآخر، (مركز التجارة الفلسطينية - بالتريد، 2010). كما وقد بلغت البطالة معدلات عالية بسبب الإجراءات الإسرائيلية، وفيما يلي نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية:

جدول رقم 3.6 يوضح نسبة البطالة في محافظة القدس، 2008-2018

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البطالة	12.2	11.8	11.9	13.2	17.8	17.6	19	13.9	15.4	11.6	11.3

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

جدول رقم 3.7 يوضح التوزيع النسبي للعاملين من محافظة القدس حسب مكان العمل، 2008-2016

مكان العمل	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فلسطين	67.1	65.6	57.6	57.1	63.2	63.6	63.8	67	67.3
"إسرائيل" والمستوطنات	32.9	34.4	42.4	42.9	36.8	36.4	36.2	33	32.7

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014)

3.3.2 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الاجتماعية:

- **الوضع الصحي:** يعاني القطاع الصحي في مدينة القدس من وضع متدهور، وتدني الخدمات المقدمة، وذلك ناجم عن بؤس الأوضاع التي تعانيها المؤسسات الصحية الفلسطينية في المدينة، التي تعرضت على مدى أربعة عقود إلى تدمير احتلالي منهجي تسبب في تخريبها، وتدني خدماتها الصحية الوقائية والعلاجية.
- وتتعدد الجهات الفلسطينية التي تُقدم الخدمات الصحية في القدس، حيث تتولى ثلاث جهات رئيسية تقديم الخدمات الصحية، وهي: المؤسسات الأهلية غير الحكومية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، والقطاع الخاص، وتُشكل المؤسسات الأهلية الطرف الرئيسي بينها، حيث تقدم معظم الخدمات، وبخاصة خدمات الرعاية الثانوية. (جاد الله، 2013).
- وتعيق الحواجز العسكرية وجدار الفصل المقدسيين من إمكانية تلقي الخدمات العلاجية في كثير من الأحيان، إضافة للضرائب الباهظة على التأمين الصحي للمقدسيين والتي لا تتناسب ووضعهم الاقتصادي الصعب، علاوة على استخدام التأمين الصحي كورقة ضغط على المقدسيين، حيث يحرم كل عام العديد منهم من هذه الخدمة، إما لأن أحد الوالدين لا يحمل الهوية الإسرائيلية أو أنه يسكن خارج الحدود البلدية للقدس. ومنذ إقرار الكنيست لقانون التأمين الصحي للمواطنين في "إسرائيل" منتصف التسعينات وحتى عام 2012 تم حرمان أكثر من

20 ألف مقدسي من خدمة التأمين الصحي، كما لا يستخدم النظام الصحي الإسرائيلي سوى اللغة العبرية في المرافق الصحية، وهو بذلك لا يأخذ بالحسبان الثقافة الفلسطينية، مما جعل المقدسيين في غربة مع الشعور بالدونية أثناء ترددهم لتلقي الخدمات الصحية. كما تقف عقبات إسرائيلية أخرى أمام المستشفيات المقدسية، حيث أُجبرت على اتباع الإجراءات الإسرائيلية، فتم سحب الدواء الفلسطيني من صيدلياتها، وأُجبر الأطباء على أخذ الترخيص الإسرائيلي مما يحرم هذه المستشفيات من الاستفادة من الكادر الفلسطيني من المناطق الفلسطينية إلا بشروط صعبة وظروف خاصة، إضافة لتعقيد الإجراءات أمام إمكانية تطوير هذه المستشفيات، وإعطائها التراخيص اللازمة لفتح أقسام جديدة، وتطوير بنيتها التحتية. (خماش، 2013)، وفيما يلي أسماء المستشفيات العاملة في القدس، إضافة لأبرز المؤشرات والإحصائيات حول الوضع الصحي في المدينة:

جدول رقم 3.8 يوضح أسماء المستشفيات العاملة في القدس 2017

#	اسم المستشفى	التخصص	الممول الأساسي
1.	مستشفى المقاصد الخيرية	عام	جمعية المقاصد الخيرية
2.	مستشفى أوغستا فيكتوريا (المطلع)	عام	الاتحاد اللوثري العام
3.	مستشفى سانت جوزيف (الفرنساوي)	عام	أخوات القديس يوسف
4.	مستشفى سان جون (العيون)	عيون	فرسان القديس جون
5.	مستشفى الدجاني	توليد	خاص
6.	مستشفى الهلال الأحمر	توليد	جمعية الهلال الأحمر
7.	مستشفى القدس	توليد	خاص

(مسك، 2013)

جدول رقم 3.9 يوضح عدد الأسر في مستشفيات محافظة القدس خلال الفترة 2008-2016

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المستشفيات	8	8	8	8	9	9	8	7	7	7
عدد الأسرة	872	577	649	674	642	643	658	672	698	-
عدد العاملين	867	942	1023	976	801	1031	1029	-	1381	-
الإدخالات	29,238	32,346	32,597	34,491	32,550	34,413	36,074	40,834	50,841	66,180
الإخراجات	29,096	31,564	31,833	34,140	31,696	34,147	35,159	40,357	50,555	64,838
العمليات الجراحية	13,983	17,234	19,109	19,065	16,072	15,362	17,815	-	19,436	18,760

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

• **إغراق المقدسيين بالمخدرات:** تشير إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية في عامي 2016

و2017 إلى وجود في القدس حوالي 20-25 ألف مقدسي متعاطي للمخدرات بمختلف أنواعها، كما تشير المعلومات إلى أن ظاهرة انتشار المخدرات في القدس في ازدياد دائم، حيث تم ضبط 65 كيلو جرام من المخدرات عام 2014، و900 كيلو جرام في عام 2015، إضافة لحوالي 5000 حبة مخدرة. (السعيد، 2017)

وتعتبر "إسرائيل" المتهم الأول في هذا الأمر، حيث تسهل عملية انتشار المخدرات في الأحياء العربية بمدينة القدس، وتقيد عمل الشرطة الفلسطينية في مواجهة هذه الظاهرة في القدس، كما لا تعبأ كثيراً في تحجيم انتشارها، بل ربما تسهم في تشجيع هذا الظاهرة أحياناً، حيث تقدم السلطات الإسرائيلية وفقاً لقانون معين مبلغ \$500 دولار أمريكي للمقدسي الأعزب، و\$1000 دولار للمقدسي المتزوج في حال ثبوت تعاطيه المخدرات، تصرف كبديل علاج لفترة زمنية معينة. (عبد الرؤوف، 2016)

• **المياه ومجاري الصرف الصحي:** على الرغم من أن البنية التحتية في شرق القدس هي من

مسؤولية بلدية القدس، والسلطات الإسرائيلية، إلا أن البلدية تكاد لا ترصد أكثر من 12% من موازنتها لشرق القدس، فيما يعاني قطاع البنى التحتية من التآكل والانهار، بالإضافة إلى

مشكلة انقطاع المياه في عدة أحياء مقدسية، وبعضها يقع خلف جدار الفصل. (مؤسسة القدس الدولية، 2015)

وتبلغ نسبة المقدسيين الموصولين بشبكة المياه على نحو منظم وقانوني حوالي 44%، وقد نشأت مشكلة غياب تمديدات خطوط مياه ومجاري منظمة نتيجة لإخفاق السلطات الإسرائيلية المتواصل في تخطيط الأحياء الفلسطينية، وإتاحة تطورها وتوسيعها، وإنشاء المرافق فيها بما يتلاءم مع النمو السكاني. (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2019)

- **منع لم الشمل:** أصدرت "إسرائيل" في عام 2003 قانون المواطنة كـ "أمر مؤقت"، ويجري تمديده سنوياً، منذ 15 عاماً، ويمنع هذا القانون منح أي جنسية أو مواطنة لفلسطينيين من المناطق التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967 المتزوجين من "مواطني إسرائيل"، ويمس بآلاف العائلات الفلسطينية المكونة من عشرات آلاف الأشخاص. ويحرم القانون المذكور الفلسطينيين الذين يسكنون داخل الخط الأخضر والقدس الشرقية والمتزوجين من الضفة الغربية، أو من الدول المصنفة كدول عدو من حق لم شمل عائلاتهم. وتفيد المعطيات أنه في عام 2017 بلغ عدد الموجودين في خضم إجراءات لم شمل العائلات 12500 شخص، من بينهم هناك 10 آلاف يتمتعون بتصريح مكوث عسكري فقط، بمعنى أنهم لا يتمتعون بأي وضع قانوني، مما يعني أنهم لا يستطيعون استصدار رخص أو التسجيل للتعليم أو الحصول على عمل، كما أنهم لا يتمتعون بتأمين صحي أو الحصول على حقوق اجتماعية، ناهيك عن أنه إذا ما جرى ضبط أحدهم من قبل شرطي إسرائيلي قد يتعرض للاعتقال أو للاحتجاز. (عرب 48، 2017)

3.3.3 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي التعليمية:

تتوزع الجهات المشرفة على التعليم في مدينة القدس على أربع جهات، وهي: الأوقاف الإسلامية (وتتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية)، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، القطاع الخاص، وزارة المعارف وبلدية القدس الإسرائيليتين.

ويعتبر تعدد الجهات المشرفة على التعليم في القدس أحد أكثر مشاكل هذا القطاع خطورة، فهذا التعدد يعني غياب المرجعية الموجهة للتعليم، والتي ترسم الأهداف وتحدد القيم والمفاهيم التي يجب

على المدارس تبنيها في المدارس، مما يفتح الباب واسعاً أمام الاحتلال للتدخل في تربية النشء، وتوجيهه بما يخدم مصالحه وأهدافه. (مؤسسة القدس الدولية، 2010)

وحول انتشار الأمية في مدينة القدس، فتبلغ نسبتها حوالي 2.2% بين السكان الفلسطينيين من عمر 10 سنوات فأكثر في عام 2017. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، وفيما يلي إحصائية حول عدد الطلاب والمدارس في القدس للأعوام الدراسية من 2010-2017:

جدول رقم 3.10 يوضح عدد المدارس في محافظة القدس 2010-2017

2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010	الجهة المشرفة
124	120	116	111	106	105	103	حكومية (الأوقاف)
16	16	16	16	17	17	17	وكالة الغوث
118	115	109	103	102	104	101	خاصة
258	251	241	230	225	226	221	المجموع

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

جدول رقم 3.11 يوضح عدد طلبة المدارس في محافظة القدس حسب المرحلة والسنة الدراسية 2010-2018

/2017	/2016	/2015	/2014	/2013	/2012	/2011	/2010	الجهة المشرفة
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
62,582	64,489	63,558	63,114	61,171	60,983	59,922	58,595	المرحلة الأساسية
7,965	8,394	7,793	7,768	7,490	7,510	7,347	7,268	المرحلة الثانوية
70,547	72,883	71,351	70,882	68,661	68,493	67,269	65,863	المجموع

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

ويلاحظ أن العديد من الإحصائيات والدراسات والتقارير المعلوماتية تجد صعوبة في الحصول على معلومات من بعض مناطق محافظة القدس، ولذا عمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تقسيم محافظة القدس إلى منطقتين، وهي: J1 و J2، لتسهيل وصف التجمعات السكانية في محافظة القدس، ولأغراض إحصائية بحتة، وهي تعني:

منطقة J1: وهي تشمل الجزء الذي ضمته "إسرائيل" عام 1967 لها، واعتبرته جزء من مدينة القدس، وهي تشمل مناطق (بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، بيت المقدس، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحة الغربية، بيت صفا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، كفر عقب)، وكل هذه المناطق تقع ضمن الحدود البلدية لبلدية القدس، وتقع ضمن سيطرة السلطات الإسرائيلية.

منطقة J2: وهي تشمل محافظة القدس باستثناء ذلك الجزء من المحافظة الذي ضمته "إسرائيل" لها بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، وتضم تجمعات: (رافات، مخماس، مخيم قلنديا، جبع، قلنديا، بيت دقو، الديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت اجزا، القبية، خربة أم اللحم، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الكعابنة "التجمع البدوي/ الخان الأحمر"، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين، السواحة الشرقية، الشيخ سعد).

ونظراً لوضع مدينة القدس المعقد جغرافياً وإدارياً، نجد أن منطقة J1 تقع ضمن السيادة الإسرائيلية، وبالتالي يصعب جمع أي بيانات بسهولة، كما أن الحصول على البيانات للسكان، والتعداد العام لا يتم إلا من المصادر الإسرائيلية، ولا تعطي دائماً السلطات الإسرائيلية أي بيانات بسهولة، وتدعي صعوبة الإفراج عن البيانات بحجة الأسباب الأمنية. (معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2014)

ولذلك نجد في العديد من الأحيان اختلاف في البيانات بين المؤسسات الفلسطينية التي تُعنى بجمع المعلومات حول وضع القدس، مثل: مركز الإحصاء الفلسطيني، مركز معلومات وادي حلوة، مؤسسة القدس الدولية، ...، وغيرها من المؤسسات، كما أن الأرقام الإسرائيلية كثيراً ما تختلف عن الأرقام الفلسطينية والعربية والدولية، ولذا حاول الباحث جاهداً أن يوافق بين كل تلك البيانات.

وفيما يلي تقسيم المدارس وأعداد الطلاب حسب المنطقة، والجهة المشرفة:

جدول رقم 3.12 يوضح عدد المدارس في محافظة القدس حسب الجهة المشرفة والمنطقة 2012-2017

2017/2016	2016/2015	2014/2013	2013/2012	الجهة المشرفة
منطقة J1				
36	35	32	31	حكومية (الأوقاف)
7	7	7	8	وكالة الغوث
60	58	55	54	خاصة
103	100	94	93	المجموع
منطقة J2				
88	85	79	75	حكومية (الأوقاف)
9	9	9	9	وكالة الغوث
58	57	48	48	خاصة
155	151	136	132	المجموع

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

جدول رقم 3.13 يوضح عدد الطلبة في محافظة القدس حسب الجهة المشرفة والمنطقة 2012-2017

2018/2017	2017/2016	2016/2015	2014/2013	2013/2012	الجهة المشرفة
منطقة J1					
8,293	8,491	8,805	8,227	8,588	حكومية (الأوقاف)
1,261	1,437	1,541	2,011	2,215	وكالة الغوث
21,592	20,567	20,102	19,610	19,947	خاصة
31,146	30,495	30,448	29,848	30,750	المجموع
منطقة J2					
21,968	22,481	22,188	21,594	21,303	حكومية (الأوقاف)
3,965	3,986	4,029	4,382	4,440	وكالة الغوث
13,468	15,921	14,686	12,837	12,000	خاصة
39,401	42,388	40,903	38,813	37,743	المجموع

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

مع بداية العام الدراسي 2017/2018 أعلنت بلدية الاحتلال في القدس أن عدد الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي وصل حد 5800 طالب، ويتوزعون على 12 مدرسة، أما في عام 2012 فقد كان عدد هؤلاء الطلاب 1400 طالب فقط، أي أن ارتفاعاً بحوالي أربعة أضعاف حصل خلال ست سنوات. (قواسمي، 2018)

وبحسب تقرير لمؤسسة القدس الدولية في عام 2017 يوجد أكثر من 50 مدرسة تتبع لوزارة المعارف وبلدية القدس الإسرائيلية، وتشكل حوالي 53% من نسبة المدارس في القدس.

يعاني قطاع التعليم في مدينة القدس كغيره من القطاعات الحياتية في المدينة المحتلة، من حصار مطبق، وهجمة قاسية لأسرلته، فمع ضعف الإمكانيات المادية وعدم القدرة على ترميم الأبنية المدرسية تقوم بلدية القدس الإسرائيلية بالضغط نحو ضم القطاع التعليمي للمنظومة "الإسرائيلية"، وتطويع التعليم ليقدم السياسة الإسرائيلية.

تهويد "التعليم" يظهر عبر ما تقوم به بلدية القدس ووزارة المعارف الإسرائيليتين، من إجبار المدارس الفلسطينية وعلى رأسها الأهلية -الخاصة- لتطبيق المنهاج "الإسرائيلي" في مقابل تقديم المساعدات المالية "السخية"، وفيما يلي أبرز الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية التي تعيق في المناحي التعليمية:

- **الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري:** أدى بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية إلى عزل أكثر من 154 ألف مقدسي فلسطيني خارج مدينة القدس، وجعلهم مضطرين يومياً للدخول إلى مدينتهم عبر البوابات والحواجز، وتعريضهم للتفتيش والإهانة، والانتظار لساعات قد لا تكون بعدها محاولة الدخول ناجحة بسبب تعسف سلطات الاحتلال، وبالتالي عدم انتظام الدوام أو التسرب.

وبحسب إحصائية لعام 2009 يضطر 20% من الطلاب وحوالي 19.6% من المعلمين إضافة 37% من موظفي الخدمات في القطاع التعليمي لعبور الجدار يومياً. (مؤسسة القدس الدولية، 2010)

- **محاربة المناهج الفلسطينية:** يواجه المنهاج الفلسطيني هجمة إسرائيلية كبيرة، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة طباعة جميع كتب المنهاج، لتحذف وتلغي كل ما يتعلق بالهوية الفلسطينية والمسميات العربية للمدن والأماكن الفلسطينية، وكل ما من شأنه تعزيز الهوية

الوطنية الفلسطينية، وربطهم بتاريخهم العربي والإسلامي، كما أضافت قانون القومية¹ إلى كتب المنهاج. (جبريل، 2013)، ويُشار إلى أن المنهج الفلسطيني هو المنهج التعليمي المعتمد أساساً في مدارس القدس، حيث يُدرس كاملاً في مدارس الأوقاف "الحكومة" ووكالة الغوث، وهو المنهج الأساسي في مدارس القطاع الخاص، مع تعديلات على منهج اللغة الإنجليزية، وتدرّس اللغة العبرية في بعض المدارس. (مؤسسة القدس الدولية، 2010)

إلا أن السلطات الإسرائيلية تعمل على تقديم إعفاءات مالية للمدارس التي تدرس المنهج الإسرائيلي، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة ازدياد ملحوظ في عدد المدارس التي تدرس المنهج الإسرائيلي، وقد بلغت في العام الدراسي 2016/2017 حوالي 14 مدرسة، تستوعب 3500 طالب، ومن المرشح ازدياد عدد هذه المدارس لتتضمّن لها 9 مدارس أخرى، (عليان، 2016) وهذا مؤشر خطير في السياسات التي تنتهجها "إسرائيل" في تهويد مدينة القدس، ومحاولاتها في السيطرة على الجيل القادم، حيث يلغي المنهج الإسرائيلي كل القيم السياسية الوطنية الفلسطينية، إضافة لتركيزه على النازية والمحركة، وقيام دولة "إسرائيل"، وبلغى مفهوم النكبة.

● **فقر البنى التحتية واكتظاظ الصفوف:** تمارس السلطات الإسرائيلية سياسة تضيق على المدارس بمنعها من التوسع والحد من البناء، وعدم السماح بإجراء الصيانة الدورية للمدارس، وتجميد بناء أبنية جديدة، وهدم أخرى، ووضع العراقيل لاستصدار رخص بناء المدارس، (السمان، 2013) وهذا يؤدي إلى ازدحام الغرف الصفية، ويقلل من قدرات المدارس الاستيعابية لدفع الطلبة لالتحاق بمدارسها، كما أن العديد من أبنية المدارس عبارة عن مباني مستأجرة بتكاليف عالية جداً، لا تفي بالشروط التعليمية ولا الصحية ولا النفسية، وتنقصها العديد من المرافق كالساحات والملاعب، ... إلخ، بالإضافة إلى ذلك تعترف وزارة الداخلية بعائلات الطلبة المنتسبين إلى مدارس البلدية والمعارف كمقيمين في القدس. (زهدي، 2016)

● **تسرب الطلبة:** يعتبر تسرب الطلبة من المدارس ظاهرة سيئة تؤثر سلباً على مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والتسرب إما يكون محكوماً بمعايير منطقية، مثل ضعف التحصيل العلمي، وتكرار الرسوب، وأسباب متعلقة بالفقر والحاجة، وإما أن يكون محكوماً بظروف أخرى غير طبيعية، كما هو الحال في القدس، وتعتبر ظاهرة التسرب من الظواهر المقلقة، لأن

¹ قانون القومية: يُعرف القانون "إسرائيل" على أنها دولة قومية للشعب اليهودي، وقد أقره الكنيست الإسرائيلي في 2018/06/19 بأغلبية 62 ومعارضة 55 آخرين.

الجهة المشرفة على القطاع الأكبر من الطلبة في القدس، هي وزارة المعارف والبلدية الإسرائيلية، لا تعيران اهتمام لهذه الظاهرة. (الشاويش، 2013)

وتختلف نسب التسرب من المدارس في القدس من مدرسة لأخرى، بحسب سياسة المدرسة، والجهة المشرفة عليها، كما تختلف حدتها حسب مستوى الصف، حيث تنخفض في المرحلة الأساسية الدنيا، وترتفع تدريجياً في المراحل التعليمية العليا، وتصل ذروتها من الصف العاشر وأعلى.

وتبدأ ظاهرة التسرب من الصفوف الدنيا في المدرسة حيث تبلغ نسبتها 2%، وتصل في الصف التاسع إلى 10%، وفي الصف الحادي عشر 30%، وفي الصف الثاني عشر 40%، (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2012)، وتختلف هذه النسب بسبب صعوبة رصد الطلاب المتسربين بدقة، بسبب تعدد الجهات المشرفة على التعليم، وأسباب أخرى.

وترجع أسباب ظاهرة التسرب إلى عدة أسباب، وهي: (الشاويش، 2013)

1. النقص في البنية التحتية والغرف الصفية، وبالتالي عدم القدرة على استيعاب جميع الطلاب المستجدين.

2. عدم قيام الحكومة الإسرائيلية بكفالة التعليم الإلزامي للفلسطينيين، كما تكفله لمواطنيها اليهود.

3. انعدام النظام الحازم والمتابعة المسؤولة من قبل إدارات المدارس، وغض الطرف عن التغيب المدرس أو الهروب من المدرسة.

4. الفساد التربوي والأخلاقي، والصحة السيئة، وتعاطي بعض طلاب المرحلة الثانوية للمخدرات.

5. الوضع الاقتصادي المتردي للعائلة المقدسية، وارتفاع مستوى المعيشة، وإثقال كاهل الأسرة المقدسية بكثرة الضرائب، وارتفاع مستوى البطالة في صفوف الآباء، وعدم القدرة على تأمين نفقات أبنائهم المدرسية.

6. جهل أولياء أمور الطلبة بأهمية التعليم، وتقديم المهنة على التعليم.

7. الاعتقال والوضع الأمني، وهذا يعني أن سجن الطالب يحرمه من مواصلة تعليمه، أو سجن ولي أمره، الأمر يُكره على ترك المدرسة ليعمل ويعيل أسرته.

3.4 الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الدينية:

يعتبر المسجد الأقصى والبلدة القديمة هما مركز الصراع في مدينة القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتحاول "إسرائيل" بكل السبل العمل على السيطرة الزمانية والمكانية على المسجد الأقصى، وإبعاد المصلين والحراس والمرابطين عن الأقصى، وعدم السماح للمسلمين بحرية العبادة، وفيما يلي أبرز المخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى:

- **التقسيم الزمني والمكاني للأقصى:** تسعى "إسرائيل" لتقسيم المسجد الأقصى زمنياً ومكانياً بين المسلمين واليهود، كما فعلت بالمسجد الإبراهيمي في الخليل، ويقصد بالتقسيم الزمني، تقسيم أوقات دخول المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، أما التقسيم المكاني فيقصد به هو تقسيم مساحة الأقصى بين الجانبين، وهو ما تسعى "إسرائيل" لفرضه. (الجعفري، المصري، و سلايمة، 2018)،
- **اقتحامات الأقصى:** تقف الاقتحامات على رأس الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى، وانتهاك حق حرية العبادة للمسلمين، حيث تقتحم قوات الجيش الإسرائيلي باحات المسجد كل فترة تحت أي ذريعة، وتطلق قنابل الغاز والصوت وتعتقل المصلين، كما يقتحم المستوطنون المتطرفون، والجمعيات الاستيطانية المسجد الأقصى لأداء صلوات تلمودية داخل المسجد، أو لدخول السياح اليهود إليه، ويتم ذلك بحماية قوات الشرطة والجيش الإسرائيلي، ويتضح أن الاقتحامات تضاعفت بوتيرة كبيرة جداً خلال السنوات الماضية. (مؤسسة القدس الدولية، 2019)، وتبلغ الاقتحامات ذروتها بالتزامن مع الأعياد اليهودية: "عيد الفصح اليهودي"، "ذكرى خراب المعبد"، وموسم أعياد "رأس السنة العبرية"، و"العرش"، ما يعني أن مواسم التصعيد المتكررة هي: آذار، تموز، آب، أيلول، تشرين الأول. (الجعفري، المصري، و سلايمة، 2018)

جدول رقم 3.14 يوضح اقتحامات المستوطنين والسياح للمسجد الأقصى 2009-2018

عدد المقترحين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	*2019
** عدد المستوطنين	5931	5950	3694	6230	9075	11878	11589	14806	25630	29801	16643
*** عدد المستوطنين	5658	5792	8427	7724	8528	10906	10766	14806	30219	35695	-
*** عدد السياح الذين اقتحموا الأقصى ¹	306,947	401,872	370,240	312,302	282,012	235,262	192,998	217,620	291,087	663,063	-

* عدد المقترحين حتى تاريخ 2019/08/1 (مؤسسة القدس الدولية، 2019) ** البيانات حسب دائرة الأوقاف

الإسلامية في القدس، ** حسب مركز القدس للشؤون العامة الإسرائيلي. (مؤسسة القدس الدولية، 2019)

- **الإبعاد عن المسجد الأقصى:** تسعى "إسرائيل" من خلال سياسة إبعاد المقدسيين عن المسجد الأقصى لتفريغه من رواده، محققة بذلك عدة أهداف، وهي: إثبات سيطرتها على المسجد الأقصى، والشاركة في إدارة شؤونه، (مؤسسة القدس الدولية، 2019)، إضافة لتسهيل اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى من خلال تفريغه من المرابطين وحراس المسجد، علاوة على محاولتها زرع بذور الفتنة بين إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس، وبين موظفيها، التي قد تضطر لاستبدالهم حين يتم إبعادهم لفترات طويلة. كما يجدر الإشارة إلى أن فترة الإبعاد عن المسجد الأقصى تتراوح بين عدة أيام، وقد تصل إلى ستة أشهر. (مؤسسة القدس الدولية، 2018)

جدول رقم 3.15 يوضح قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس 2012-2018

المؤشر	*2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قرارات الإبعاد عن الأقصى والقدس	40	350	300	297	258	170	176

*البيانات تشمل النصف الثاني فقط من عام 2012. (مؤسسة القدس الدولية، 2019)

¹ بحسب تقرير حال القدس لعام 2018 الصادر عن مؤسسة القدس الدولية في 2019 هؤلاء السياح يزورون الأقصى تحت حماية السلطات الإسرائيلية على أنه معلم أساسي في منظومة السياحة الإسرائيلية، ومعظمهم يتبنون المزايم الإسرائيلية في الرؤية الإسرائيلية للمسجد الأقصى، وتحثي السلطات الإسرائيلية بزيادة أعدادهم كل عام.

• **انتهاك حق العبادة ومنع الصلاة وإغلاق المسجد الأقصى:** تزداد الأطماع الإسرائيلية بالمسجد الأقصى المبارك عام تلو الآخر، وفي سابقة تاريخية في الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق المسجد الأقصى، قامت السلطات الإسرائيلية في منتصف شهر يوليو 2017 وبقوة السلاح إغلاق المسجد الأقصى، وطرده المصلين منه، وتنفيذ حملات اعتقالات بحق المصلين، وحراس المسجد، وموظفي الأوقاف، وإطلاق قنابل الصوت والغاز داخل باحات المسجد، وداخل أروقة المسجد القبلي، وأغلقت له ليومين متتاليين بشكل كامل، ومنعت الصلاة فيه، عقب اشتباك مسلح جرى في صباح يوم الجمعة 14 يوليو بين ثلاثة شبان فلسطينيين من مدينة أم الفحم وأفراد شرطة الاحتلال أدى لاستشهاد الشبان الثلاثة ومقتل اثنين من أفراد الشرطة الإسرائيلية. (مركز معلومات وادي حلوة، 2018)

وبعد هذه الحادثة قررت السلطات الإسرائيلية فتح أبواب المسجد بشرط وضع بوابات إلكترونية، وتقييد دخول المصلين للمسجد، الأمر الذي قوبل بالرفض القاطع من قبل المرجعيات الدينية والفلسطينيين عموماً، ورفض الدخول للمسجد، وربطوا على أبوابه، ونظموا عدة اعتصامات، واستمر هذا الأمر 12 يوماً حتى أزلت سلطات الاحتلال كافة الإجراءات التي اتخذتها حديثاً. وقد تكرر إغلاق السلطات الإسرائيلية للمسجد الأقصى تحت أي ذريعة، حيث أغلق مرتين في عام 2018، الأولى في 27 يوليو لمدة أربع ساعات، والثانية في 17 أغسطس من بعد صلاة العصر حتى صلاة الفجر، وكان لاعتصام المقدسيين على أبواب المسجد، ورفض إغلاقه الدور الأكبر في إفشال مخططات السلطات الإسرائيلية في محاولة السيطرة على المسجد، وجعل إغلاقه أمر واقع. (مركز معلومات وادي حلوة، 2018)

• **استهداف المؤسسات العاملة في الأقصى:** حرصت السلطات الإسرائيلية على إغلاق المؤسسات العاملة لأجل الأقصى متذرعة بعدة حجج، أبرزها ارتباط هذه المؤسسات بالحركة الإسلامية التي يقودها الشيخ رائد صلاح، والتي اعتبرتها "إسرائيل" منظمة "إرهابية"، ومن أبرز المؤسسات التي تم إغلاقها خلال الأعوام الأخيرة (مؤسسة عمارة الأقصى في الناصرة، أبطال الأقصى، مسلمات من أجل الأقصى، الفجر للثقافة والأدب)، كما أصدر وزير الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون في 2015/9/8 قراراً اعتبر بموجبه ما أسماه "تنظيمي المرابطين والمرابطات" مجموعة خارجة عن القانون، وقرارات الحظر والإغلاق لا تقتصر على الأعوام الأخيرة، كما أنها لا تقتصر على جهات عاملة في داخل "إسرائيل"، فقد قام الاحتلال منذ عام

1967 بإغلاق ما يزيد على 100 مؤسسة فلسطينية في القدس منها مؤسسات صدرت بحقها قرارات إغلاق متكررة، ضمن مدد تتراوح بين عدة أيام أو أشهر وصولاً إلى سنة أو أكثر، ومن هذه المؤسسات ما لا يزال مغلقاً إلى اليوم. (مؤسسة القدس الدولية، 2015)

- **الحفريات:** لا يقتصر مشروع تهويد الأقصى على مخططات التقسيم والاقتحام بل إن باطن المسجد بات نهباً للحفريات التي تهدف إلى خلق مدينة يهودية كاملة تحت الأرض ضمن المحاولات لاختلاق وجود يهودي في المكان، (مؤسسة القدس الدولية، 2013)، وقد بلغ عدد الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه وفقاً لتقرير مؤسسة القدس الدولية عام 2017 حوالي 64 موقعاً موزعاً على الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للأقصى، كما أن أكثر من نصف الحفريات تقع في النصف الغربي من المسجد ما قد يهدد بانهياره، (مؤسسة القدس الدولية، 2017)، كما تقوم السلطات الإسرائيلية بربط الحفريات المختلفة، وتهدف من ذلك بناء مدينة يهودية أسفل المسجد الأقصى، تحوي كنساً يهودية، كما تتضمن قاعات وأنفاق، لتصبح مكاناً للزوار، وتستخدم لأغراض سياحية ودينية واجتماعية للترويج لتاريخ يهودي مكذوب. (معلومة مقدسية، 2018)، كما تشكل هذه الحفريات خطر الانهيار على منازل المقدسين، وقد تسببت بتشققات وتصدعات في منازلهم، وخصوصاً في بلدة سلوان. (مركز معلومات وادي حلوة، 2019)

- **عرقلة أعمال الترميم في المسجد الأقصى:** تحاول السلطات الإسرائيلية التدخل بأعمال الترميم التي تنفذها دائرة الأوقاف الإسلامية ومحاولة عرقلتها واعتقال موظفي "لجنة الإعمار"، وموظفي الأوقاف من الحراس والسدنة وإبعادهم عن المسجد لفترات متفاوتة، كما تفرض قيوداً على إدخال المواد اللازمة لمشاريع الترميم، وتكرر عرقلة أعمال الصيانة الدورية، كما تقوم السلطات بتهديد العاملين في لجنة الإعمار والترميم بالاعتقال. (الجزيرة نت، 2018)

- **استهداف القيادات الدينية والسياسية:** ركز الاحتلال على محاصرة القيادات المقدسية الدينية، والرسمية، والفصائلية، بالاعتقال، والإبعاد، والغرامات، والإقامات الجبرية، والاستدعاءات لمقرات الشرطة الإسرائيلية، وغير ذلك من الانتهاكات، في محاولة منه لضرب صمود المقدسين، وقياداتهم، وتكبيد هذه القيادات ثمن كبير جراء تصدرهم للمشهد المقدسي. (غيث، 2019)

- **الاعتداء على المقدسات المسيحية، وتهجير المسيحيين:** تسعى السلطات الإسرائيلية في القدس ضمن محاولتها في تهويد المدينة والسيطرة عليها، إخضاع الكنائس المسيحية ومرجعيتها لها، وذلك عبر الابتزاز المالي والسياسي، وممارسة الضغوط المختلفة، وقد كانت أبرز قضية في عام 2018 الضرائب الباهظة المفروضة على كنائس القدس، والتي وصلت قيمتها لحوالي 186 مليون دولار، وكانت اللجنة الوزارية الإسرائيلية تستعد لبحث مشروع قانون يفرض على الكنائس دفع ضرائب على عقاراتها وممتلكاتها، وبأثر رجعي، مما دفع الطوائف المسيحية في المدينة لإغلاق كنيسة القيامة احتجاجاً على ابتزاز السلطات الإسرائيلية لها، وقد أعادت فتحها لاحقاً بعد تراجع السلطات الإسرائيلية عن قرارها.
- كما تسعى السلطات الإسرائيلية لتفريغ مدينة القدس من سكانها الأصليين، سواء المسلمين أو المسيحيين، فتعمل على تهجيرهم من المدينة، مستخدمة بذلك مختلف الوسائل، مما يدفع الكثير منهم لترك المدينة، وقد انخفض عدد الفلسطينيين المسيحيين في مدينة القدس بشكل كبير جداً على مر السنوات، حتى يكادوا لا يشكلوا أكثر من 1% من سكان القدس حالياً، حيث كان عددهم عام 1979 حوالي 70 ألف مواطن، وفي عام 2016 انخفض عددهم ليصبح حوالي 10 ألف مواطن فقط. (مؤسسة القدس الدولية، 2017)

خاتمة:

هدفت إسرائيل للسيطرة على مدينة القدس وجعلها عاصمة لها، ولذا عملت على تفريغها من سكانها الأصليين بشتى الوسائل المختلفة، حيث انتهكت حقوق المقدسيين ولم تسمح لهم بحرية العبادة، وتعرضت للمقدسات الإسلامية والمسيحية، بالاختحام والتخريب، والتشويه، وفرض الضرائب على الكنائس، والتعرض لرجال الدين، وإبعاد المصلين وحراس الأقصى والمرابطين عن ساحاته، وحرمانهم من دخوله، إضافة للحفريات المستمرة تحت المسجد الأقصى، وافتتاحها لأنفاق وكنس يهودية أسفلها، وفي محيطه، في محاولة لتهويد المدينة بالكامل.

كما تعرضت "إسرائيل" لأبسط الحقوق التي كفلتها القوانين الدولية والإنسانية، والشرائع السماوية، فقتلت وأصابت العديد من المقدسيين، واعتقلت الآلاف منهم، وحرمت آخرين من حقهم في العيش في القدس، بسحب بطاقة الهوية الزرقاء، والتي تمنح المقدسيين حق الإقامة في وطنهم، ومدينتهم، وهدمت آلاف المنازل بحجة عدم الترخيص، أو البناء بشكل مخالف، كما لا تمنحهم حق البناء سوى على جزء يسير جداً من المدينة، فيما تسيطر على جزء كبير من المساحات المتاحة للبناء في المدينة.

ولا يغفل الدور الأبرز في حصار المقدسيين جدار الفصل الذي ابتلع جزء كبير من الأراضي الفلسطينية في القدس، إضافة للحواجز العسكرية، والذين منعا سهولة التنقل ووصول المقدسيين لأعمالهم ومدارسهم ومستشفياتهم، وأسواقهم، وغيرها من شؤون حياتهم.

الفصل الرابع: الاحتجاجات الفلسطينية في مدينة القدس خلال الفترة 2009-2019

- 4.1 المبحث الأول: نشأة الحركات الاحتجاجية في القدس.
- 4.2 المبحث الثاني: أدوات وأساليب الحركات الاحتجاجية في القدس.
- 4.3 المبحث الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجهها الحركات الاحتجاجية الفلسطينية.

الفصل الرابع

الاحتجاجات الفلسطينية في مدينة القدس خلال الفترة 2009-2019

تعددت أساليب الفلسطينيين في مقاومة الانتهاكات الإسرائيلية على مر السنين وحسب الحالة السياسية السائدة، فتارة كان الفلسطينيون يصعدون المقاومة الشعبية، وتارة المقاومة المسلحة، وتارة أخرى يجمعون بينهما بنسب متفاوتة، كما اختلف الفلسطينيون في أساليبهم بحسب المدينة وموقعها الجغرافي واتصالها بشكل مباشر مع الاحتلال أم بعيداً عنه، وقد انقسمت إلى أربعة أماكن رئيسية، وخصوصاً بعد اتفاقية أوسلو، وهي: الضفة الغربية، القدس، قطاع غزة، الأراضي المحتلة عام 1948.

بعد خفوت انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية)، وغياب دور السلطة الفلسطينية في العديد من الأماكن، والتنافس السياسي بين حركتي حماس وفتح، أدى ذلك لعودة ظهور المقاومة الشعبية في بعض المدن الفلسطينية، وكانت أولى سماتها في المظاهرات الاحتجاجية لبناء جدار الفصل في الأماكن والقرى والمدن التي يمر خلالها، وكانت ساحة مواجهة دائمة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

فقد شكّل جدار الفصل عائقاً كبيراً جداً أمام الفلسطينيين، حيث وجدوا أنفسهم ممنوعين من الوصول إلى مواقع عملهم، ومجبرين على اجتياز طرق ملتوية، وعلى مجادلة العسكريين على حواجز التفتيش، للوصول إلى المدرسة أو الجامعة أو المستشفى أو مكان العمل. وكان تشييد الجدار هو السبب

المباشر الذي أدى إلى انبثاق أشكال من المقاومة الشعبية غير المسلحة في أوساط أولئك القرويين المتضررين بصورة مباشرة منه. (درويش و ريغي، 2018)

4.1 نشأة الحركات الاحتجاجية في القدس:

يرجع تاريخ المقاومة الشعبية الفلسطينية، وكجزء رئيسي منها الحركات الاحتجاجية إلى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، عندما بدأ الفلسطينيون بتنظيم الاعتصامات السلمية، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والمسيرات الحاشدة احتجاجاً على وعد بلفور والاحتلال البريطاني لفلسطين، ثم في هبة البراق 1929 التي شهدت حركة احتجاج واسعة في ذلك الوقت، ثم الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 والتي استمرت حتى عام 1939 وامت جميع الأرجاء الفلسطينية واستخدمت أساليب متعددة مثل الإضراب العام الذي استمر لأكثر من 6 شهور، كما تميزت الانتفاضة الأولى (1987-1993) والتي عمت أيضاً كافة الأرجاء الفلسطينية بشعبيتها، وأطلق عليها أيضاً اسم "انتفاضة الحجارة"، وقد واجهت "إسرائيل" الانتفاضة الأولى بوحشية كبيرة معتمدة سياسة "تكسير العظام" الذي أطلقها رئيس وزراء "إسرائيل" آنذاك "يتسحاق رابين"، وانتهجت سياسة الاعتقال الجماعي والقتل العمد التي هدفت لكسر وتحطيم إرادة الشعب الفلسطيني.

ولقد تنامت الحركات الاحتجاجية في الأراضي الفلسطينية مجدداً كأحد أبرز أساليب المقاومة الشعبية إبان إقامة جدار الفصل، أو ما يسميه البعض "جدار الضم والتوسع"، وإنشاء المستوطنات غير القانونية والتهويد المستمر في مدينة القدس وباقي أرجاء الضفة الغربية، ولقد جذبت الحركات الوطنية المحلية اهتمام العديد من النشطاء الأجانب بمن فيهم نشطاء إسرائيليون.

وقد واجهت "إسرائيل" هذه الحركات الاحتجاجية السلمية بالعنف، واستهدفت نشطاء المقاومة السلمية وقادتها، فقتلت عدداً منهم، مثل: الشهيد مصطفى التميمي استشهد في 2009، والشهيد باسم أبو رحمة والشهيدة جواهر أبو رحمة استشهدا في 2011. (دائرة شؤون المفاوضات، 2015)

4.1.1 عودة ظهور الحركات الاحتجاجية الفلسطينية:

اعتبر تشييد جدار الفصل في شمال الضفة الغربية وجنوبها بمثابة شرارة عودة ظهور المقاومة الشعبية والحركات الاحتجاجية وكانت بداياتها في المناطق التي يمر منها الجدار، حيث أدرك القرويون خطر ذلك على أراضيهم ومصادر رزقهم، وبدأوا المقاومة بكل الوسائل المتاحة.

فقد عُقدت لقاءات عامة، وشُكلت لجان مقاومة شعبية محلية، ولكن الكثير منها كان ذا بنية ضعيفة، وأخذت تنتقل شعلة المواجهات من منطقة لأخرى حسب الأماكن التي يظهر فيها تشييد الجدار، وظهرت أسماء العديد من القرى والبلدات التي اعتبرت بمثابة بؤر ساخنة على الدوام، مثل بلعين، نعلين، بُدرس، المعصرة، الولجة، بيت أمّر، وغيرها الكثير. (درويش و ريغي، 2018)

وفي عام 2005 تأسس عدد من لجان المقاومة الشعبية في أحياء سلوان لإحباط المخططات الإسرائيلية لهدم أملاك فيها. (درويش و ريغي، 2018)، وفيما يلي أبرز أسباب عودة ظهور المقاومة الشعبية والحركات الاحتجاجية، وخصوصاً في الضفة الغربية:

أ. تصاعد إجراءات الاحتلال من خلال مصادرة الأراضي، وبناء جدار الفصل، والحواجز العسكرية، والتهويد المستمر، والتهجير، وهدم المنازل، وإتلاف المزارع وقطع الأشجار.

ب. اعتداءات المستوطنين المستمرة بحق الفلسطينيين، واستيلاءهم على أراضيهم، وممارسة أعمال إرهابية مثل الاعتداءات عليهم في موسم قطف الزيتون، أو خطف الأطفال أو دهسهم، الأمر الذي يعزز الشعور بالحاجة للمواجهة والحماية الذاتية لدى الفلسطينيين.

ت. التهويد المستمر للقدس والمسجد الأقصى، ومحاولات "إسرائيل" المستمرة بتقسيم المسجد زمانياً ومكانياً، كما تشهد القدس بشكل دائم حالة مستمرة من الاشتعال، والمواجهات اليومية تنتقل فيها بين باب حطة وسلوان ورأس العامود وشعفاط ومخيم شعفاط وحاجز قلنديا والعيسوية، والمواجهات تندلع على خلفيات لا تنتهي: اقتحام الأقصى، منع من الصلاة، محاولات اعتقال، إخلاء منازل، هدم منازل.

ث. الاحتكاك المباشر بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في العديد من البؤر الساخنة.

ج. انسداد الأفق السياسي، وتوجيه السلطة الفلسطينية للمقاومة الشعبية كأحد الخيارات المتاحة.

ح. انسداد آفاق المقاومة المسلحة على المستوى العملي والميداني في الضفة الغربية، والقطاع بحكم الانقسام، الأمر الذي يدعو للبحث عن آليات كفاحية بديلة متوافقة عليها وطنياً.

خ. اقتناص فرصة إخراج الاحتلال دولياً، والعمل على تشويش وإرباك مخططات التهويد والاستيطان.

د. محاولة قطع الطريق أمام مخططات الاحتلال، الذي يحاول تصدير أزماته ومشكلاته الداخلية إلى الضفة الغربية.

ذ. انشغال الشعوب العربية في ترتيب بيتها الداخلي، مما يجعل التعويل على دور عربي شعبي لإسناد القضية الفلسطينية ومواجهة الاحتلال خارج السياق. (أبو عرفة، 2017)

ر. استلهم روح الثورات العربية التي أعادت حضور مفهوم الشعب، ودور الجماهير في التغيير.
ز. الاتفاق على المقاومة الشعبية بين حركتي فتح وحماس في اتفاق مكة عام 2007، والتي تبنتها حركة فتح في مؤتمرها السادس عام 2009، كما تبنتها حماس بعد ذلك، وهي شعار ترفعه فصائل اليسار وبعض قوى الساحة الفلسطينية مثل المبادرة الوطنية، وهذا ما يمنح هذا الشكل من المقاومة مشروعية واسعة.

س. تشكل الضفة الغربية وحدة جغرافية معزولة، تحيطها "إسرائيل" من ثلاث جهات، بينما يحيطها الأردن من الجهة الرابعة، فهي تكاد لا تتوفر فيها فرص التسلح والإمداد والتنظيم، كما أن الوجود الاستيطاني والعسكري الإسرائيلي يتخلل الضفة من كل الاتجاهات، وهذا يجعل المقاومة الشعبية أقرب إمكانية. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)

4.1.2 أهداف المقاومة الشعبية والحركات الاحتجاجية:

على الرغم من أن غالبية حالات المقاومة الشعبية ظهرت كرد فعل على تهديدات محددة لسبل عيش الفلسطينيين ومصالحهم، فإن الناشطين (المشاركين في الحركات الاحتجاجية) في معظمهم عندما سئلوا عن أهداف وغايات أنشطتهم الشعبية السلمية، تحدث جميعهم عن ضرورة الدفاع عن أرضهم، وسبل عيشهم وأرزاقهم، إلا أن عدداً قليلاً من الناشطين شرح أي نوع أو أي إطار سلمي يتصور حله بعد نهاية الاحتلال، وعبر عن هذا الموقف النموذجي المتكرر بصورة واضحة تماماً ناشط من سلوان بقوله: "نحن ندافع عن حقوق الفلسطينيين في المجتمع المحلي، وليس لدينا برنامج سياسي لفلسطين ككل -دولة واحدة/دولتان، إلخ". (درويش و ريغبي، 2018)

أي أن الرؤية لدى الناشطين كانت قاصرة لدحض انتهاكات الاحتلال أو الدفاع عن أرزاقهم وسبل عيشهم، ولا يملكون في غالبيتهم برنامج سياسي واضح.

4.2 أدوات وأساليب الحركات الاحتجاجية في القدس:

يعد الاستيطان الإسرائيلي، والتهويد المستمر، وجدار الفصل الذي يخنق الأهالي في مدينة القدس المحتلة، المسبب الرئيسي لانطلاق العديد من الفعاليات الشعبية لمقاومة الاحتلال، وتتخذ المقاومة الشعبية للاستيطان والجدار في القدس أشكالاً متعددة، نذكر منها: (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014) (أبو عرفة، 2017)

4.2.1 أدوات وأساليب الحركات الاحتجاجية:

- **الاحتجاجات والمسيرات:** يحتل الاستيطان، وجدار الفصل الموضوع الأهم للاحتجاجات والمسيرات التي يقوم بها المقدسيون في مدينة القدس، وتتطلق التظاهرات والمسيرات في بلدة سلوان في القدس بشكل مستمر، وقد كانت هذه المسيرات تخرج أسبوعياً عقب صلاة الجمعة، وذلك لمقاومة جدار الفصل ووحدات الاستيطان، ثم ما لبثت أن هدأت وتيرة المسيرات فصارت تخرج بشكل موسمي، وذلك في قرى أبو ديس، والعيزرية، والسواحرة، وجبل المكبر، وحزما، والرام، وقلنديا، وبعض قرى شمال غرب القدس مثل بيت إكسا، وبدو. كما يقوم المتظاهرون أحياناً وفي تعبير عن سلمية مقاومتهم بتقييد أيديهم بالقيود، وإحاطة المسيرات بالأسلاك الشائكة، بينما قام آخرون بتقطيع الأسلاك الشائكة، التي زرعتها قوات الاحتلال في أراضي الفلسطينيين أثناء بناء جدار الفصل، والوحدات الاستيطانية.

- **الاعتصامات:** تعد الاعتصامات أحد أشكال الحركات الاحتجاجية التي مارسها، وما يزال يمارسها المقدسيون، ليجبروا الاحتلال الإسرائيلي على وقف انتهاكاته المستمرة، كمواصلة الاستيطان التوسعي، وبناء جدار الفصل. كما نظم المقدسيون الاعتصامات قبالة المستوطنات، وعلى طريق المستوطنين، وقيدوا أنفسهم بالسلاسل، وعصبوا أعينهم في تعبير عن احتجاجهم السلمي، ومطالبتهم بأبسط حقوقهم العيش بأمان، والتمتع بالكرامة الإنسانية، وقد نجحت هذه الاعتصامات إلى حد ما في زيادة حجم الصمود لدى المقدسيين.

- **الرباط في المسجد الأقصى:** أطلقت الحركة الإسلامية في عام 2008 مشروع "مصاطب العلم" لإقامة دروس علم، وحلقات للقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، على 36 مصطبة موجودة في ساحات المسجد الأقصى، بهدف العلم أولاً، والرباط في ساحات المسجد الأقصى ومصلياته ثانياً. ونشأت بذلك ظاهرة المرابطين والمرابطات في ساحات الأقصى، ووصل عدد

المرابطين من النساء والرجال إلى حوالي 1200 في عام 2011، ويعتبر المرابطين والمرابطات خط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى في وجه اقتحامات المستوطنين، ومحاولتهم المستمرة بإقامة صلوات تلمودية في المسجد، إضافة لأقتحامات الجيش الإسرائيلي المستمرة. وقد قامت السلطات الإسرائيلية في 2015 باعتبار المرابطين "تنظيم محظور"، ويجري ملاحقتهم واعتقالهم، وإبعادهم عن المسجد الأقصى. (الجزيرة نت، 2015)

- **الصمود والتحدي:** لا شك أن الصمود والتحدي أحد أشكال الحركات الاحتجاجية، فصمود المقدسيين في القدس في وجه المخططات الإسرائيلية، واستمرار تحديهم لانتهاكات الاحتلال شكل من أشكال المقاومة الشعبية، ما يقف سداً منيعاً أمام استمرار المخططات الإسرائيلية بسهولة، ويزعج سلطات الاحتلال. (حنون، 2009)

- **هدم الجدار:** حاول المقدسيون مقاومة الاحتلال بكل الطرق المتاحة، ومن ذلك القيام بهدم أجزاء من جدار الفصل، أو إحداث ثقب فيه، أو تخريب الأدوات التي يتم استخدامها في تشييده، وقد كرروا هذا الأمر مرات عديدة، حتى بعد الانتهاء من تشييد الجدار.

- **بناء قرى الاحتجاج:** صعد الفلسطينيون من احتجاجاتهم ضد الاستيطان الإسرائيلي، من خلال إقدامهم على إقامة قرى فلسطينية من الخيام على الأراضي التي صادرتها "إسرائيل" من الفلسطينيين شرق القدس، لإقامة مستوطنة عليها لفصل جنوب الضفة الغربية عن شمالها، ومن ذلك في عام 2013 أقام الفلسطينيون قرية باب الشمس، وقرية باب الكرامة، قرية أحفاد يونس.

- **إقامة الأعراس الرمزية على الأراضي المصادرة:** لم يترك الفلسطينيون أي وسيلة متاحة لمقاومة الاحتلال، ومحاولة الوصول إلى أراضيهم، فبعد هدم القرى التي حاول الفلسطينيون بناءها من الخيام، وأحياناً من الطوب، نفذ الفلسطينيون أعراس رمزية (وهمية) حيث شكلوا موكباً من السيارات وزينوا سيارة مخصصة للعروسين، وكانوا يغنون الأغاني والأهازيج الفلسطينية، ودخلوا قرية باب الشمس، إضافة لأعراس رمزية أخرى، مثل: عرس قرية حزما، عرس قرية أحفاد يونس.

- **مسيرات العودة في فلسطين وعلى حدودها:** نظم الفلسطينيون مسيرات في ذكرى يوم الأرض وفي ذكرى النكبة في المناطق القريبة من الحدود مع الاحتلال، وهي (الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، حدود الضفة الغربية مع إسرائيل، والمعابر والحواجز العسكرية، ومعبر قلنديا

شمال القدس، الحدود الجنوبية للبنان مع "إسرائيل")، وقد ردت "إسرائيل" على هذه المسيرات باستخدام القوة المفرطة، وإيقاع عدد من الضحايا قتلى وجرحى.

- **تشكيل اللجان الشعبية:** بادر الفلسطينيون إلى تشكيل اللجان الشعبية، وذلك بهدف توحيد الجهد، وتركيز المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى القيام بالمهام المتنوعة ذات العلاقة بالاحتجاجات، كمهمة العلاقات والتواصل مع الجهات المختلفة، ومهمة الدفاع القانوني عن المعتقلين، ومهمة متابعة الجرحى والمصابين. (أبو عرفة، 2017)

- **حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية:** استطاع الفلسطينيون أن يفتحوا مجال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لكل المواطنين الفلسطينيين، إضافة لكل من أراد من خارج فلسطين أن يساعد الفلسطينيين في معركتهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتكبيد "إسرائيل" خسائر كبيرة، وحملت شعار "بدنا نخسر الاحتلال"، وقد جعلت هذه الحملات من المقاطعة جزءاً من الثقافة الوطنية المقاومة للتعايش والتطبيع مع الاحتلال، بما يؤدي إلى تغيير سلوك المواطن الفلسطيني تجاه رفض التعايش مع منتجات الاحتلال بيعاً وشراءً، كما هدفت إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني.

- **إغلاق الطرق:** كان أحد الأساليب التي استخدمها الفلسطينيون في احتجاجاتهم ضد الانتهاكات الإسرائيلية، وكانت الغاية من ذلك التأثير على الرأي العام الإسرائيلي، وإيصال رسائل للإسرائيليين أن من حق الفلسطينيين العيش بسلام، والتمتع بحقوقهم الإنسانية كأى إنسان في أي دولة في العالم، ومن ذلك إغلاق طريق 443 الذي يربط مدينة القدس بمدينة تل أبيب". (درويش و ريغي، 2018)

- **التوثيق والمناصرة والإعلام:** يعمل الفلسطينيون على استخدام سلاح الإعلام لتوثيق انتهاكات الاحتلال بحقهم أثناء احتجاجاتهم، حيث يحملون الكاميرات، ويصورون كل ما يحدث بهدف تجريم الاحتلال وفضحه، ويتم تزويد منظمات حقوق الإنسان المحلية والإسرائيلية والدولية بهذه المواد، وذلك لرفع قضايا ضد هذه الانتهاكات، وإلزام الاحتلال على وقفها، أو الحد منها أحياناً.

4.2.2 الحركات الاحتجاجية بصفته رمزاً للتحدي:

لن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس بوسائل مثل الاحتجاج والمواجهة والصمود، لكن هذا لا يعني أن مختلف أشكال المقاومة الشعبية والحركات الاحتجاجية عقيمة وغير مجدية. ويمكن النظر إلى المقاومة الشعبية التي يخوضها الفلسطينيون منذ سنوات في أعقاب الانتفاضة الثانية بصفته رمزاً للتحدي، وطريقة لتثبيت صمود الناشطين كي لا يستكينوا للأمر الواقع، ولا يستسلموا لإرادة المحتل وأن يواصلوا رفض الاحتلال.

وكما يقول أحد الناشطين المشاركين في الاحتجاجات ضد الاحتلال الإسرائيلي: "كانت رمزية، ليست مقاومة شعبية... الهدف منها أن نقول نحن لا نزال أحياء، لا نزال نقاوم". (درويش و ريغي، 2018)

4.2.3 متطلبات حركات المقاومة غير المسلحة المستديرة في مواجهة الاحتلال:

يمكن تحديد جملة من الشروط والأوضاع التي من شأنها تقوية احتمال قيام حركة مقاومة مدنية غير مسلحة تحمل المؤهلات الذاتية للاستدامة، وتحقق تقدماً في اتجاه تحقيق أهدافها وتحسينها، وهذا يجب أن يتوفر فيه ما يلي: (درويش و ريغي، 2018)

أ. شعور قوي بالتضامن لدى فئات الشعب المضطهد كافة، وضمن حركة تشجع أوسع مشاركة ممكنة، ويضطلع أفراد ينتمون إلى مختلف فئات الشعب بدور من خلالها.

ب. أهداف واضحة قابلة للتحقيق تحظى بتأييد واسع بين الناشطين والمواطنين بصورة عامة.

ت. حس تنظيمي قوي على مستويات الحركة كلها، تعززه مشاركة أشخاص لديهم خبرة بالمقاومة غير العنيفة.

ث. القدرة على صياغة استراتيجية واضحة مع جملة من الخطط التكتيكية، وبرامج العمل التي يمكن للناشطين المدربين على العمل غير العنيف تكييفها وفق أي تغيرات موضوعية.

ج. القدرة على الحفاظ على التواصل داخل حركة المقاومة نفسها، ومع الجمهور الأوسع، بمن فيهم المناصرون غير المنخرطين، وأطراف ثالثة، وفاعلون خارجيون مستعدون للعمل بصفتهم حلقات في سلسلة اللا عنف.

ح. اعتراف واسع بشرعية النضال بالنظر إلى الأهداف والأساليب، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى قيام أطراف ثالثة بدور مؤثر لمصلحة "القضية العادلة".

خ. إمدادات موثوق بها للموارد المطلوبة لاستدامة النضال، ويتضمن ذلك الموارد الاقتصادية والمالية والمادية، وكذلك الدعم الرمزي.

د. مصادر للدعم الخارجي من أطراف حكومية وغير حكومية، تساهم في تعزيز صمود الشعب لمواصلة المقاومة، من دون أن تقوض شرعية الحركة أو التضامن معها.

4.2.4 مشروعية الحركات الاحتجاجية الفلسطينية والمقاومة الشعبية:

ثار الجدل حول مشروعية المقاومة الشعبية بعد قيام السلطة، حيث حظيت الانتفاضة الأولى بإجماع وطني فصائلي مجتمعي، أما المقاومة الشعبية الحالية فلديها سؤال في الشرعية السياسية والمجتمعية. وهناك من يرى أنها مشروع شخصي محلي، وهناك من يرى أنها استراتيجية وطنية لا بد من تطويرها "بيانات الفصائل الفلسطينية"، وهناك من يرى أنها لا تنفع في حالة إسرائيل؛ أي أن الجدل حول جدواها ومشروعيتها غير محسوم (التميمي، 2014)، وفيما سنوضح هذه الشرعيات:

- **الشرعية المجتمعية:** يعتري الشرعية المجتمعية كثير من الغموض، وأحياناً الرفض المجتمعي لأسباب منها: عدم وجود برنامج سياسي واضح للمقاومة الشعبية، واختلاف الآليات والمرجعيات في المواقع، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل المواقع نفسها، وبالتالي، فإن الصورة العامة هي عدم وجود غطاء اجتماعي لهذه المواقع، بمعنى أن هناك ضرورة لفحص أسباب غياب الحاضنة الاجتماعية.
- **الشرعية السياسية:** فعلى الرغم من أن فصائل العمل الوطني الفلسطيني كافة تعلن تأييدها الكامل للمقاومة الشعبية، وتشير إليها تلميحاً في برامجها وبياناتها السياسية، وكذلك الحال في بيانات السلطة الفلسطينية ومواقفها، غير أن هذه الشرعية لم تُترجم بمؤسسات حقيقية دائمة. (التميمي، 2014) سوى ما حدث خلال عام 2018 من تأسيس الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة، لكن بالرغم من أن هذه الهيئة استطاعت جمع معظم الفصائل الفلسطينية، إلا أن هناك خلافات بين بعض الفصائل (مثل حركة حماس) والسلطة حول أهداف هذه المسيرات، واستغلال بعض الفصائل لها لصالحها، إضافة للجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية والتي تدعو وتترأس العديد من الفعاليات الشعبية.
- **الشرعية المؤسسية:** حيث إن تعدد اللجان التي تدعي المقاومة الشعبية وتعدد الأسماء والدلالات والمسميات، أحدث إرباكاً في مدى الشرعية المؤسسية لهذه المسميات، كما أن هذه

اللجان لا تبني برنامجاً مؤسسياً واضحاً، بمعنى آخر ليس لها برامج محددة تستند إلى رؤية واضحة يستطيع المراقب رؤيتها أو المؤيد لها الانضمام على هذا الأساس، وبالتالي فإن المؤسساتية (رؤى وآليات وبرامج) توجد شرعية بالمعنى الحقيقي، وإن لم يأخذ شكلاً قانونياً. (التميمي، 2014)

4.2.5 سمات الحركات الاحتجاجية الفلسطينية (هبة القدس مثلاً):

نظم الفلسطينيون العديد من الحركات الاحتجاجية ضد الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وتميزت هذه الحركات بعدة سمات، وتعتبر هبة المقدسيين في شهر يوليو/ تموز في العام 2017 مثلاً على الحركات الاحتجاجية التي استطاعت تحقيق أهدافها، والانتصار على انتهاكات الاحتلال المستمرة، وقد تميزت بعدة سمات، وفيما يلي أبرز هذه السمات: (البرغوثي، 2018)

1. تبنت هبة الأقصى والقدس مبدأ الاعتماد على النفس، وعدم انتظار ما سيفعله الآخرون، حيث آمن المشاركون فيها بالمثل القائل: "ما حك جلدك مثل ظفرك"، ولم ينتظروا توجيهات أو إرشادات من أحد، كذلك جسدت هذه الهبة مبدأ تنظيم النفس، بكل الوسائل الممكنة، وبلاستفادة من كافة المؤسسات الدينية والمجتمعية والمدنية، ثم إنها تحدثت الاحتلال وقراراته بوضوح وجلاء، وبتصميم وحزم. وفي يوم واحد، تبنت القدس مبادئ الانتفاضة الشعبية الأولى الثلاثة، الاعتماد على النفس، وتنظيم النفس، وتحدي الاحتلال.

2. سار الحراك الشعبي في تصاعد تدريجي متواصل ومتصاعد، ودون انتكاسات، لأنه بقي شعبياً ولم يُصادر سياسياً، وقد بدأ بالعشرات، ثم بالمئات، ثم بالآلاف، ووصل إلى عشرات الآلاف. وقد نجح لأنه تحرك بقوة الفكرة الجامعة، والنموذج الحي الذي وجد تجاوباً من الإحساس بالواجب، والرغبة في الاقتداء.

3. كانت قوة المشاركة الجماهيرية الواسعة، وعظمة تأثيرها، وقد مثلت هذه المشاركة الذروة التي يطمح كل فعل للمقاومة الشعبية أن يصل إليها.

4. كانت وضوح ودقة هدف الحراك الشعبي، والثبات في الإصرار عليه، رغم كل الضغوط، إزالة كل ما أقامه الاحتلال دون استثناء منذ 14 يوليو، ذلك كان الهدف، وذلك ما تم التمسك به حتى الدقائق الأخيرة قبل الدخول الشعبي الرائع للمسجد الأقصى، وحتى عندما تعاضمت

الضغوط، وناور الاحتلال مناورته الأخيرة بإغلاق باب حطة، لم تتردد الجماهير المشاركة في اتخاذ القرار بالعودة للاعتصام، حتى انكسر الاحتلال، وتحقق الهدف بشكل كامل.

5. تجسدت وحدة القيادة الشعبية والوطنية والدينية في هذه الهبة، وقد كانت وحدة تفاعلية، ولم تكن لتتجج، أو لتطاع، لولا احترامها الجليل لإرادة الجماهير الشعبية، وتغليبها لقرار هذه الإرادة في المنعطفات الحاسمة والدقيقة. ولربما كانت هذه الوحدة النموذجية، أكثر ما أذهل سلطات الاحتلال المعتادة على استغلال الانقسامات الفلسطينية، وعلى تغذيتها بكل الوسائل.

6. الإصرار الجماهيري على الطابع السلمي للحراك الشعبي، وللصلاة المقاومة، ورفض الانجرار لاستفزازات الاحتلال أو التجاوب مع عنفه الإجرامي، والذي أودى بحياة 5 فلسطينيين، وإصابة أكثر من 1500 جريح، بعضهم من الأطفال والنساء، وقد استطاع الفلسطينيون إيصال صوته وصورته للرأي العام العالمي، حيث يواجه الجيش الإسرائيلي مدعماً بالجنود والسلاح، جماهير سلمية عزلاء من السلاح، تتحدى جبروت الاحتلال. (البرغوثي، 2018)

7. احتفظت الجماهير الفلسطينية بزمam المبادرة، منذ اليوم الأول، وحتى اللحظات الأخيرة، وما بعدها، فلم تستطع السلطات الإسرائيلية برغم كل ما فعلته، من انتهاكات، وتهديدات، واستخدام القوة المفرطة، وحتى المراوغات العديدة لمفاوضة الفلسطينيين على القبول بأنصاف الحلول.

8. أثر العامل الديني في تثوير النفوس، وحالة التعاطف الكبيرة مع قضية المسجد الأقصى والقدس، وقد ذكر حاتم عبد القادر عضو مجلس الأوقاف الإسلامية والشؤون والمقدسات الدينية، أن المواطنين يستجيبون بشكل أكبر لانتهاكات تتعلق بالمسجد الأقصى، ويحدث التفاف جماهيري قوي حولها، أما بالنسبة لقضايا أخرى فيكون الالتفاف الجماهيري ضعيف نسبياً. (عبد القادر، 2019)

4.3 التحديات والمعوقات التي تواجه الحركات الاحتجاجية الفلسطينية:

حققت الحركات الاحتجاجية كأحد أشكال النضال الفلسطيني العديد من النجاحات، وعلى مختلف الصُّعد، فقد ساهمت في ترسيخ فكرة أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتنازل عن حقوقه، في ظل الانتهاكات القمعية الإسرائيلية، وإبقاء على حالة الاشتباك مع الاحتلال، كما أثّرت في زيادة التضامن الدولي والعربي مع القضية الفلسطينية، إضافة لنجاحات ميدانية أخرى.

وعلى الرغم من هذه النجاحات التي حققتها المقاومة الشعبية الفلسطينية بشكل عام، والحركات الاحتجاجية بشكل خاص، إلا أنها واجهت العديد من التحديات والمعوقات التي حدّت من فاعليتها على الساحة الفلسطينية.

وقد ذكر بعض قادة فصائل العمل الوطني الفلسطيني جملة من هذه التحديات والمعوقات، منهم مصطفى البرغوثي "الأمين العام للمبادرة الوطنية"، وأحمد مجدلاوي "أمين عام جبهة النضال الشعبي"، وقيس عبد الكريم "نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية"، وأبرز ما ذكروه ما يلي: (صوافطة، 2015)

أ. **الانقسام الفلسطيني**، وما ترتب عليه من اقتتال داخلي، ونزيف للقوة الفلسطينية، وانحراف البوصلة الفلسطينية من التحرير إلى استنزاف القوة الداخلية للشعب الفلسطيني، واستمرار حالة التشرذم الجغرافي.

ب. **غياب التنسيق بين المؤسسات الرسمية والسلطة الفلسطينية**، وفصائل العمل الوطني، نتيجة غياب الاستراتيجية الرسمية لتفعيل المقاومة الشعبية، علاوة على الضعف في التنسيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والمؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية.

ت. **المراهنة على المفاوضات**: راهنت القيادة الفلسطينية على المفاوضات كثيراً كوسيلة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، لكن وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن لم تأتِ المفاوضات بأي نتيجة تذكر.

ث. **ضعف الاقتصاد الفلسطيني**، وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، وانتشار البطالة، وصعوبة الظروف المعيشية والاجتماعية للفلسطينيين، كل ذلك جعل من المقاومة الشعبية ليست ضمن سلم أولويات الشعب الفلسطيني، إذ تسلل عامل اليأس والإحباط لديهم.

ج. **غياب ثقافة وطنية جامعة وواضحة في مقاومة الاحتلال**، وحداثة التجربة الشعبية لجيل الشباب الذي عاصر فترة المقاومة المسلحة، وشب على وقع انتفاضة الأقصى، وما تلاها من انتهاكات عدوانية إسرائيلية شديدة العنف تجاه الفلسطينيين، مما ولد ثقافة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بالوسائل العنيفة.

ح. **ضعف الإدارة الإعلامية للمقاومة الشعبية**، في ظل أهمية الإعلام وتأثيره على الشعوب، إضافة لعدم إجادة التعامل مع الإعلام وتوظيفه بشكل مؤثر، وأفضل مما هو عليه في سبيل إيصال الصورة الفلسطينية السلمية للرأي العام العالمي بصورة أكبر مما هو عليه الآن. وقد

اختلفت درجات إجابة التعامل مع وسائل الإعلام من مكان لآخر، حيث برع البعض مثل أهالي قرية بلعين في تجديد أساليبهم، واجتذاب وسائل الإعلام لتغطية احتجاجاتهم ضد الانتهاكات الإسرائيلية، فالمقاومة الشعبية، والحركات الاحتجاجية تحتاج لجمهور، ووسائل إعلام لتكون ذات تأثير فعال وقوي. (درويش و ريغي، 2018)

خ. **انعدام التنسيق مع الأنظمة العربية، والمؤسسات العربية الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي كجامعة الدول العربية، ومنظمات حقوق الإنسان.**

كما ذكر عدد من الناشطين والمشاركين في حركات الاحتجاج ضد الانتهاكات الإسرائيلية، نقاط الضعف الأساسية أو العقبات التي تعاني منها الحركات الاحتجاجية، من أهمها: (درويش و ريغي، 2018)

أ. **الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس:** يعتقد الكثير من الناشطين أن الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس له أثر كبير في إضعاف المقاومة الشعبية ضد الانتهاكات الإسرائيلية، وعدم توحيد الفلسطينيين خلف سياسة واحدة وبرنامج وطني يحشد الكل الفلسطيني خلفه.

ب. **عدم توافر استراتيجية متماسكة:** الكثير من حركات الاحتجاج التي نظمها الفلسطينيون كان عفويًا، أو سريع التنظيم بناء على حدث جديد، أو كرد فعل على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وبالتالي لم يكن هناك استراتيجية متماسكة وقوية قادرة على حشد الفلسطينيين بكافة أطيافهم خلفها، كما لم تتمتع العديد من الحركات الاحتجاجية بالقدرة على الاستمرارية والنفس الطويل، لعدة عوامل من أبرزها غياب الاستراتيجية الموحدة المتماسكة.

ت. **غياب التنسيق بين شبكات الناشطين المتنافسة فيما بينها:** حيث يركز بعض الناشطين في فعالياتهم ضد جدار الفصل، بينما آخرون ضد حواجز التفتيش، وغيرهم ضد المستوطنات، حيث لا يوجد تنسيق بينهم مثلما كان عليه في الانتفاضة الأولى.

ث. **ضعف الثقة في بعض قيادات المقاومة الشعبية:** يعتقد العديد من المواطنين أن بعض الأشخاص هم منتفعين من نضال الناشطين، ومن حركات الاحتجاج، حيث يبنون علاقات، ويحصلون على سفريات إلى الخارج، وعلى تمويل للمشاريع، حيث يقول أحد الناشطين: "لن

أكون عتبة يدوسها الناس كي يصعدوا إلى فوق، في حين أدفع أنا ثمن المشاركة وتستفيد القيادة وتقطف الثمار".

ج. تدني نسبة مشاركة أهل القرى التي فيها المقاومة الشعبية: في كثير من النقاط الساخنة، والتي تنظم فيها الاحتجاجات، يكون عدد الناشطين الدوليين والصحافيين، والسياح أكثر من عدد الفلسطينيين المشاركين في الاحتجاجات، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها: أن الجدار أصبح أمراً واقعاً في هذه المناطق وانتهى تشييده ولا يمكن القيام بأي أمر حياله، فهو أصبح أمراً واقعاً، إضافة لشعور عام بالهزيمة، لعدم تحقيق إنجازات ملموسة.

ح. غياب الإنجازات الملموسة المكتسبة كنتائج للنضال عبر المقاومة الشعبية: عانى الفلسطينيون نتيجة مشاركتهم في الاحتجاجات كثيراً، من خلال الاعتقالات والغرامات المالية، وغيرها من العقوبات التي تفرضها سلطات الاحتلال على الناشطين والمشاركين. وفي المقابل هناك غياب لإنجازات ملموسة من وراء نضال الفلسطينيين واحتجاجاتهم السلمية، فالجدار أصبح أمراً واقعاً، والانتهاكات الإسرائيلية مستمرة، لكن الأمر يختلف من مكان لآخر، ففي بعض المرات استطاع الفلسطينيون تحقيق انتصار ولو بشكل جزئي، وذلك مثلما حدث في حادثة البوابات الإلكترونية التي وضعتها قوات الاحتلال في محيط المسجد الأقصى، لكن في حالة الجدار وأمور أخرى فالأمر مختلف ولذلك ساد شعور بالهزيمة وخيبة الأمل لدى العديد من الفلسطينيين في كثير من المناطق، وأصبح بعضهم لا يؤمن بجذوى النضال الشعبي السلمي.

وقد أشار راسم عبيدات عضو هيئة العمل الوطني والأهلي المقدسية، ومختص بالشأن المقدسي، أن من أبرز معوقات الحركات الاحتجاجية وضعف التضامن مع القدس والمقدسيين هو: الانقسام الفلسطيني، وعدم الاتفاق على استراتيجيات توضح أشكال المقاومة تجاه الاحتلال، وبالتالي ضعف التجمع الشعبي وال جماهيري حول الحركات الاحتجاجية الشعبية.

كما ذكر زياد حموري مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أن من معوقات الحركات الاحتجاجية الشعبية، الحصار والإغلاق لأحياء كبيرة في القدس، وتقييد حركة المقدسيين، مما يعمل على إعاقة تضامن المقدسيين مع بعضهم، وتشكل حركة احتجاج واسعة.

خاتمة:

يرى الباحث أن الفلسطينيين قد استخدموا أساليب متعددة في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، وكانت الحركات الاحتجاجية أحد أشكال هذا النضال المستمر، ولم تكن حديثة العهد، بل استخدمها الفلسطينيون على مدار السنين، لكنها كانت تتشط تارة، وتهدأ تارة أخرى بحسب الظروف السياسي الراهن، ونشاط المقاومة المسلحة، وغيرها من العوامل.

بعد أن هدأت وتيرة المقاومة المسلحة في أعقاب الانتفاضة الثانية، وبدأ تشييد جدار الفصل في مختلف مناطق الضفة الغربية، عاود الفلسطينيون استخدام المقاومة الشعبية، وخصوصاً الحركات الاحتجاجية.

وقد أبدع الفلسطينيون في تنويع أساليبهم في الحركات الاحتجاجية، فلم يكتفوا بالمسيرات والاحتجاجات والاعتصامات، بل نظموا الأعراس الرمزية، وبنوا قرى من الخيام والطوب، وشكلوا اللجان الشعبية، كما عملوا على إغلاق بعض الطرق، ووثقوا الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، كما نظموا حملات المقاطعة الاقتصادية في محاولة لتكبيد "إسرائيل" خسائر اقتصادية، وإشراك الكل الفلسطيني في المقاومة.

وقد نجحت الحركات الاحتجاجية أحياناً، فيما أخفقت أحياناً أخرى في تحقيق نتائج ملموسة، ولذا واجهت العديد من التحديات والمعوقات والعقبات، من أبرزها: الانقسام الفلسطيني، غياب الاستراتيجية المتماسكة، ضعف الإدارة الإعلامية لإبراز أثر ودور الحركات الاحتجاجية، ضعف الاقتصاد الفلسطيني، غياب الدعم الخارجي للموس لهذه الحركات والقادر على التأثير على السلطات الإسرائيلية.

لكن على الرغم من ذلك فإننا في عصر تخطت فيه الحركات الاحتجاجية الحدود الوطنية، وصار لها تأثير على الرأي العام العالمي، مما يؤثر على القادة السياسيين وصنّاع القرار. وعليه فمهما بدت النشاطات التي ينظمها الفلسطينيون ضعيفة في تأثيرها على الإسرائيليين والحكومة الإسرائيلية، فمن خلال إصرارهم على مقاومتهم الشعبية يمكنهم تعرية الانتهاكات المستمرة للنظام الإسرائيلي في نظر الدوائر المتعاطفة معه حول العالم، والتي يمكنها ممارسة ضغوط على حكوماتها ومؤسساتها كي تتحرك.

الفصل الخامس: أبرز الاحتجاجات الفلسطينية في مدينة القدس خلال الفترة 2009-

2019

- 5.1 المبحث الأول: أبرز الاحتجاجات ذات الطابع السياسي والديني، ودورها.**
- 5.2 المبحث الثاني: أبرز الحركات الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، ودورها.**

الفصل الخامس

أبرز الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس ودورها خلال الفترة 2009-2019

شكّل الاحتجاج الشعبي أحد أبرز أساليب المقاومة الشعبية التي استخدمها المقدسيون ضد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحرمة المسجد الأقصى، واستهدافه بالتقسيم الزمني والمكاني، وتسارع وتيرة الاستيطان، واعتداءات المستوطنين على المقدسين، إضافة للمواجهات اليومية بين المقدسين وسلطات الاحتلال في أحياء حطة وسلوان ورأس العامود وشعفاط ومخيم شعفاط وحاجز قلنديا، والعيساوية.

ولم يكتف المقدسيون بتنظيم الحركات الاحتجاجية رداً على انتهاكات الاحتلال ضد المسجد الأقصى والمقدسات، بل نظموها ضد جدار الفصل، والاستيطان المستمر، وعمليات التهويد التي تطال كل مناحي الحياة في المدينة المقدسة.

وقد أبدع المقدسيون في ابتداع أساليب متنوعة من الحركات الاحتجاجية، منها: (المسيرات، الاعتصامات، الرباط في الأقصى، الصمود، تشكيل اللجان الشعبية، بناء قرى الاحتجاج، ...)، وقد كان لهذه الحركات دور بارز في مواجهة التهويد والانتهاكات الإسرائيلية، حيث في بعض الأحيان نجحت في تحقيق كافة أهدافها، وإيقاف هذه الانتهاكات، وفي أحيان أخرى نجحت في الحد بشكل جزئي من هذه الانتهاكات، وفشلت أحياناً في تحقيق أي من أهدافها.

5.1 أبرز الاحتجاجات ذات الطابع السياسي والديني، ودورها:

تطورت أساليب الحركات الاحتجاجية المقدسية كماً ونوعاً، واستطاع المقدسيون مراكمة نقاط القوة، وزيادة الوحدة والتعاون فيما بينهم، وقد تطورت أشكال الاحتجاجات الشعبية في اختيار مناطق معينة في القدس والصمود عليها، خصوصاً المناطق المهددة بالمصادرة بهدف إنشاء مستوطنات عليها، ورغم أن الاحتلال قمع هذه التجمعات التي أُطلق عليها أسماء قرى ومدن فلسطينية، إلا أن الفلسطينيين نجحوا ولو بشكل جزئي في الحد من الانتهاكات الإسرائيلية، مثل ما حدث في الخان الأحمر (عبد القادر، 2019).

تعددت الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس، واختلفت فيما بينها حول أهداف كل منها، فتارة كانت للحفاظ على المسجد الأقصى من التهويد والاقتحام، والتدمير، وتارة للحفاظ على الأرض من المصادرة، أو البيوت من الهدم، وتارة ضد قرارات سياسية تقرها بلدية القدس أو السلطات الإسرائيلية بحق المقدسيين، وفيما يلي أهم الحركات الاحتجاجية التي كانت ذات طابع سياسي أو وطني أو ديني:

- **الرباط في الأقصى 2000-حتى الآن:** يحرص المقدسيين وفلسطيني 48 على تكثيف الرباط في المسجد الأقصى، حتى لا يبقى وحيداً أو فارغاً خشية من اقتحامات المستوطنين أو الجيش الإسرائيلي لباحات المسجد، أو المحاولات المتكررة للتقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى، وبذلك نشأت ظاهرة الرباط في المسجد الأقصى في العام 2000. وقد أطلق الفلسطينيون عدة مشاريع لتشجيع الفلسطينيين على شد الرحال للأقصى، وإبقاء ساحاته مليئة بالمسلمين، ومن ذلك: (أخوات من أجل الأقصى، 2013)

أ. مسيرة البيارق: بدأ المشروع عام 2001 بإشراف مؤسسة عمارة الأقصى، وهي حافلات يومية تنطلق من أنحاء مختلفة في المدن الفلسطينية المحتلة عام 1948 بشكل مجاني للمسجد الأقصى، وهدفها إعمار المسجد الأقصى بالمصلين، وعمارة أسواق البلدة القديمة بالسياح.

ب. جولات مدارس القدس: بدأ المشروع في عام 2012 بإشراف مؤسسة عمارة الأقصى، حيث تنظم مدارس القدس جولات تعليمية وتنشيطية لطلبة المدارس للمسجد الأقصى،

والهدف منها دمج جميع فئات المجتمع المقدسي وحثهم على التواصل الدائم مع المسجد الأقصى.

ت. مصاطب العلم: بدأ عام 2001 بإشراف مؤسسة عمارة الأقصى، وهي حلقات لتعليم القرآن الكريم والحديث النبوي في باحات الأقصى، ويسهم هذا المشروع في الحفاظ على رباط دائم ومستمر للمصلين في الأقصى للحيلولة دون نجاح المستوطنين باقتحام المسجد الأقصى ومحاولة السيطرة عليه.

ومن خلال مشروع مصاطب العلم نشأت ظاهرة المرابطين والمرابطات، وهم رجال ونساء تتراوح أعمارهم بين 20-70 عاماً، يتركون بيوتهم وأعمالهم وأطفالهم، ويتواجد في المسجد الأقصى على مدار اليوم، وذلك لحمايته والرباط فيه بشكل دوري، وقد بلغ مجموع عدد المرابطين في عام 2014 حوالي 600 مرابط و650 مرابطة.

ويأتي المرابطين والمرابطات للمسجد الأقصى بشكل دوري، حيث يُقدر عددهم في الأيام العادية في ساحات المسجد الأقصى من 100 إلى 200 مرابط فقط في ساعات الصباح! ويمكن لهذا العدد أن يزداد قليلاً أو ينقص في فترة الأعياد اليهودية ويعود ذلك لتضييق الاحتلال على المسلمين فيحتجز الهويات ويكتب اسم كل من يدخل إلى المسجد الأقصى. ويستخدم الاحتلال طُرقاً عدة لإجبار المرابطين على الانسحاب من المسجد الأقصى، منها الضرب والقمع والاعتقال وسحب الإقامات والإبعاد عن المسجد الأقصى ومدينة القدس، وأيضاً وقف خدمة التأمين الصحي عنهم مما يعيق علاج المقدسي وأسرته.

وفي عام 2016 أصدرت السلطات الإسرائيلية ما يسمى بـ "القائمة الذهبية" وهي قائمة بأسماء 55 شخص من المرابطين والمرابطات ممن لهم دور بارز في الدفاع عن الأقصى وتحشيد المقدسيين لذلك، حيث يتم التركيز عليهم عند دخولهم لساحات الأقصى، ويتم معاقبتهم باستمرار بالاعتقال أو الإبعاد عن الأقصى لأسابيع أو شهور. (معلومة مقدسية، 2018)

- **المسيرات ضد الجدار 2005-حتى الآن:** يحتل الاستيطان، وجدار الفصل الموضوع الأهم للاحتجاجات والمسيرات التي يقوم بها المقدسيون في مدينة القدس، وتتطلق التظاهرات والمسيرات في بلدة سلوان في القدس بشكل مستمر، وقد كانت هذه المسيرات تخرج أسبوعياً عقب صلاة الجمعة، وذلك لمقاومة جدار الفصل ووحدات الاستيطان، ثم ما لبثت أن هدأت وتيرة المسيرات فصارت تخرج بشكل موسمي، وذلك في قرى أبو ديس، والعيزرية، والسواحرة،

وجبل المكبر، وحزما، والرام، وقلنديا، وبعض قرى شمال غرب القدس مثل بيت إكسا، وبدو. كما يقوم المتظاهرون أحيانا وفي تعبير عن سلمية مقاومتهم بتقييد أيديهم بالقيود، وإحاطة المسيرات بالأسلاك الشائكة، بينما يقوم آخرون بتقطيع الأسلاك الشائكة، التي تزرعها قوات الاحتلال في أراضي الفلسطينيين أثناء بناء جدار الفصل، والوحدات الاستيطانية. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)

- **مسيرات متنوعة:** نظم المقدسيون احتجاجاتهم ومسيرات لقضايا متنوعة، منها ما يخص القدس والمقدسيين، وأخرى فلسطينية وعربية وإسلامية، حيث نظم المقدسيون في 3 مارس 2008 مسيرات جالت شوارع القدس وأحياءها ضد المجازر والانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، وقد أُصيب واعتقل عدد منهم إثر هذه المسيرات. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 2008). إضافة لتظاهرة أخرى في 20 نوفمبر 2012 احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. (مؤسسة القدس الدولية، 2012)
- كما نظم المقدسيون مسيرات احتجاجاً على اعتداءات السلطات الإسرائيلية على تاريخهم، ومقابرهم، وتراثهم، حيث تظاهر مئات المقدسيين في 19 أغسطس 2010 احتجاجاً على قيام جرافات إسرائيلية بإزالة عدد من قبور مقبرة "مأمن الله"، واعتبروا ذلك اعتداء يهدف لطمس المعالم الإسلامية والعربية في المدينة. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 2010)
- كما نظم المقدسيون المسيرات احتجاجاً على شهداءهم، ومنها في 31 أكتوبر 2014 تظاهر مئات المقدسين في شارع صلاح الدين بالقدس عقب دفن الشهيد معتز حجازي، بالرغم من التشديدات الأمنية الإسرائيلية. (فلسطين اليوم، 2014)

- **الوقفات والاعتصامات:** نظم المقدسيون العديد من الوقفات والاعتصامات، وذلك ليجبروا السلطات الإسرائيلية على وقف انتهاكاتها وممارساتها ضدهم، كمواصلة الاستيطان التوسعي، ومصادرة المزيد من الأراضي، وبناء جدار الفصل، وحملات الاعتقالات بحق المقدسيين، وغيرها من القضايا.

حيث بتاريخ 1 أغسطس 2008 أمّت وفود تمثل الفعاليات الوطنية خيمة الاعتصام التي أُقيمت على أرض بيت حنينا القديمة شمال القدس، للتضامن مع أصحاب الأراضي المهدة بالتجريف واقتلاع الأشجار. وفي 25 فبراير 2009 قصد خيمتي الاعتصام في حي البستان ووادي حلوة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، العديد من الوفود الرسمية والشعبية

والشخصيات الاعتبارية، ووفود أوروبية، للتضامن مع السكان ضد هدم منازلهم، لصالح مخططات تهويدية في المنطقة.

كما أقامت "أم كامل" مواطنة مقدسية مسنة خيمة اعتصام احتجاجاً على طرد المستوطنين لها من بيتها في حي الشيخ جراح، وقد قامت السلطات الإسرائيلية بهدم خيمتها أكثر من سبع مرات، لما باتت تمثله عنواناً لصمود المقدسيين، حيث أصبحت مزاراً لكل المتضامنين المقدسيين والأجانب.

وفي 2010 أقام نواب مقدسيون في المجلس التشريعي الفلسطيني خيمة اعتصام في مقر الصليب الأحمر في مدينة القدس، وذلك احتجاجاً على قرار السلطات الإسرائيلية إبعادهم عن مدينة القدس، وقد زار هذه الخيمة العديد من المتضامنين الفلسطينيين والأجانب، وصار تمثل عنواناً لمقاومة المقدسيين لإبعادهم القسري عن مدينتهم. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)

وبتاريخ 29 نوفمبر 2018 نظم المقدسيون وقفة اعتصام ضد حملات الاعتقالات التي طالت عدد كبير من المقدسيين والقيادات الفلسطينية، حيث اعتقلت السلطات الإسرائيلية محافظ القدس عدنان غيث واستدعاء نائبه عبد الله صيام ومدير مكتبه محمد هلسة للتحقيق، واحتجاز جواز سفر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عدنان الحسيني ومنعه من السفر خارج الوطن واستدعائه للتحقيق، إضافة لعدد آخر من المقدسيين. (دنيا الوطن، 2018)

- **الإضراب الشامل:** كغيره من أساليب الاحتجاج استخدم المقدسيون أسلوب الإضراب كأحد أساليبهم في الاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، حيث دعا "الحراك الشبابي المقدسي" في 3 أكتوبر 2015 أهالي القدس لتنفيذ إضراب شامل على مستوى المدينة، بالإضافة إلى الدعوة إلى النفير إلى المسجد الأقصى المبارك، منذ صباح يوم الأحد 4 أكتوبر 2015، وذلك للدفاع عن الأقصى وأهله، ويأتي ذلك بعد مواجهات عنيفة اندلعت بعدد من أحياء البلدة القديمة منها سلوان، وأبو ديس، حيث استخدم جنود الاحتلال فيها القنابل الغازية والأعيرة المطاطية بغزارة ضد الأهالي. (مؤسسة القدس الدولية، 2015)

- **بناء قرى الاحتجاج 2013:** تنوعت الأساليب التي استخدمها الفلسطينيون في حركاتهم الاحتجاجية ضد الانتهاكات الإسرائيلية، ومن ذلك بناء قرى الاحتجاج، وكان أولها قرية باب الشمس، وقد ولدت فكرة "باب الشمس" في اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية، وهي مؤسسة

تقدم الدعم والإسناد إلى ناشطي المقاومة الشعبية، وبدأ التحضير لهذه الفكرة في يناير 2012، وبدأ تداول الفكرة، ومن ثم التخطيط للحاجات اللوجستية (الحشد، وضع خطة التنفيذ، الحفاظ على السرية، عنصر المفاجأة، ضم ناشطين من منطقة باب الشمس، البحث عن الأراضي الملائمة والاتصال بأصحابها)، وتمت عدة اجتماعات تحضيرية، وتم الإعلان عن إقامة "مخيم المقاومة الشعبية الأول" في منطقة الأغوار بعيداً عن المنطقة المستهدفة، وذلك للتنمية، وإخفاء الأمر عن السلطات الإسرائيلية. (قبطي، 2013)

وفي صباح 11 يناير 2013 انطلق المشاركون من رام الله إلى باب الشمس، وفي الطريق تم الإفصاح للمشاركين عن الهدف الرئيسي وهو إقامة قرية من الخيام والصمود فيها أطول فترة ممكنة كتعبير عن مقاومة الاحتلال، والحق الفلسطيني في الأراضي التي صادرها لتوسيع مستوطنة "معاليه أدوميم".

وقد وفرت "وزارة الحكم المحلي الفلسطينية-ملف الجدار والاستيطان" الخيام والبطانيات والفرشات لإقامة مخيم المقاومة الشعبية الأول، قام المشاركون بجهود شخصية ومن بعض الداعمين المحليين للمقاومة الشعبية بتوفير باقي مستلزمات بناء القرية، ونجحوا بإنشاء القرية في وقت قصير، كما تم إنشاء مركز إعلامي وتشغيله بشكل متواصل، وتم تسيير أمور القرية بشكل جيد. (قبطي، 2013)

وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم الخيام وإجلاء القرية المكونة من 200 شخص تقريباً، وذلك بمسوغ أنها تشكل "خطراً أمنياً" ويجب إزالتها، واستخدمت القوة المفرطة في ذلك، وقد أصيب 25 ناشطاً واعتقلت 150 آخرين (الجزيرة نت، 2013).

وقد كرر نشطاء فلسطينيون هذه التجربة في 20 يناير 2017، وحاصرتهم قوات الجيش الإسرائيلي، واعتقلت 6 نشطاء منهم، ومنعوا الصحفيين والإعلاميين من تغطية الحدث. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 2017)

الدور والتأثير: نجحت تجربة باب الشمس لفت الأنظار الفلسطينية لأهمية المقاومة الشعبية والاحتجاج الشعبي والسلمي، كما استطاعت حشد الفلسطينيين من كل الأطياف لتأييد هذه الفكرة وتشجيعها، ودعمها عبر الإعلام، وشهدت حالة التقاف شعبي غير مسبوق، وتواصل العديد من المسؤولين مع القائمين على باب الشمس، وحاول العديد تبني هذه التجربة، ونسب نجاحها له، كما

نجحت هذه التجربة في أنها شكلت تحدياً للاحتلال في الوصول إلى أراضي القرية، والتأكيد على حق العودة الفلسطيني. لكن القائمين على نموذج باب الشمس فشلوا في استغلال اليومين الذين بقوا فيهم في القرية، ولم يجهزوا خطة مدروسة لمواجهة إجلاء السلطات الإسرائيلية لهم، وخصوصاً على المستوى الإعلامي والشعبي. (قبطي، 2013)

كما نجحت تجربة باب الشمس في أن تولد تجارب أخرى بعضها مماثل، وبعضها مختلف، حيث قام فلسطينيون بتاريخ 13 يناير 2013 أي بعد يومين من إجلاء القرية بتزيين سيارة عرس رمزي حيث كانت العروس متضامنة إسبانية، والعريس كان فلسطينياً، ونجح المئات من الناشطين في اختراق الحواجز التي وضعها الاحتلال لمنع الوصول إلى باب الشمس، ولكن قبل عشرات الأمتار من موقع القرية انتظرتهم قوة عسكرية إسرائيلية منعهم من الوصول إلى القرية، وانشغل الجيش بقمع زفة العرس الرمزية، فيما نجح حوالي 20 من الناشطين في الوصول إلى القرية سيراً عبر الجبال، ورفع العلم الفلسطيني على أرض القرية. (قبطي، 2013)

لقد ألهمت قرية باب الشمس كثيرين، وكسرت حاجز الإحباط، حيث أُقيمت بعد باب الشمس خمس قرى فلسطينية، مثل باب الكرامة على أراضي بيت إكسا شمالي غربي القدس، المهددة من الاحتلال، وقد أُقيمت القرية بمبادرة مستقلة من أهالي القرية وشبانها.

كما جاءت تجربة باب الشمس الثانية، والتي أقام من خلالها ناشطون في 20 مارس 2013 حي "أحفاد يونس" على أراضي العيزرية في تلة مقابلة للتلة التي أُقيمت عليها باب الشمس الأصلية، وعلى الأرض نفسها المهددة بالمصادرة، وجاءت تجربة "أحفاد يونس" بالتزامن مع زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لفلسطين، وتمت دعوة ناشطين إلى المشاركة في مهرجان تمويهي في جامعة القدس أبو ديس، ومشوا في شوارع أبو ديس والعيزرية كي يصلوا إلى الأرض المقرر إنشاء "أحفاد يونس" عليها، وكانت الخيام في انتظارهم، واستطاعوا البقاء فيها أربع أيام وليالٍ قبل أن يتم إجلاؤهم بالطريقة نفسها التي تم إخلاء باب الشمس الأولى بها.

كما أن تجربة "أحفاد يونس" لم تقم بالاستئناف إلى المحكمة الإسرائيلية اعتماداً على تجربة باب الشمس الأولى، وثانيهما أنها لم تهدر كثيراً من المال والمعدات، فالجيش عندما دخل القرية لم يجد إلا خيمتين كبيرتين وبعض الخيام الصغيرة، وبالتالي كانت الخسائر المادية قليلة.

ولكن لم ينجح الحي في إثارة الاهتمام والحشد الشعبي كما حدث في باب الشمس الأولى، وذلك لعدة أسباب: (جاءت "باب الشمس 2" بعد عدد من القرى التي أُقيمت وتم إخلاؤها، الأمر الذي أدى إلى استهلاك الفكرة. وربما كان توقيت هذه التجربة غير صائب، إذ انشغل الجميع بمن فيهم الإعلام بزيارة أوباما لفلسطين، فلم تنل "أحفاد يونس" التغطية الملائمة. كما حاولت السلطة الفلسطينية الهيمنة منذ باب الشمس الأولى ثم الثانية وربطهما بهما، الأمر الذي أدى إلى نفور البعض منها، إضافة لمحاولة بعض الفصائل الهيمنة على التجربة، ومشاركتهم فيها منذ بدايتها، وإطلاق شعارات حزبية، الأمر الذي جعل المشهد مكرراً لنشاطات فئوية بحتة). (قبطي، 2013)

- **الهبات الشعبية في القدس 2014-2015:** يعتبر عامي 2014 و2015 من الأعوام التي شهدت تصاعداً في الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسيين، والمقدسات الإسلامية والمسيحية، من زيادة الاستيطان بشكل كبير وهدم البيوت، وتهجير المقدسيين، إلى زيادة اقتحامات المسجد الأقصى، واعتداءات المستوطنين المستمرة بحق المقدسيين، والتي كان أشهرها خطف وحرق الطفل محمد أبو خضير، تلاها قتل الطفل محمد سنقرط، إلى غير ذلك من الانتهاكات، وقد رفض المقدسيون السكوت على هذا الوضع، ما أدى لاشتعال المواجهات بين الشباب النشطين، وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فحدثت مواجهات استخدم فيها الشبان المقدسيون الحجارة والألعاب النارية، وأحياناً الزجاجات الحارقة، وقد بدأت بأفعال فردية. وما لبثت أن تحولت لاحتجاجات شعبية تعم مدينة القدس، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمسجد الأقصى، حيث تحول المسجد الأقصى لساحة مواجهة شعبية بين المقدسيين وقوات الاحتلال، كما انتقلت هذه الموجات الاحتجاجية والثورية إلى أحياء البلدة القديمة، وسلوان، وحي الثوري، وجبل المكبر، وشعفاط، لكن هذه الاحتجاجات ما لبثت أن تطورت في الاتجاه المسلح، حيث تصاعدت عمليات الطعن، والدهس، وغير ذلك من العمليات الفدائية الفردية. (مؤسسة القدس الدولية، 2014)

- **هبة باب الأسباط 2017 (البوابات الإلكترونية):** حدثت على إثر تنفيذ ثلاثة شبان فلسطينيين عملية إطلاق نار صباح يوم الجمعة الموافق 14 يوليو 2017 عند مداخل المسجد الأقصى ضد جنود إسرائيليين، فأجبر الجنود المتمركزين عند أبواب المسجد الشبان الثلاثة على الدخول لساحات الأقصى، وهناك انتهت عملية إطلاق النار بمقتل اثنين من عناصر الشرطة

الإسرائيلية، واستشهاد الشبان الثلاثة، وهم: محمد أحمد محمد جبارين 29 عاماً، ومحمد حامد جبارين 19 عاماً، ومحمد أحمد مفضل جبارين 19 عاماً)، وهم من بلدة أم الفحم.

واستغلت "إسرائيل" هذا الحدث، وحاولت أن تفرض مشروع مخطط له سلفاً للتحكم بالمسجد الأقصى وإغلاقه، وتقسيمه زمانياً كما حدث في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، فأعلنت إغلاق المسجد الأقصى المبارك، ومنعت رفع الأذان، ودخول الوافدين لصلاة الجمعة، وصادرت مفاتيح بوابات المسجد الأقصى، واحتجزت حراس المسجد بعد حملة اعتقالات واسعة في مدينة القدس. (مؤسسة القدس الدولية، 2018)

وفي 15 يوليو 2017 أعلنت "إسرائيل" منع الدخول للمسجد الأقصى إلى عبر "بوابات إلكترونية" أمنية، وذلك بهدف السيطرة الكاملة على المسجد الأقصى، وهنا بدأت هبة "باب الأسباط"، أو حادثة "البوابات الإلكترونية"، والتي عُرفت خلال العقد الأخير بأنها أوسع حركة احتجاج شعبية فلسطينية خاضها الفلسطينيون ضد "إسرائيل"، وجمعت كافة أطراف الشعب الفلسطيني تحت مظلة واحدة، ومطلب وهدف واحد، وهو عودة الأوضاع في المسجد الأقصى لما كانت عليه قبل تاريخ 14 يوليو 2017 وإزالة كل ما تم وضعه من بوابات أو كاميرات أو أية قيود أخرى تم فرضها حديثاً.

رفض المقدسيون الانصياع للقرارات الإسرائيلية، حيث رفضوا دخول الأقصى عبر البوابات الإلكترونية، وطالبوا بإعادة الوضع لما كان عليه قبل 14 يوليو 2017، واعتصموا عند أبواب المسجد الأقصى، خاصة باب الأسباط، وبدأت حركة احتجاج واسعة، بدأت تنتقل إلى كافة المدن الفلسطينية، وبعض العواصم العربية والإسلامية والعالمية، حيث شهدت العديد من العواصم حول العالم مسيرات دعم للمقدسيين ومطالبهم.

ورغم سلمية اعتصام المقدسيين عند أبواب الأقصى، إلا أن السلطات الإسرائيلية اعتدت على المعتصمين، واستخدمت الرصاص الحي والمطاطي ضدهم حيث أُصيب نحو 40 مقدسياً بجروح مختلفة عند باب الأسباط يوم 16 يوليو 2017، واعتقل العديد منهم، وفي 18 يوليو 2017 أُصيب نحو 50 مقدسياً عند باب الأسباط أيضاً، من بينهم الشيخ عكرمة صبري مفتي الديار الفلسطينية، وخطيب الأقصى السابق، واستمر الحال هكذا خلال فترة الاعتصام.

(مؤسسة القدس الدولية، 2018)

أطلق المقدسيون على الجمعة الثانية 21 يوليو 2017 تسمية "جمعة الغضب"، ودعت فصائل فلسطينية ومرجعيات دينية فلسطينية للنفير العام ونصرة الأقصى، والتوجه للقدس والمشاركة في صلاة الجمعة بأقرب نقطة من المسجد الأقصى، وشهدت مدينة القدس مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي ما أسفر عن وقوع 3 شهداء، وحوالي 377 إصابة في مدينة القدس حسب إحصائيات الهلال الأحمر الفلسطيني، فيما أصيب 110 آخرين في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية. (الجزيرة نت، 2017)

وفي صباح يوم السبت 22 يوليو 2017 أعلنت السلطات الإسرائيلية عن استبدال البوابات الإلكترونية بكاميرات مراقبة متطورة سيتم بناؤها على جسور حديدية عند مداخل الأقصى، وداخل البلدة القديمة، الأمر الذي رفضه المقدسيون، وجددوا مطالبهم برفض البوابات الإلكترونية والكاميرات وأي إجراء أو تغيير أمني تهويدي في المسجد الأقصى ومداخله، واستمر اعتصام المقدسيين 14 يوماً إلى أن أعلنت السلطات الإسرائيلية في 27 يوليو 2017 إزالة البوابات الإلكترونية والجسور الحديدية وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 14 يوليو 2017.

وقد دخل عصر يوم الخميس 27 يوليو أكثر من 100 ألف فلسطيني من القدس وخارجها إلى باحات المسجد الأقصى، وحاولت "إسرائيل" إغلاق باب حطة، لكن المقدسيون رفضوا ذلك، ودخلوا من كافة أبواب المسجد الأقصى، وبذلك انتهت حركة احتجاجية مقدسية بتحقيق كافة مطالبها والنجاح بها. (مؤسسة القدس الدولية، 2018). وقد كانت حصيلة هذه الهبة 5 شهداء، و650 مصاباً، وأكثر من 500 معتقل. (دنيا الوطن، 2017)

الدور والتأثير: ومما ميز هذا الاعتصام بأنه وحد كافة المقدسيون خلف مطالب واضحة ترفض السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، أو إحداث أي إجراء أمني تهويدي على المسجد، كما تميز بتوحد خلف قيادة واحدة، إضافة لصورة التعاون بين المقدسيين، حيث كان هناك من يوفر الوجبات الغذائية والمشروبات، وهناك من عمل على إسناد المعتصمين إعلامياً، وعائلات خصصت بيوتها في محيط الأقصى لاستقبال المرافقين، وعائلات أخرى فتحت أبوابها لعلاج المصابين نتيجة المواجهات.

• **الخان الأحمر 2018:** يعتبر الخان الأحمر أحد التجمعات البدوية المستهدفة بالتهجير في المنطقة (ج) من الضفة الغربية المحتلة، ويخضع لسيطرة "إسرائيل" الإدارية والأمنية، ويقع شمال شرق القدس على بعد 15 كم منها، ويؤوي التجمع 50 عائلة بدوية من عشيرة الجهابين، وتضم 180 شخصاً. ويقع الخان في المنطقة E1 (E1 هو مشروع يهدف لربط الكتل الاستيطانية في الضفة بالقدس، وبذلك يفصل شمال الضفة عن جنوبها)، وفي عام 2009 أُقيم في الخان الأحمر مدرسة (مبنية من الطوب والإطارات) بدعم إيطالي، ويقصد المدرسة طلاب التجمعات البدوية الذين كانوا يضطرون إلى قطع مسافات بعيدة للوصول إلى مدارس الضفة، ويفتقر الخان للخدمات الأساسية كالطرق والكهرباء ونظام الصرف الصحي، وغيرها من الخدمات. (درزي، 2018).

وقد أصدرت السلطات الإسرائيلية في أواخر عام 2011 قراراً عسكرياً يقضي بترحيل عرب الجهابين القاطنين في الخان الأحمر، وشرق العيزرية قرب مستوطنة "معاليه أدوميم"، ومناطق أخرى، وذلك من أجل فتح الطريق للتوسع الاستيطاني، بذريعة أنهم "يشكلون خطراً أمنياً على المنطقة"، ومع ذلك فإن الفلسطينيين في الخان الأحمر صمدوا رغم كل الضغوط، وتشبثوا بأرضهم وحافظوا على أسلوب حياتهم البدوي.

كما هدمت السلطات الإسرائيلية 12 منشأة في الخان الأحمر في عام 2016 بالذرائع التقليدية (بناء دون ترخيص)، وفي مارس 2017 أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدم جميع المنشآت في الخان الأحمر، وفي أغسطس من العام نفسه أعلن وزير الجيش الإسرائيلي أفينغور ليبيرمان أن الحكومة الإسرائيلية ستقوم بإخلاء تجمعات الخان الأحمر بأكملها خلال عدة أشهر.

معظم مباني الخان الأحمر كان مشمولاً بأمر احترازي من المحكمة العليا الإسرائيلية يمنع ما الإدارة المدنية الإسرائيلية من تنفيذ أوامر الهدم، ولكن في مايو 2018 عدلت المحكمة ذاتها عن قرارها، وأيدت إخلاء الخان الأحمر في نهاية مايو 2018.

وفي 4 يوليو 2018 أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على محاولة تفكيك التجمع السكاني وطرد الأهالي منه بالقوة، وقد دافع الفلسطينيون عن مساكنهم وقريتهم بأجسادهم العارية، حيث وقفوا أمام الجرافات، وحاولوا التصدي لأمر الهدم، إلا أن قوات الاحتلال هاجموا الأهالي بكل قسوة، وشاهد العالم مشاهد مروعة لأطفال فلسطينيين انتابتهم حالات هلع ونوبات صراخ، وهم

يرون وقائع الطرد القسري وتتكيل القوات الإسرائيلية بآبائهم، إضافة لصور مشاهد جر أمهات وسجلهن وتقبيد نساء وفتيات وهنّ ممدات أرضاً مع الدوس على ظهورهن، وتعفير وجوههن بالرمال. (شاكر، 2018)

بعد الانتقادات المتعددة حول العالم التي أثارها مشاهد التنكيل الصادم بالمواطنين الفلسطينيين في الخان الأحمر، انسحبت آليات الاحتلال فجأة من الموقع عصر يوم 5 يوليو 2018، ثم أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية مساء نفس اليوم قرار بتجميد أوامر الهدم الصادرة إلى حين لنظر في الالتماس الذي قدمه الأهالي، وفي يوم 12 يوليو تم تأجيل النظر في القضية وتجميد أوامر الهدم حتى 15 أغسطس 2018، ثم أصدرت المحكمة أمراً بالهدم في سبتمبر 2018 وأمهلت الحكومة الإسرائيلية حتى نهاية أكتوبر لتنفيذ أوامر الهدم. (شاكر، 2018).

الدور والتأثير: لكن حالة التأهب والاحتجاج الشعبي لأهالي الخان الأحمر، وانضمام مئات المعتصمين من الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب من خارج الخان الأحمر إلى الأهالي، إضافة للتوثيق الإعلامي المستمر، خلق حالة من التضامن الدولي للقضية، ومنع الحكومة الإسرائيلية من إمكانية تنفيذ أمر الهدم وإخلاء القرية، وبذلك نجح أهالي الخان الأحمر في احتجاجهم ونضالهم الشعبي ضد الانتهاكات الإسرائيلية، ومحاولة طردهم من أرضهم، وبقيت الحكومة الإسرائيلية تؤجل أمر هدم القرية حتى تاريخه.

- **هبة باب الرحمة 2019:** أصدرت السلطات الإسرائيلية قراراً بإغلاق منطقة باب الرحمة عام 2003، والامتناع عن استخدام قاعاتها، وظل المبنى مغلقاً حتى بداية عام 2019. تكررت اقتحامات المستوطنين لمنطقة باب الرحمة، وأداء صلوات ورقصات خلال عام 2018، وبداية عام 2019، فيما ضاعفت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها في بداية فبراير 2019 بمنع كل من يقترب من منطقة باب الرحمة، بما في ذلك موظفو دائرة الأوقاف، وخشي الفلسطينيون أن يتم تحويل المنطقة إلى كنيس يهودي، أو تصبح تحت السيطرة الإسرائيلية بشكل تام، ويمنع الفلسطينيين من الوصول إليها. (متراس، 2019)

في 14 فبراير 2019 قام أعضاء من مجلس الأوقاف الإسلامية بالصلاة داخل مبنى باب الرحمة، وعلى إثر ذلك أغلقت السلطات الإسرائيلية باب الرحمة الحديدي بالسلاسل الحديدية

في 17 فبراير 2019. فرد الفلسطينيون في اليوم التالي بأداء العشرات منهم صلاة الظهر قرب باب الرحمة، لتنتهي صلاتهم بتحطيم الباب الحديدي.

وفي 19 فبراير 2019 قامت دائرة الأوقاف بإعادة تركيب الباب الحديدي، وأعلنت السلطات الإسرائيلية عن إزالة الأقفال التي وضعها على باب الرحمة، وبذلك عدّ المسؤولين في دائرة الأوقاف أن الأزمة قد انتهت. (متراس، 2019)

لكن المقدسيين اعتبروا أن الأزمة لم تنته بعد، وأنها فرصة لإعادة فتح مبنى باب الرحمة المغلق منذ عام 2003، وبناءً عليه قرر شبان مقدسيون التوافد على باب الرحمة، وأداء الصلاة عنده، الأمر الذي واجهته السلطات الإسرائيلية بتحويل ساحات المسجد الأقصى إلى ثكنة عسكرية، وإجراءات تشديديه أخرى. وقد دعا الفلسطينيون إلى نفيهم عام يوم الجمعة 22 فبراير 2019، وتمكنوا من افتتاح مصلى الرحمة، وأداء صلاة الجمعة داخله. وقد شارك في هذه الصلاة المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، وأعضاء مجلس الأوقاف، ورئيس المجلس الأعلى للأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ عبد العظيم سلهب، وقرر مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس تعيين إمام لمصلى باب الرحمة، وعدم الاعتراف بأي قرار إسرائيلي بخصوص المسجد الأقصى. (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2019)، واعتقلت السلطات الإسرائيلية خلال هذه الأحداث ما يزيد عن 100 فلسطيني. (صفا، 2019)

الدور والتأثير: استطاع الفلسطينيون الانتصار في هذه الحركة الاحتجاجية، وتحقيق أهداف أكثر مما كان مرسومًا في بداية الهبة، حيث كانت الهبة أشبه بكرة تليج متدحرجة، وداوموا على الصلاة في مصلى الرحمة بأعداد ليست قليلة خشية من أن تقوم السلطات الإسرائيلية بإعادة إغلاقه بالقوة. وبذلك استطاع الفلسطينيون تثبيت هذا الانتصار.

وجهت الهبات الشعبية الأخيرة في القدس رسائل للاحتلال بأن الهبات القادمة يمكن أن تكون أكبر حجمًا، وأكثر تنظيمًا، وأقوى تفاعلًا، (حموري، 2019). كما أثبتت هذه الهبات بأنه يوجد في القدس قوة شعبية قادرة على حماية نفسها، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق بعض النتائج والانتصارات. بالرغم من ذلك لا تستطيع هذه الحركات الاحتجاجية تحقيق انتصارات كبيرة بشكل دائم، ولكن بدعم صمود المقدسيين يمكن زيادة مراكمة هدم هذه الحالة. (عبد القادر، 2019)

5.2 أبرز الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، ودورها:

يعتبر الطلبة، وخصوصاً طلبة الجامعات هم عماد الحركة الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي، إضافة إلى القوى النسوية، وهناك بعض القوى المقدسية الأخرى من قبيل النقابات وبعض المؤسسات. وتتنوع هذه الحركات بعضها على شكل مجموعات شبابية توثق الحياة الاجتماعية والمحال التجارية وتصور الانتهاكات الإسرائيلية، وتقوم بتنظيم جولات في القدس. كما شكلت بعض القضايا محوراً لهذه الحركات الاحتجاجية، ومن أبرزها قضية انتشار المخدرات في القدس، وتسهيل السلطات الإسرائيلية لذلك، أو غضها الطرف عن هذه الظاهرة، مما يؤكد تشجيعها لها.

إضافة لذلك كان هناك العديد من الأنشطة لهذه الحركات مثل الندوات العامة، وورش العمل، والمخيمات الصيفية، وأسهمت هذه النشاطات في محاربة الظواهر السلبية التي يشجعها الاحتلال الإسرائيلي، أو يرغب في انتشارها في أوساط المقدسيين، مثل ظاهرة المخدرات وتغييب المفهوم الوطني والحفاظ عن المقدسات، علاوة على محاربة انتشار الثقافة اليهودية والعبرية بين أوساط المقدسيين، مثل الأغاني العبرية. (شاهين، 2013)، وفيما يلي أبرز الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي، والتي يُشرف عليها مؤسسات مقدسية:

- **مؤسسة الجذور الشعبية المقدسية:** هي مؤسسة فلسطينية في مدينة القدس، تسعى إلى تطوير حركة فلسطينية، توضح للعالم الواقع الحياتي والسياسي في مدينة القدس، وتسعى لإنشاء حركة للمقدسيين، وقد أطلقت عدد من المشاريع الاجتماعية والشعبية لمقاومة تكتيكات ومخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة بحق مدينة القدس والمقدسيين، كما تسعى الجذور الشعبية المقدسية إلى التعرف والتواصل مع مجموعات التضامن العالمية مع القضية الفلسطينية والشتات الفلسطيني في أنحاء العالم، والتي تصبو إلى المساهمة بدعم بقاء القدس العاصمة الفلسطينية وتعزيز الحراك الشعبي المقدسي، وقد أطلقت المؤسسة عدداً من المشاريع الاجتماعية لمقاومة الانتهاكات الإسرائيلية، مثل: (الجذور الشعبية المقدسية، 2019)

أ. مشروع "أنا الولجة" و"أنا الثوري/ سلوان": هما مشروعان تشاركيان تم تصميمهما لتدريب الشباب على استخدام التصوير لعكس التحديات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤثر على حياة المقدسيين اليومية. حيث قُدمت الأدوات والمهارات اللازمة للشباب لعرض

قصصهم وعكس الواقع المقدسي للجمهور الواسع القابع خلف الحواجز الجغرافية والثقافية، أو حتى الإسمنتية. وقد سعت هذه المشاريع لتوفير فرص مستدامة للمقدسيين الذين يستخدمون هذا النوع من المقاومة.

ب. مشروع دليل "وجود": هو دليل سياحي سياسي لمدينة القدس، يستعرض معالم المدينة وما تزود به زائريها من مواقع سياحية وحياة ثقافية، ويرسم الكتاب صورة عن واقع الأحياء والقرى في القدس المحتلة من منظور جذورها الشعبية، كما يدعو دليل "وجود" زوار القدس إلى دعم النضال الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة إما من خلال دعم الاقتصاد الفلسطيني أو التطوع في القدس، من خلال فهم الواقع السياسي لهذه المدينة المقدسة.

ت. مبادرة "أحكيها فلسطيني": وهي حملة تهدف لرفع الوعي إزاء المصطلحات العربية المغلوطة في وصف أو التعبير عن مكان، أو حدث، فلسطيني معين، بما في هذا الاستخدام من "خطأ" يؤثر على بلورة الهوية الفلسطينية وكذلك على الوعي السياسي تجاه القضية الفلسطينية. مثل استخدام كلمة "معبر قلنديا" في الأخبار الفلسطينية والعربية ولكن هذا المصطلح خاطئ، والصحيح هو حاجز احتلالي يفصل بين مدن فلسطينية، وهكذا.

ث. مشروع "حواديت البلدة القديمة": هو مشروع وسائط متعددة تشاركي، يعمل على تدريب الفتيات الفلسطينيات على الإبداع في توضيح الثقافة المحلية، والتاريخ، والهوية والمكان، ويتم تحسين مهارات اللغة الإنجليزية للمشاركات، وتطوير مهاراتهم في سرد الحكايات والتصوير، ومن ثم يقمن بجولات في أحياء البلدة القديمة المختلفة، ويجرين المقابلات مع ساكنيها، ويتم مشاركة هذه القصص عبر مواقع الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

ج. مشروع "جولة القدس السياسية": وتهدف جولة الجذور الشعبية المقدسية السياسية إلى تعريف الزوار على واقع الحياة السياسية والاجتماعية في القدس، من خلال شرح سياسات الاحتلال التي تهدف إلى تهجير الفلسطينيين من القدس. وتبدأ الجولة بشرح مقتضب لمدة 45 دقيقة بهدف تزويد السياق التاريخي للواقع السياسي في القدس المحتلة. وتنظيم جولة حول مدينة القدس بالباص، تشمل 6 محطات داخل وخارج الأحياء الفلسطينية وتغطي عدة قضايا جوهرية في الحياة المقدسية، كالمكانة القانونية، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، وهدم المنازل والاستيطان.

- **مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس:** نظم المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) في عام 2015 مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس، ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات ومهارات شباب وشابات من مدينة القدس، ورفع مستوى وعيهم حول سياسات التهجير القسري التي تنفذها "إسرائيل" على جانبي "الخط الأخضر" بشكل عام وفي القدس بشكل خاص، وذلك من خلال ورشات العمل، والتدريبات المهارتية والزيارات الميدانية. (بديل، 2015)
- **فعاليات ثقافية ورياضية:** نظم المقدسيون فعاليات ثقافية ورياضية في مواجهة النشاطات الاستيطانية والتهويدية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق مدينة القدس، ففي 3 يونيو 2015 نظم الحراك الشبابي المقدسي فعالية "كرنفال القدس لنا" ضد نشاطات "مهرجان الأنوار التهودي"، وشمل الكرنفال وقفة احتجاجية، وفعاليات فنية تراثية، وفعاليات ترفيهية، منها الرسم على الوجوه، وتطبير البالونات، وتوزيع الهدايا، إضافة إلى أناشيد تراثية فلسطينية، ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتدت عليهم، وفرقتهم بالقوة، وأطلقت قنابل صوتية تجاههم، مما أدى لإصابة بعض المتظاهرين برضوض طفيفة. (عربي 21، 2015)
- **مسيرات احتجاجية:** نظم الفلسطينيون في مدينة القدس تظاهرات ضد التمييز العنصري، والاعتقالات، حيث نظم طلاب فلسطينيون في الجامعة العبرية في القدس في 9 مايو 2014 تظاهرة احتجاجية رفضاً لحرية التعبير التي تمارسها الجامعة ضد الطلاب الفلسطينيين. (مؤسسة القدس الدولية، 2014)
- **الحراك الشبابي المقدسي:** تعتبر مجموعة "شباب من أجل القدس" من أوائل وأبرز المجموعات الشبابية التي شكّلت حالة "الحراك الشبابي الفلسطيني" في القدس، إضافة إلى مجموعات أخرى، وقد ظهرت في عام 2011، وكان محور ظهورها هو الثورات العربية، ولكن بسبب خصوصية القدس من حيث غياب السلطة، جعل الاهتمام الطاعي لها قضايا اجتماعية، فوضعت المجموعة في تعريفها لنفسها على فيسبوك: "شباب من أجل القدس: نحن مجموعة شباب من القدس لا يوجد لنا أي انتماء حزبي أو سياسي، نعاني يومياً من الممارسات الخاطئة في القدس، ونعلن رفضنا لما يلي: معاكسات البنات في الشوارع، وعلى أبواب المدارس؛ تعاطي المخدرات وانتشارها بشكل كبير في صفوف الشباب المقدسي؛ أن يكون الشباب بلا هدف أو رؤية؛ هدفنا أن تكون القدس رمزاً للثقافة والكرامة والحرية". وقد نفذت المجموعة

نشاطات غلب عليها الطابع الاجتماعي والثقافي، مثل زيارة المرضى، وحملات النظافة، والوقوف أمام مدارس البنات لمنع المعاكسات. (عزم، 2019)

لكن هذا الطابع لم يرض جميع المشاركين، فانبثقت من المجموعة جماعة أخرى حملت اسم "هنا القدس" التي تبنت نشاطات ضد التطبيع، ومساندة الأسرى ذات طابع وطني عام، إضافة لمجموعة أخرى تُعنى بالتصوير، والثقافة والوعي بهوية وتاريخ المدينة كمجموعة "صور وأنت ماضي" ومجموعة "نبض القدس".

وقد تحول العديد من هذه الأنشطة من الاجتماعي والثقافي إلى السياسي، ففي مارس 2014، وبمبادرة من مجموعة تُسمى "شباب اللد"، والتي تشكلت في منطقة جبل المكبر في القدس عام 2012، من نحو 10 شباب، تنظيم أطول سلسلة قراءة حول أسوار القدس، وسُميت بسلسلة للقراءة والصمود، في إشارة لالتصاق الثقافي بالوطني. (عزم، 2019)، وفي 10 يونيو 2016 أصدر وزير الجيش الإسرائيلي "أفيغدور ليبرمان" أمراً عسكرياً اعتبر بموجبه "الحراك الشبابي الفلسطيني" منظمة خارجة عن القانون، ومحظورة في "إسرائيل"، وبموجب هذا القرار يتم اعتبار المنتمي إلى هذا الحراك مخالفاً للقانون، ويتم اعتقاله، كما تُصادر أموال الحراك إن وُجدت. (الجزيرة نت، 2016)

● **تعزيز الثقافة الفلسطينية المقاومة:** يعتبر نشر الثقافة الفلسطينية المقاومة، والكتابة عن تجارب نجاحها من الأساليب التي تعزز صمود المقدسيين، وتزيد التضامن الشعبي والدولي معهم، ومن كتاب "انتصار الغضب 2017/7" للكاتب المقدسي عيسى القواسمي، والذي يروي فيه الكاتب عن تجربة هبة باب الأسباط، حيث يذكر عن يوميات إغلاق الأقصى في شهر يوليو 2017، والفعاليات الفلسطينية بعد كسر قرار الاحتلال بإغلاق الأقصى، وتوثيق لحظات الانتصار، إضافة لقصص أطفال وشيوخ وأجانب مع المكان المقدسي، وتصوير حياة المقدسيين الاجتماعية أثناء أحداث الهبة، ويروي تفاصيل الحياة اليومية في القدس. (أسعد، 2018)

● **تنظيم مخيمات صيفية:** نظمت اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية في القدس عشرات المخيمات الصيفية، والتي ضمت آلاف الأطفال، والشبان المقدسيين، وكانت هذه المخيمات عبارة عن معسكرات توعية ثقافية ووطنية، إلا أن هذه المخيمات انتهت في الوقت الحالي، ولم تعد هذه اللجنة قائمة، وتعمل بلدية القدس الإسرائيلية الآن على تنظيم مخيمات صيفية،

وترصد إمكانات مادية كبيرة، إضافة لرحلات لمدارس البلدية، يُشرف عليها مرشدين إسرائيليين، يقومون على نشر الرواية الإسرائيلية بين الجيل الناشئ. وهذا أثر على وعي جزء من الجيل الناشئ، ويحاول المقدسيون محاربة هذه الظواهر، ولكن الإمكانات الإسرائيلية أكبر بكثير من الإمكانات الفلسطينية. (عبد القادر، 2019)

الدور والتأثير: لا تقل أهمية الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي في مدينة القدس، عن تلك ذات الطابع السياسي والوطني والديني، فكل له وظيفته، ومن أكثر ما يميز الحركات ذات الطابع الاجتماعي في القدس هو دعمها لصمود المقدسيين، وبقاءهم على أرضهم، وتعزيز الثقافة الوطنية، إضافة لربط المقدسيين بأرضهم، وبيوتهم، وضرورة تمسكهم بمقدساتهم، ودفاعهم عنها، كما تبرز هذه الحركات الاحتجاجية النشاطات المقدسية، وتعزز الوجود الفلسطيني في القدس. كما تُنظم العديد من المشاريع التي تهدف لتعريف غير المقدسيين بمعالم مدينة القدس التاريخية والوطنية والثقافية، وذلك لمواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف لطمس الهوية الفلسطينية والإسلامية في المدينة المقدسة، وتغييب أي مظهر يدل على الهوية والثقافة الفلسطينية. إلا أن هذه الحركات لم تحقق انتصارات مباشرة وملموسة وكبيرة على أرض الواقع بالنسبة للمقدسيين كتلك الحركات ذات الطابع السياسي والديني.

خاتمة:

كانت الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس في نهاية العقد الماضي ذات أعداد محدودة نسبياً، وتنظيم ضعيف غير متماسك، ولم تكن تمتلك استراتيجيا متماسكة، وذلك بسبب أن منظميها بعض القرى المتضررة من جدار الفصل، وأحياناً بعض العائلات، ولم تكن ذات انتشار واسع، لذا كانت لا تحقق نتائج ملموسة في الغالب.

إلا أنها مع الوقت ومع تراجع المقاومة المسلحة بسبب (عزل جدار الفصل والحواجز العسكرية المدن الفلسطينية عن بعضها، ملاحقة السلطة الفلسطينية للمقاومين، اقتصار العمل المسلح على فئة قليلة من الناس)، وزيادة الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسيين، وجدار الفصل، والحواجز العسكرية، وغيرها، زادت فعالية الحركات الاحتجاجية، وأصبح لها دور وتأثير أكبر، كما استطاعت مع مرور الوقت زيادة انتشارها في أوساط المقدسيين، وزيادة عدد المتفاعلين والناشطين والمشاركين فيها، فأبدعت بأساليبها فنظمت في عام 2013 قرى الاحتجاج، والأعراس الرمزية، ثم حصلت هبة القدس في عامي 2014 و2015 وتميزت بالعمليات الفردية (طعن، دهس، ...)، إلا أن الاحتجاجات الشعبية لم تتوقف، وأكثر ما كان يوحد المقدسيون في احتجاجاتهم هو المسجد الأقصى، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحقه.

حتى وصل في عام 2017 لهبة باب الأسباط التي اعتبرت نقلة نوعية للحركات الاحتجاجية، حيث استطاعت توحيد المقدسيين، والكل الفلسطيني خلفها، كما كانت المشاركة فيها كبيرة جداً، إضافة لتوحد مطالب المعتصمين، وعملهم وفق استراتيجيا متماسكة ما جعلها تؤتي ثمارها، وتتجح في تحقيق أهدافها، ما ولد عند المقدسيين ثقة بالنفس، وبقدرتهم على تحقيق انتصارات نوعية من خلال الحركات الاحتجاجية والمقاومة الشعبية.

ثم في العام 2018 حاولت السلطات الإسرائيلية هدم قرية الخان الأحمر، إلا أن الفلسطينيين عموماً والمقدسيين وقفوا بوجه قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال تماسكهم، وتوحدهم، والتغطية الإعلامية الكبيرة التي حظي بها الخان الأحمر، استطاعوا إيقاف هدم القرية، ومن خلال احتجاجاتهم المتواصلة نجحوا بثني السلطات الإسرائيلية عن هدم القرية، وإن كان بشكل مؤقت.

ثم في العام 2019 كانت هبة باب الرحمة، والتي نجح المقدسيون فيها في فتح مصلى الرحمة والمغلق منذ عام 2003، وأدوا صلاة الجمعة داخله، وقامت الأوقاف بتعيين إمام للمصلى في خطوة أكدت عدم اعترافها بأي قرار إسرائيلي يخص المسجد الأقصى.

وتبين هذه الإنجازات المتلاحقة أن الحركات الاحتجاجية، والمقاومة الشعبية تستطيع تحقيق انتصارات على قوات الاحتلال إذا حظيت باستراتيجية متماسكة، وقيادة موحدة، وتنظيم جماهيري حاشد، وتغطية إعلامية منظمة ومتابعة لكل مسارات الأحداث، إضافة لتماسك الجماهير حتى بعد تحقيق الانتصار الأولي، وعدم الرضوخ لأنصاف الحلول.

كما لا نغفل دور وأهمية الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي، دعمت صمود المقدسيين، وعززت الثقافة الوطنية، كما عملت على زيادة تمسكهم بمقدساتهم، إضافة لزيادة تضامن وتفاعل غير المقدسيين من خارج القدس، أو الزائرين لها من خلال تعريفهم بمعالم مدينة القدس التاريخية والوطنية والثقافية، وذلك لمواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف لطمس الهوية الفلسطينية والإسلامية في المدينة.

1.1 النتائج:

في نهاية البحث حول الحركات الاحتجاجية في مدينة القدس بين عامي 2009 وحتى منتصف العام 2019، خلص الباحث إلى عدة نتائج، أهمها:

- تعتبر الحركات الاحتجاجية أحد أساليب المجتمعات في التعبير عن آرائها تجاه قضية معينة، وتستخدم في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكن وجودها وآثارها في الأولى أكثر.
- تتنوع أساليب وأدوات الحركات الاحتجاجية، فقد عدّد جين شارب ما يزيد عن 198 أسلوباً تعددت في بين الأساليب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، إلا أن عدداً كبيراً من المشاركين في الحركات الاحتجاجية لا يكاد يستطيع جرد أكثر من 10-15 شكل احتجاجي، ونجد أن أشكال الاحتجاج المعروفة، والتي يمارسها قطاع كبير من الناس في الغالب، هي (المسيرة، الاعتصام والوقفة، الإضراب العام، والإضراب عن الطعام، والخطابات، والبيانات، الاشتباك مع قوات الاحتلال، الصلاة في العراء، تقديم الطعام، إقامة الأفراح في المسجد الأقصى، وغيره).
- لم تكن الحركات الاحتجاجية في القدس حديثة النشأة، وإنما هي موجودة منذ أيام الانتداب البريطاني، ولكنها تنشط وتخفت حسب الظرف السياسي ونشاط المقاومة المسلحة، وقد نشطت مرة أخرى بعد الانتفاضة الثانية لعدة أسباب، من أبرزها: (تراجع المقاومة المسلحة على المستوى العملي والميداني، تصاعد انتهاكات الإسرائيليين وخصوصاً بناء جدار الفصل ومصادرة الأراضي والاستيطان، إلخ... التهويد المستمر للقدس والمسجد الأقصى، تعثر المفاوضات).
- تنوعت أساليب وأدوات الحركات الاحتجاجية في القدس، ومنها: (المسيرات، الاعتصامات، الإضرابات، الوقفات الاحتجاجية، الرباط في المسجد الأقصى، بناء قرى الاحتجاج، إقامة الأعراس الرمزية على الأراضي المصادرة، تشكيل اللجان الشعبية، إلخ...).
- تعتبر الحركات الاحتجاجية رمزا للتحدي ضد الاحتلال، ودعم لصمود الشعب المحتل، ولها عدد من المتطلبات لتكون مستدامة في مواجهة المحتل، ومنها: (شعور قوي بالتضامن لدى فئات الشعب المضطهد كافة، وضوح أهداف الحركات وقابلية تحقيقها، صياغة استراتيجية واضحة ومتماسكة مع جملة من الخطط التكتيكية، القدرة على الحفاظ على التواصل داخل حركة المقاومة

نفسها، مصادر للدعم الخارجي من أطراف حكومية وغير حكومية تساهم في تعزيز صمود الشعب لمواصلة المقاومة).

- تواجه الحركات الاحتجاجية الفلسطينية عدداً من التحديات، من أبرزها: (الانقسام الفلسطيني، غياب التنسيق بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني ومؤسسات السلطة الرسمية، ضعف الإدارة الإعلامية للمقاومة الشعبية، عدم توافر استراتيجية متماسكة قادرة على حشد الفلسطينيين كافة، غياب التنسيق بين شبكات الناشطين المتنافسة فيما بينها، غياب الإنجازات الملموسة المكتسبة كنتائج للنضال عبر الحركات الاحتجاجية).
- برزت العديد من الأمثلة الناجحة للحركات الاحتجاجية في القدس ذات الطابع السياسي والديني، والتي استطاعت تحقيق نتائج ميدانية، وانتصارات على الاحتلال، ووقف انتهاكات الاحتلال، أو الحد منها، ومن أبرزها: (ظاهرة المرابطين والمرابطات وتحجيم اعتداءات المستوطنين للمسجد الأقصى، والحيلولة دون تقسيمه زمانياً ومكانياً، هبة باب الأسباط ووقف تقسيم الأقصى زمانياً والسيطرة عليه من قبل السلطات الإسرائيلية، الخان الأحمر ووقف ترحيل سكانه وهدم البيوت حتى وقتنا الحالي، هبة باب الرحمة وإعادة افتتاح مبنى باب الرحمة المغلق منذ 16 عام، ... إلخ).
- تميزت العديد من الحركات الاحتجاجية سابقة الذكر بأنها وحدت كافة المقدسيين خلف مطالب واضحة، إضافة لإظهار صورة التعاون بين المقدسيين، وتحقيق انتصارات حقيقية وميدانية في النضال الشعبي ضد الاحتلال عززت من صمود المقدسيين، وزادت من إيمانهم بقدراتهم، وإمكانية تحقيق انتصارات عديدة من خلال الحركات الاحتجاجية والمقاومة الشعبية.
- برزت العديد من الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي، والتي عززت من صمود المقدسيين، وتمسكهم بأرضهم، كما عززت الثقافة الوطنية لديهم في مواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي التهودية التي تسعى لطمس الثقافة العربية والإسلامية في المدينة المقدسة، إضافة لزيادة التضامن الخارجي مع المقدسيين، من خلال مشاريع تعريفية وسياحية، ومن أبرز أمثلة هذه الحركات: (الحراك الشبابي المقدسي، تأليف كتب وقصص عن الصمود المقدسي، مسيرات احتجاجية، فعاليات ثقافية ورياضية، مشاريع مؤسسة الجذور المقدسية الشعبية السياحية والثقافة الوطنية).

1.2 التوصيات:

في ختام الدراسة، يوصي الباحث قادة العمل الوطني الفلسطيني، والنخب الوطنية المقدسية، إضافة إلى المهتمين بالشأن المقدسي من السياسيين والأكاديميين، وغيرهم، بالتوصيات التالية:

- التوافق على استراتيجية عمل وطني متماسكة تعمل على تعزيز الحركات الاحتجاجية والمقاومة الشعبية، وتعزيز صمود المقدسيين في مدينتهم في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.
- تطوير الحراك الشعبي المقدسي لحماية المسجد الأقصى إلى شكل دائم، يوافق ذروات الأعياد اليهودية، بشكل يجعل اقتحام المسجد الأقصى فيها مستحيلاً، ويفرغ تلك الاقتحامات من معناها دون أن ينجر إلى الاستنزاف اليومي. إضافة إلى تشجيع فلسطينيي الضفة وقطاع غزة وفلسطيني 48 لزيارة القدس والمسجد الأقصى.
- تعزيز المشاريع الثقافية والسياحية في مدينة القدس، والتي تنتشر الثقافة الفلسطينية الوطنية بين الفلسطينيين داخل القدس وخارجها، إضافة لزيادة التضامن الشعبي والرسمي العربي والدولي معها.
- تطوير المراكز البحثية المتخصصة في الشأن المقدسي، وتوثيق أعمال الحركات الاحتجاجية المقدسية، والمقاومة الشعبية داخل المدينة المقدسة.
- تعزيز الثقافة الوطنية والتماسك الجماهيري المقدسي، وعقد محاضرات ولقاءات عامة داخل وخارج فلسطين للتوعية بخطر الانتهاكات الإسرائيلية، إضافة لبيان طرق وأساليب مساعدة ودعم المقدسيين.
- تطوير المنظومات الإعلامية الفلسطينية، وتعزيز الفرق الإعلامية بما يظهر تضحيات المقدسيين، ومقاومتهم الشعبية المسلحة، إضافة لفصح الانتهاكات الإسرائيلية بحق القدس والأقصى.
- تطوير التنسيق بين فصائل العمل الوطني والمؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني بما يخص القدس والمقدسيين والمسجد الأقصى.
- زيادة حصة القدس والأقصى وصمود المقدسيين في الخطاب العربي والإسلامي والفلسطيني في وسائل الإعلام العربية والفلسطينية، لا أن تكون أخبار هامشية.
- زيادة التواصل بين العرب، والفلسطينيين من كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية، مع المقدسيين لتعزيز صمودهم، وأنهم ليسوا وحدهم في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية.

مراجع الدراسة

أولاً: المقابلات:

1. حاتم عبد القادر. (29 7، 2019). عضو مجلس الأوقاف الإسلامية والشؤون والمقدسات الدينية، اتصال شخصي.
2. راسم عبيدات. (29 7، 2019). عضو هيئة العمل الوطني والأهلي المقدسية، ومختص بالشأن المقدسي، اتصال شخصي.
3. زياد حموري. (29 7، 2019). مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اتصال شخصي.
4. عدنان غيث. (29 7، 2019). محافظ القدس، اتصال شخصي.

ثانياً: الكتب:

1. أبو عرفة، خالد. (2017). المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015 (الطبعة الأولى). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
2. تلي، تشارلز. الحركات الاجتماعية 1768-2004. (ترجمة ربيع وهبة). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.
3. شارب، جين. من الديكتاتورية إلى الديمقراطية-إطار تصوري للتحرر. (ترجمة خالد دار عمر). بوسطن: مؤسسة ألبرت أينشتاين، 2003.
4. الشوبكي، عمرو، وآخرون. (2014). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)، الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. شاهين، ناجح. (2013). الحركات الاجتماعية في القدس. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
6. درويش، مروان، وريغي، أندرو. (2018). الاحتجاج الشعبي في فلسطين-المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
7. العمر، معن خليل. (2010). الحركات الاجتماعية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

8. مارشال، جوردون. موسوعة علم الاجتماع (الطبعة الأولى، المجلد الثاني). (ترجمة، محمد الجوهري، وآخرون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

1. أبو سير، سامر. (2018). السياسات الإسرائيلية وأثرها على إشكالية الهوية في القدس. غزة: جامعة الأزهر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
2. أبو عرفة، خالد (2015). المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015. القدس: جامعة القدس. (رسالة ماجستير منشورة).
3. البناء، حنين. (2015). الممارسات الإسرائيلية تجاه حقوق الفلسطينيين في مدينة القدس 2000-2013. غزة: جامعة الأزهر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
4. العويصي، صلاح. (2013). المقاومة اللا عنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ/ أوسلو- بلعين ونعلين نموذجاً. غزة: جامعة الأزهر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
5. زهد، رهام. (2016). تأثير السياسة التعليمية الإسرائيلية على الوعي العام للشباب الفلسطيني في مدارس شرق القدس. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
6. عناب، محمد، والبلوي، ناصر. (2013). الترحيل والإبعاد القسري: أدواته وأساليبه في السياسة الحكومية الإسرائيلية تجاه المقدسيين. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
7. صوافطة، أشرف محي الدين. (2015). المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى استراتيجية عمل وطني 2005-2013. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
8. فريدة، كروشي. (2013). ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر. ورقلة-الجزائر: جامعة قاصدي مرباح. (رسالة ماجستير غير منشورة).
9. موسى، رائد. (2013). المقاومة اللا عنفية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة نموذجاً (1987-2012). غزة: جامعة الأزهر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
10. نزال، حسابان. (2010). النضال السلمي في الصراعات الدولية- فلسطين نموذجاً. بير زيت: جامعة بير زيت. (رسالة ماجستير غير منشورة).

رابعاً: الدوريات:

1. جاد الله، محمد. (2013). الوضع الصحي الراهن في مدينة القدس. سلسلة أوراق القدس (6)، الصفحات 23-40.
2. جبريل، سمير. (2013). التعليم في القدس واقع وتحديات. سلسلة أوراق القدس (5)، الصفحات 68-106.
3. خماش، أمية. (2013). السياسات الإسرائيلية وواقع الخدمات الصحية. سلسلة أوراق القدس (6)، الصفحات 74-82.
4. صورية، رمضاني. (2016). الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (24)، الصفحات 341-353.
5. قبطي، عبير. (صيف 2013). المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجاً. مجلة الدراسات الفلسطينية (العدد 95)، الصفحات 44-55.
6. عادل مسك. (2013). حقائق وأرقام حول المشكلات الصحية في مدينة القدس. سلسلة أوراق القدس (6)، الصفحات 41-45.
7. ياسر، صالح. (يناير 2015). الحركات الاجتماعية-الجوهر - المفهوم - والسياقات المفسرة. مجلة الثقافة الجديدة (العدد 371)، الصفحات 8-20.

خامساً: التقارير والمقالات:

1. أسعد، أحمد عز الدين. (2018). "انتصار الغضب" يوثق الحياة والمقاومة في القدس. رام الله: ألتر فلسطين.
2. الأحمر، محمد حامد. (2012). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي-رؤية مستقبلية وتقييمية. بيروت: منتدى العلاقات العربية والدولية.
3. أيوب، حسن صالح. (2013). الحراك الشبابي الفلسطيني بين قوة التغيير وضعف التنظيم. سلسلة العلوم الإنسانية (العدد 2)، الصفحات 99-118.
4. البصيصي، صلاح جبير. (2017). دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني. القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع.

5. التميمي، عبد الرحمن. (1، 2014). المؤتمر السنوي الثالث: استراتيجيات المقاومة. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات.
6. جرابعة، محمود، وبن شطريت، ليهي. (2017). القدس في استراتيجيات أطراف الصراع. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
7. جعفر، يونس. (5، 2013). الأثر الاقتصادي للاستيطان على معيشة المواطن المقدسي. رام الله: دائرة شؤون القدس.
8. الجعفري، بيسان، وآخرون. (2018). اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى خلال الفترة 2016/1/1 - 2018/6/30. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات.
9. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. (2012). العلامة: راسب-عن فشل جهاز التعليم القدس الشرقية. القدس: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.
10. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. (2019). القدس الشرقية: حقائق ومعطيات سنة 2019. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل: القدس.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). كتاب القدس الإحصائي السنوي 2014. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). كتاب القدس الإحصائي السنوي 2017. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين، التقرير السنوي الإحصائي 2017. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
15. جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام. (2010). أثر سياسة إغلاق الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، 43 عاماً من الاحتلال. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.
16. حنون، ماهر. (2009). 37 عاماً من الكفاح.. حكايتنا من اللجوء إلى التهويد والتشريد: حي الشيخ جراح حي الجراح. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

17. دائرة شؤون المفاوضات. (10 8، 2015). المقاومة الشعبية في فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي. رام الله، رام الله، رام الله: دائرة شؤون المفاوضات.
18. درزي، براءة. (2018). تجمع الخان الأحمر شرق القدس في مواجهة التهجير. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
19. زين الدين، الحبيب استاتي. (أكتوبر، 2017). الممارسة الاحتجاجية بالمغرب-دينامية الصراع والتحول. عمران للعلوم الاجتماعية (العدد 22)، الصفحات 141-162.
20. السمان، ديمة. (2013). التعليم في القدس المحتلة تحدٍ وصمود معركة المناهج الفلسطينية... معركة تاريخ وثقافة. رام الله: دائرة شؤون القدس.
21. شاكر، حسام. (2018). قضية الخان الأحمر مشروع الاقتلاع وتفاقم الأبارتايد. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
22. الشاويش، ناريمان. (2013). التسرب المدرسي في مدينة القدس. رام الله: دائرة شؤون القدس.
23. شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية. الجدار: حقائق وأرقام. فلسطين: شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية.
24. عبد الهادي، يس محمود. (2017). دور الحركات الاحتجاجية في مصر: الفترة من يناير "2011 - 2017". برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.
25. عرفة، نور. (2016). الوضع الحالي للأسواق التجارية للبلدة القديمة في القدس. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
26. عرفة، نور. (2017). تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية: القدس الشرقية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
27. عزم، أحمد جميل. (2019). الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك 1908-2018. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات.
28. العطري، عبد الرحيم. (2008). الحركات الاحتجاجية بالمغرب. الرباط: مؤسسة دفاتر وجهات نظر.
29. عليان، نسرين. (2016). التعليم في القدس 2016. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

30. صالح، محسن. (2011). معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
31. كنعان، نواف. (2010). حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
32. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد. (2013). الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك. نيويورك وجنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد.
33. مؤسسة الحق. (2009). جدار الضم والتوسع والنظام المرتبط به. رام الله: مؤسسة الحق.
34. مؤسسة القدس الدولية. (2010). نبذة تاريخية عن التعليم في القدس. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
35. مؤسسة القدس الدولية. (2013). القدس 2012: قراءة في مسار الأحداث والمآلات. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
36. مؤسسة القدس الدولية. (2014). تقدير موقف-الهبة الشعبية في القدس: الخلفيات، المراحل، الآفاق. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
37. مؤسسة القدس الدولية. (2014). تقرير حال القدس 2013. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
38. مؤسسة القدس الدولية. (2015). استهداف المؤسسات الفلسطينية الداعمة للقدس: سياسة إسرائيلية للاستفراد بالقدس والمقدسين والمقدسات. 2015: مؤسسة القدس الدولية.
39. مؤسسة القدس الدولية. (2015). حال القدس 2014 -قراءة في مسار الأحداث والمآلات. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
40. مؤسسة القدس الدولية. (2017). التقرير السنوي حال القدس 2016. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
41. مؤسسة القدس الدولية. (2017). عين على الأقصى، التقرير الحادي عشر. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
42. مؤسسة القدس الدولية. (2018). التقرير السنوي حال القدس 2017. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.

43. مؤسسة القدس الدولية. (2018). هبة باب الأسباط-عزيمة وصمود ونصر قابل للتكرار. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
44. مؤسسة القدس الدولية. (2019). التقرير السنوي-حال القدس 2018. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
45. مؤسسة القدس الدولية. (2019). عين على الأقصى، التقرير الثالث عشر. بيروت: مؤسسة القدس الدولية.
46. مركز التجارة الفلسطيني-بالتريد. (2010). رؤية القطاع الخاص الفلسطيني حول الاقتصاد المقدسي: حوافز التصدير. رام الله: مركز التجارة الفلسطيني-بالتريد.
47. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2014). المقاومة الشعبية في فلسطين. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
48. معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج). (2014). دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس. بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج).
49. مكرم، نهاد أحمد. (2013). الحركات الاجتماعية ودورها في عملية الحراك الاجتماعي - بالتطبيق على مصر. القاهرة: جامعة القاهرة.
50. الهندي، عليان. (2006). جدار الفصل العنصري في القدس: الواقع العملي لفرض حل إسرائيلي نهائي. الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس.. أبعادها وآثارها (الصفحات 165-183). نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

سادساً: مواقع الانترنت:

1. أخوات من أجل الأقصى. (10 10، 2013). مشاريع الرباط في الأقصى. تم الاسترداد من <http://www.foraqsa.com/index.php/glad-tidings/inside-aqsa/rebat>
2. إبراهيم، هند أحمد. (10 1، 2012). دور الحركات الاجتماعية في أحداث الثورات دراسة حالة: حركة كفاية-6 أبريل. تاريخ الاسترداد 14 4، 2019، من الحوار المتمدن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326266>
3. بتسيلم. (1 27، 2019). القدس الشرقية. تاريخ الاسترداد 21 5، 2019، من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة-بتسيلم: <https://www.btselem.org/arabic/jerusalem>

4. بتسليم. (28 4، 2019). "الهدم الذاتي": بلدية القدس تجبر السكان الفلسطينيين على هدم منازلهم. تاريخ الاسترداد 21 5، 2019، من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة-بتسليم:
https://www.btselem.org/arabic/video/20190428_self_destruction_jm_municipality_forcing_palestinians_to_demolish_their_own_homes#full
5. بتسليم. (23 5، 2019). معطيات حول تجريد حق المواطنة في القدس الشرقية. تم الاسترداد من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة-بتسليم:
https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/revocation_statistics
6. البرغوثي، مصطفى. (2018). دروس من المقاومة الشعبية في القدس. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات:
<https://www.masarat.ps/article/4653/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>
7. بديل. (31 8، 2015). مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس. تم الاسترداد من لمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين-بديل:
<http://www.badil.org/ar/publications-ar/press-releases/61-2015/4474-pr-ar-310815-42.html>
8. الجذور الشعبية المقدسية. (2019). الجذور الشعبية المقدسية. تم الاسترداد من الجذور الشعبية المقدسية:
<https://www.grassrootsalquds.net/ar>
9. الجزيرة نت. (13 1، 2013). اعتقال نشطاء "باب الشمس" وتهديم خيامها. تم الاسترداد من الجزيرة نت:
<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/1/13/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7>
10. الجزيرة نت. (16 9، 2015). مرابطو الأقصى. تم الاسترداد من الجزيرة نت:
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/9/16/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89>
11. الجزيرة نت. (14 7، 2016). الحراك الشبابي الفلسطيني. تم الاسترداد من الجزيرة نت:
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2016/7/14/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d8%a7%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d8%a7%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a>
12. الجزيرة نت. (25 7، 2017). أهم محطات معركة البوابات الإلكترونية في الأقصى. تم الاسترداد من الجزيرة نت:

أهم-محطات-معركة-<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/25>

البوابات-الإلكترونية-في-الأقصى

13. الجزيرة نت. (24 1، 2018). الاحتلال يعرقل مشاريع الترميم بالأقصى. تم الاسترداد من

الجزيرة نت:

<https://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/1/24/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89>

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (30 4، 2019). د. عوض تستعرض الواقع العمالي

في فلسطين 2018 عشية يوم العمال العالمي. تم الاسترداد من الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3452>

15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (23 5، 2019). مؤشرات مختارة في محافظة القدس.

تم الاسترداد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Selected-Indicators-in-Jerusalem-A-2012-2017%20arabic.html

16. الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي. (13 5، 2019). في الذكرى الـ 71 للنكبة يتضاعف

عدد الفلسطينيين 9 مرات. تم الاسترداد من الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي:

http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-5-2019-nakba-ar.pdf

17. خالد فياد. (31 10، 2011). مفهوم الحركات الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 15 4، 2019،

من المدونون الأحرار: <http://khaledfayyad.blogspot.com/2011/10/blog-post.html>

18. دائرة شؤون المفاوضات. (1 10، 2015). القدس. تم الاسترداد من دائرة شؤون المفاوضات-

منظمة التحرير الفلسطينية:

<https://www.nad.ps/ar/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D9%86%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>

19. داود، وفاء. (18 7، 2013). الحركات الاحتجاجية في مصر بعد الثورة. تاريخ الاسترداد 13

4، 2019، من الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369065&r=0>

20. درويش، نولة. (6 3، 2004). هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟ تاريخ

الاسترداد 19 4، 2019، من الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15507>

- %8A%D9%8A%D9%86-
%D9%8A%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%88%D9%86-
%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-
-%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B4%D8%A7%D9%84
28. عبد الرؤوف، علاء. (11 1، 2016). المخدرات في القدس سلاح الاحتلال الأكثر فتكاً. تم الاسترداد من مؤسسة القدس الدولية: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=articles&id=501>
29. فلسطين اليوم. (31 10، 2014). المقدسيون يتحدثون الاحتلال ويشيعون الشهيد حجازي. تم الاسترداد من فلسطين اليوم:
<https://paltoday.ps/ar/post/219791/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%>
30. قواسمي، هنادي. (25 8، 2018). معركة المنهاج في القدس.. تسلسل تاريخي. تم الاسترداد من متراس: <https://metras.co/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%8C-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D9%91/>
31. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (29 10، 2010). القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. تم الاسترداد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر:
<https://www.icrc.org/ar/document/ihl-human-rights-law>
32. متراس. (20 2، 2019). باب الرحمة.. مواجهة متجددة في الأقصى. تم الاسترداد من متراس:
<https://metras.co/%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89/#easy-footnote-1-6892>
33. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (18 11، 2014). تقدير استراتيجي (73): آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية. تم الاسترداد من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:
<https://www.alzaytouna.net/2014/11/18/null-8>
34. مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. (2015). حقائق وأرقام. تم الاسترداد من مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية: <http://www.jcser.org/arabic/?p=107>

35. مركز رؤية للتنمية السياسية. (11 3، 2019). قضية باب الرحمة.. بين أهداف الاحتلال وهبة الفلسطينيين. تم الاسترداد من مركز رؤية للتنمية السياسية: http://www.vision-pd.org/AR/Articles/The_issue_of_the_door_of_mercy
36. مركز معلومات وادي حلوة. (1 1، 2018). ... انتهاكات خطيرة في الأقصى... 20 شهيدا في القدس.. ومئات الاعتقالات. تم الاسترداد من مركز معلومات وادي حلوة: <http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar>
37. مركز معلومات وادي حلوة. (31 12، 2018). استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية... 7 شهداء و 1736 حالة اعتقال -2018. تم الاسترداد من مركز معلومات وادي حلوة: <http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77520/ar>
38. مركز معلومات وادي حلوة. (30 6، 2019). سلوان-نفق جديد أسفل حي وادي حلوة اليوم. تم الاسترداد من مركز معلومات وادي حلوة: <http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77656/ar>
39. المستاري، محمد. (25 8، 2013). آلان تورين منتقداً السوسيولوجيا الكلاسيكية. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=374894&r=0>
40. معلومة مقدسية. (7 2، 2018). الرابط في الأقصى. تم الاسترداد من معلومة مقدسية: <https://qudsinfo.com/category/%d9%88%d8%a7%d9%82%d8%b9-%d8%a8%d9%8a%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%af%d8%b3/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%b7-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%82%d8%b5%d9%89>
41. معلومة مقدسية. (19 11، 2018). حفريات المسجد الأقصى. تم الاسترداد من معلومة مقدسية: <https://qudsinfo.com/category/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%B3/%D8%AD%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89>
42. مؤسسة القدس الدولية. (21 11، 2012). اعتقال 3 طلاب فلسطينيين ومتضامن أجنبي في مظاهرة أمام الجامعة العبرية بالقدس. تم الاسترداد من مؤسسة القدس الدولية: <http://www.alquds-online.org/index.php/index.php?s=news&cat=8&id=129&survey=1&results=1>
43. مؤسسة القدس الدولية. (9 5، 2014). المئات من الطلبة العرب يتظاهرون في الجامعة العبرية بالقدس رفضاً للتجنيد. تم الاسترداد من مؤسسة القدس الدولية: <http://www.alquds-online.org/index.php/index.php?s=news&cat=8&id=129&survey=1&results=1>

44. مؤسسة القدس الدولية. (3 10، 2015). الحراك الشبابي المقدسي: غداً إضراب شامل، ودعوة للنفير إلى الأقصى. تم الاسترداد من مؤسسة القدس الدولية: <http://alquds-online.org/index.php?s=1&id=3946>
45. وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا. (3 3، 2008). تواصل الاحتجاجات الشعبية في مدينة القدس تنديداً بمجازر غزة. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=QvPjk1a478707965175aQvPjk1
46. وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا. (18 8، 2010). المقدسيون يتظاهرون احتجاجاً على اعتداءات الاحتلال على مقبرة مأمّن الله التاريخية. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ERpwyga555505866498aERpwyg
47. وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا. (20 1، 2017). الاحتلال يحاصر قرية باب الشمس، ويعتقل 6 من النشطاء بينهم فتاة. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=QccRe7a732166451346aQccRe7
48. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا. (9، 2017). سحب هويات المقدسيين. تم الاسترداد من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=cVvzZia27437135484acVvzZi
49. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا. (1، 2018). معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة". تم الاسترداد من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4958

قائمة الجداول

جدول رقم 3.1 أعداد الشهداء المقدسيين، 2008-2018	40
جدول رقم 3.2 أعداد بطاقات الهوية المقدسية المصادرة، 1967-2018	40
جدول رقم 3.3 أعداد منازل المقدسيين التي تم هدمها، 2008-2019	42
جدول رقم 3.4 أعداد المعتقلين المقدسيين 2008-2018	43
جدول رقم 3.5 المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندق في محافظة القدس، 2009-2017	47
جدول رقم 3.6 نسبة البطالة في محافظة القدس، 2008-2018	49
جدول رقم 3.7 التوزيع النسبي للعاملين من محافظة القدس حسب مكان العمل، 2008-2016	49
جدول رقم 3.8 أسماء المستشفيات العاملة في القدس 2017	50
جدول رقم 3.9 عدد الأسرة في مستشفيات محافظة القدس خلال الفترة 2008-2016	51
جدول رقم 3.10 عدد المدارس في محافظة القدس 2010-2017	53
جدول رقم 3.11 عدد طلبة المدارس في محافظة القدس حسب المرحلة والسنة الدراسية 2010-	
2018	53
جدول رقم 3.12 عدد المدارس في محافظة القدس حسب الجهة المشرفة والمنطقة 2012-2017	55
جدول رقم 3.13 عدد الطلبة في محافظة القدس حسب الجهة المشرفة والمنطقة 2012-2017	55
جدول رقم 3.14 اقتحامات المستوطنين والسياح للمسجد الأقصى 2009-2018	60
جدول رقم 3.15 قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس 2012-2018	60

فهرس المحتويات

الإهداء	ث
إقرار:.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.	
شكر وتقدير.....	ب
الملخص	ت
ABSTRACT:.....	ج
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة).....	1
1.1 مقدمة.....	2
1.2 مشكلة الدراسة:.....	3
1.3 أهمية الدراسة:.....	4
1.4 أهداف الدراسة:.....	5
1.5 أسئلة الدراسة:	5
1.6 فرضيات الدراسة:.....	6
1.7 حدود الدراسة:.....	6
1.8 منهجية الدراسة:.....	6
1.9 الدراسات السابقة:.....	7
1.10 معوقات الدراسة:.....	11
الفصل الثاني: الحركات الاحتجاجية مفهومها، خصائصها، أدواتها	12
2.1 مفهوم الحركات الاجتماعية:.....	14
2.2 معايير الحركات الاجتماعية:.....	19
2.3 خصائص الحركات الاجتماعية:.....	20
2.4 أدوات الحركات الاجتماعية:.....	25
2.5 النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية:.....	28
خاتمة:.....	31
الفصل الثالث: الانتهاكات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس وسكانها الأصليين	32
3.1 القدس في السياسة الإسرائيلية:.....	34

37	3.2	الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي السياسية والمدنية:
44	3.3	الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية:
59	3.4	الانتهاكات الإسرائيلية في المناحي الدينية:
64		خاتمة:
65		الفصل الرابع: الاحتجاجات الفلسطينية في مدينة القدس خلال الفترة 2009-2019
67	4.1	نشأة الحركات الاحتجاجية في القدس:
70	4.2	أدوات وأساليب الحركات الاحتجاجية في القدس:
76	4.3	التحديات والمعوقات التي تواجه الحركات الاحتجاجية الفلسطينية:
80		خاتمة:
81 ..		الفصل الخامس: أبرز الاحتجاجات الفلسطينية في مدينة القدس خلال الفترة 2009-2019
83	5.1	أبرز الاحتجاجات ذات الطابع السياسي والديني، ودورها:
95	5.2	أبرز الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، ودورها:
100		خاتمة:
102		نتائج وتوصيات الدراسة
102	1.1	النتائج:
104	1.2	التوصيات:
105		مراجع الدراسة
105		أولاً: المقابلات:
105		ثانياً: الكتب:
106		ثالثاً: رسائل الماجستير:
107		رابعاً: الدوريات:
107		خامساً: التقارير والمقالات:
111		سادساً: مواقع الانترنت:
118		قائمة الجداول
119		فهرس المحتويات